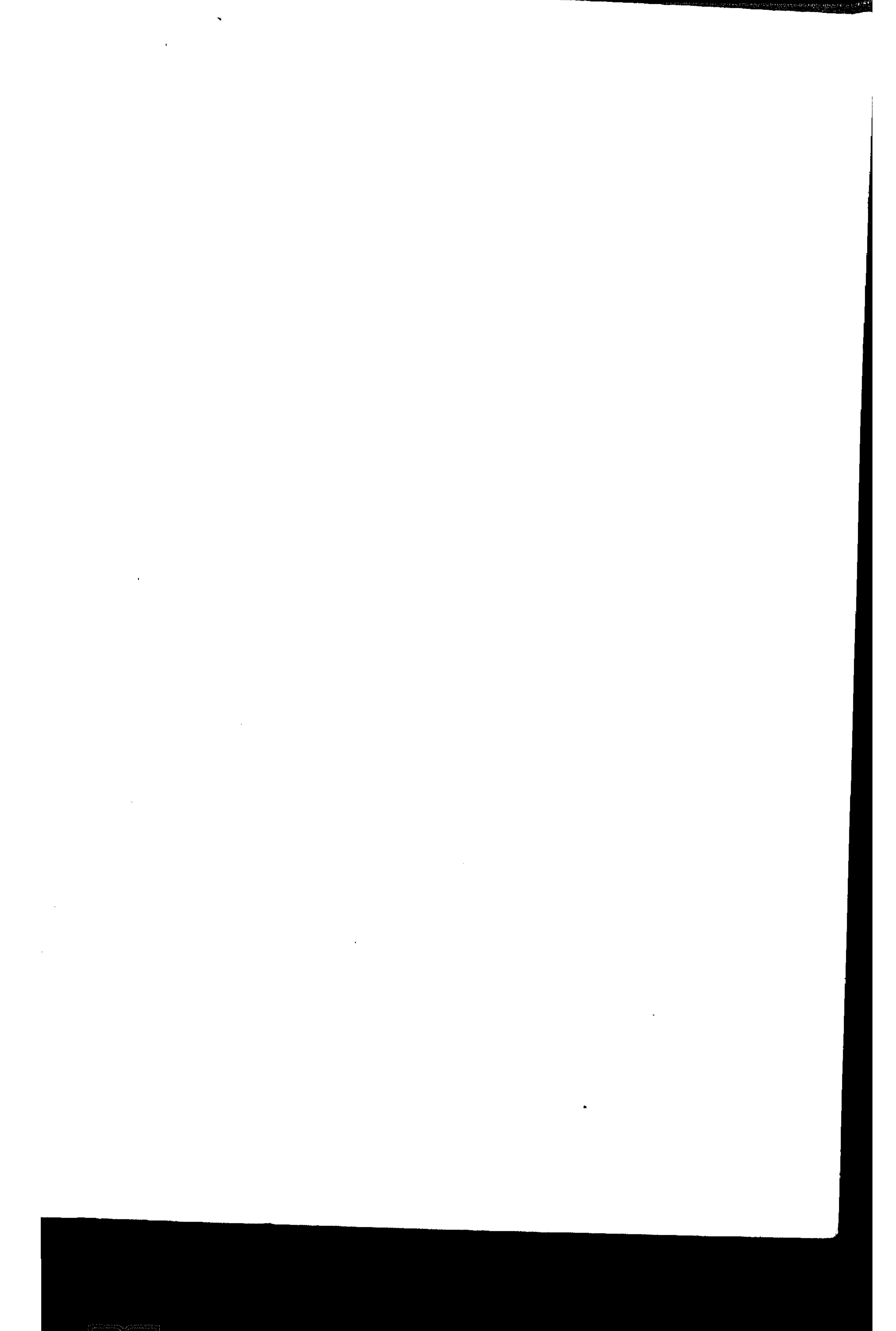


اعـداد
مجموعة من الباحثين العرب
والاحتيالات

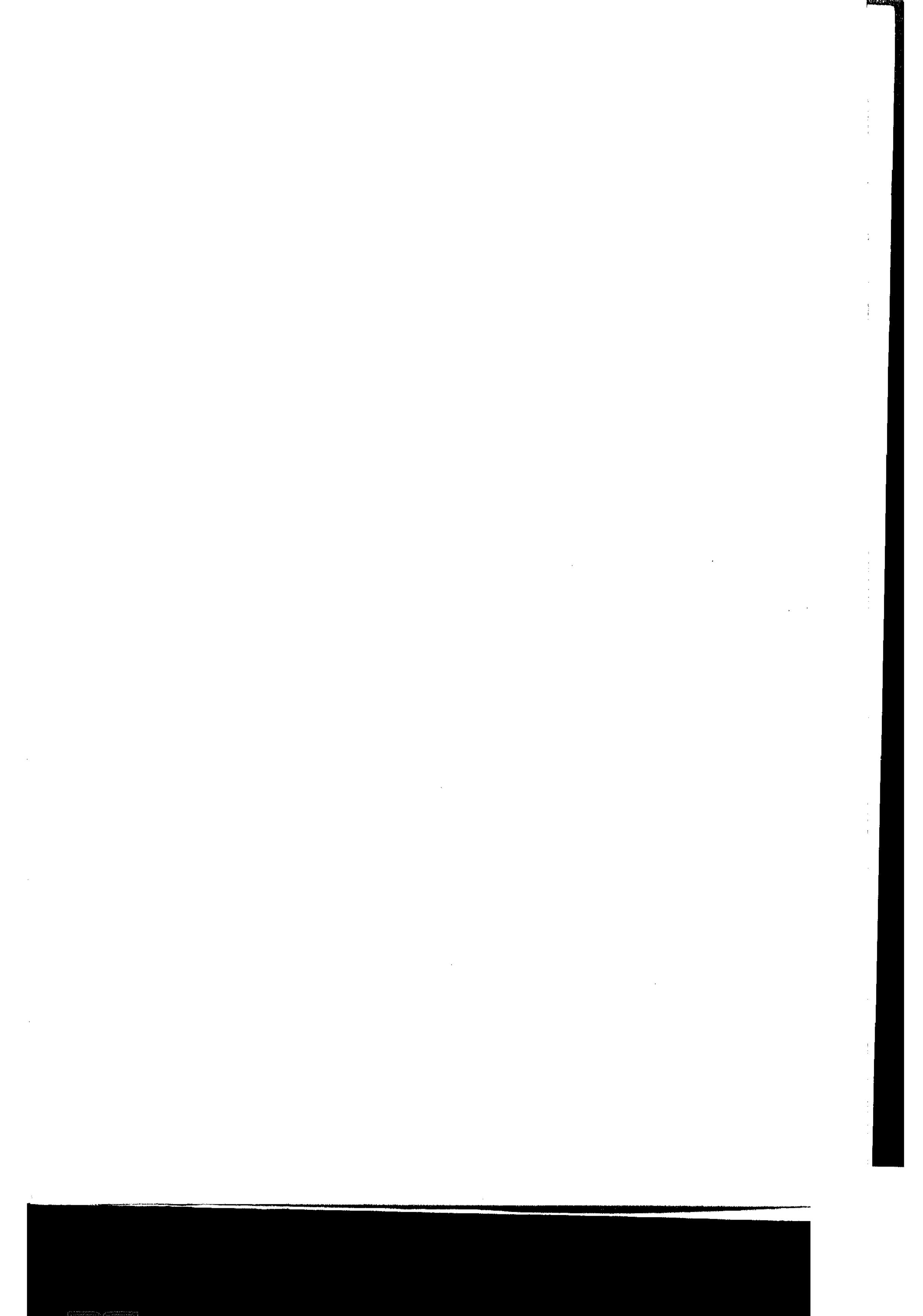


أسرار التسليح العسكري

في العراق

منذ ١٩٦٨

الفضائح والاحتيالات



أسرار التسليح العسكري

في العراق

منذ ١٩٦٨

الفضائح والاحتيالات

اعداد
مجموعة من الباحثين العرب

منشورات
دار الأبحاث والدراسات العربية
لندن ١٩٩٣

منشورات
دار الأبحاث والدراسات العربية
لندن ١٩٩٣

المقدمة

نحاول هنا أن نضع على طاولة البحث بعض ما جرىٰ ويجري من أعمال مخالفة لكل النظم والسنن والأعراف والتقاليد والقوانين البشرية التي يقوم بها مخلوق بشري والتي لم يكن قد قام بمثلها حسب علمنا، مخلوق آخر.

دراسة دقيقة فاحصة ربما تساعدنا على الوصول إلى نتيجة توضح حقيقة هذا المخلوق الذي فاق في تكوينه كل تقديرات علماء البيولوجيا والنفس والاجتماع. إن العقد النفسية والروحية والفكرية وكذلك الجسمية منها تتحكم فيه وتحدد سلوكه وتسيطر على تصرفاته عقد الولادة وعقد التربية والنشأة وعقدة الانتماء وعقد المحيط والبيئة، وفوق كل ذلك عقد الفاقة والاضطهاد التي عانىٰ منها في الطفولة والصغر إلى أن كبر وتجبر.

إن هذه العقد بمجموعها وتفاعلها مع بعضها صاغت منه مخلوقاً شاذاً بأقسى ما يكون عليه الشذوذ وجعلت منه شرساً وحشاً عنيفاً بأقسى ما يكون عليه العنف وصنعت منه مجرماً على أحط ما يكون عليه الأجرام، هذه التركيبة البشرية العجيبة الغريبة لم يشهد التاريخ البشري لها مثيلاً في ساحة التطبيق وساحة الإدارة وحكم البشر.

من الأدلة الواضحة على أن ذلك من نتاج غير طبيعي للتفاعل الوراثي مع المحيط هو أن الأقرباء المقربين له يحملون البذور السلوكية والمشابهة لسلوكه نتيجة المؤثرات البايولوجية والإجتماعية لهذا الخليط من الشذوذ الذي ساعد على إبراز مثل هذه الصفات السلوكية بين أفراد الزمرة التي هو منها وأحد

أعضائها، ولكن ربما بدرجات متفاوتة من الحدة والدرجة مع التشابه والتماثل من حيث النوعية.

فقد نشأ هذا المخلوق ناقماً أشد النقمة على المجتمع، كارهاً أشد الكره للناس، حاقداً أشد الحقد على التراكيب الإجتماعية التي لم يكن منها أو يستطيع الدخول ضمن حلقتها، شكوكاً بكل ما يحيط به من البشر مع خوفه الشديد من حركاتهم ونظراتهم له بما يخامره من شعور دائم بالأضطهاد.

لقد أدت هذه الصفات به إلى القوقعة حول الذات والنفس فلم ير شيئاً إلاّ من خلالها ولم يقدم على عمل شيء إلا من أجل حمايتها والحفاظ عليها، فهو نظام يتمثل بوحدة الجسم والفكر والنفس والذات منصهرة في بودقة واحدة، فكل ما يصدر من أعمال أو ردود فعل هي نتيجة بعد الفكر والتحليل العقلي في إنتاجها فهي مجموعة من العواطف والانفعالات للدفاع عن الذات وتحقيق نزواتها ومطامحها وإزالة كل العقبات الواقعية والخيالية التي تعترض طريقها دون شعور بالمسؤولية الإنسانية أو الإحساس بالعواقب والكوارث التي قد تنجم عنها.

لذا فإن الأمور التي تأتي في أوائل سلم الأهمية هو حماية الذات والحفاظ عليها وعلى كل ما يتصل أو يتعلق بها وليس هناك من شيء يدعو إلى اليقظة والحذر غير ذلك، فلا وجود لقوانين بشرية أو خُلقيّة أو روادع إنسانية تؤخر أو تقدم في مثل ردود الفعل هذه أو القيام بها فكل ما يصدر من أفعال هو من أجل تحقيق الذات، أو حمايتها.

لقد نشرت صحيفة الغارديان اللندنية في ١١ نيسان، ١٩٨٠ قولاً لهذا المخلوق بعد أن أصبح حاكماً قال فيه:

«إننا في عصر ستاليني وسنضرب بيد من حديد ضد أقل انحراف ابتداءً من البعثيين أنفسهم». هذه هي الوسائل الستالينية التي يستعملها هذا المخلوق بواسطة اليد (الحديدية) التي تمسك السلطة بالحديد والنار وتقوم بالقتل والسلب والنهب والإرهاب والاضطهاد.

وهذا ما سبّب الفوضى وعدم الاستقرار والكوارث والدمار.

لقد أبرزت الكوارث الخليجية وحروبها كل هذه الصفات والسلوكيات وما فيها من شذوذ وانحرافات، فقد كانت الدوافع والأسباب في حربه ضد إيران مجموعة من عقد شخصية استغلت من قبل أولئك الذين لهم المصلحة في ذلك، ما الإجتماع السري الذي عقده بريزنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي، في عمان في صيف عام ١٩٨٠، مع صدام الذي شجعه فيه على الاعتداء على إيران، وكذلك اجتماع الخبراء العسكريين من الأميركان وجنرالات الشاه الأسرائيليين من اوائل صيف ١٩٨٠ الذي وضعوا فيه خطة الهجوم على الثورة الإسلامية إلّا دلائل على ذلك (حسبما جاء في كتاب «صدام حسين لجون بولك»[١].

إن الخوف على الذات من الثورة الإسلامية وخشيته من وعي الشعب العراقي ومقاومته لارهابه واضطهاده له دفعه إلى أن يضع يده بيد الأجنبي في محاربة إيران بعد نجاح ثورتها، لقد أدت هذه الحرب إلى كوارث هائلة حيث فقد الشعب من خيرة أبنائه أكثر من مليوني عراقي وأكثر من ربع مليون مهجر ولم يبق هناك ما يُذكر من جيل كامل من الأخصائيين والفنيين الذين كان يعول عليهم في إعادة بناء الوطن الذي دمرته حرب صدام. فقد هلكوا جميعاً خلال هذه الحرب. لقد أصبح الاقتصاد العراقي سيئاً إلى درجة كان يتوقع أكثر المحللين الإقتصاديين انهياراً اقتصادياً كما قد حصل فعلاً.

وفي الوقت الذي كان يعلن فيه عداءه للصهاينة وإسرائيل كان يتعامل معهم ويتصل بإسرائيل والصهاينة ذوي النفوذ في أميركا وكان العمود الفقري لهذه الاتصالات التي كانت تجري بالسر والخفاء سمساره نزار حمدون (الفصول ١ ـ ٦).

لقد كانت عقده النفسية والعقلية مسؤولة عن بدء الحرب ضد إيران فقد

(١) انظر الفصل الأول.

جاء في مجلة العالم الصادرة في ١٥ آب عام ١٩٨٧ تصريح لوزير الخارجية الإلمانية حينذاك هانزدينريش غينشر حيث أعلن «مسؤولية الحكومة العراقية عن إثارة الحرب المرعبة وكذلك استخدامها للغازات الكيمياوية السامة في هذه الحرب».

ثم صرّح السيد بيريز دي كويلار أمين عام الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول عام ١٩٩١ بأن «العراق كان مسؤولاً عن بدء حرب الثماني سنوات الدموية بين العراق وإيران التي بدأت في عام ١٩٨٠ وأدت إلى قتل أكثر من مليون شخص ودمرت اقتصاد البلدين» وجاء هذا في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن وقد أوقع اللوم مباشرة على «صدام حسين» بالذات للبدء في الحرب والهجوم على الأراضي الإيرانية في ٢٢ ايلول عام ١٩٨٠ حيث قال إنه عمل «لا يمكن تبريره». وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو أية قوانين دولية أخرى». جاء ذلك في صحيفة الأنديبندنت البريطانية في عددها الصادر يوم ١١ كانون الأول لمراسلها ليونارد دويل في مقال بعنوان (الأمم المتحدة تلوم بغداد لبدء الحرب الإيرانية ـ العراقية).

وهذا ما يثبت بأن الطاغية هو الذي قام بشن الحرب على ايران.

أما غزو الكويت فقد كان لأسباب شخصية أكثر منه لأسباب تاريخية أو جغرافية، لقد أفلسته الحرب مع إيران وأفرغت خزائنه التي كانت مملوءة من مسروقات أموال الشعب العراقي وبنفس الوقت اكتشف صدام وادعىٰ بوجود مؤامرة لقلب نظامه بمساعدة خليجية ووكالة الأستخبارات المركزية الأميركية ودفعته إلى تصعيد الموقف.

ليس هناك من سبب يدعو إلى هياج هذا الطاغية أقوى وأكثر من شعوره أو شكوكه بزوال حكمه أو التآمر عليه لقد بدأت خلال شهر تموز من عام ١٩٩٠ الحملات الإذاعية والإعلامية ذات المستوى الواطيء، على من يسميهم «عملاء الإستعمار والأميركان» وتتهم بعض المسؤولين الكويتيين بالضلوع في المؤامرة التي «جاءت بعد الحملة الأميركية والتهديدات الصهيونية» هذا ما جاء في مجلة

العالم بعددها الصادر في ٢٨ تموز عام ١٩٩٠ .

لذلك فإن غزو الكويت كان نتيجة لإفلاسه وشكوكه في وجود مؤامرة لقلب نظام حكمه التسلطي. أما الأسباب الأخرى فما هي إلاّ أسباب واهية استعملت لتبرير الغزو، فهو لم يكن يوماً حريصاً على مصلحة الشعب العراقي، أو حدود وطنه. ألم يتخل عن كل ما استطاع الوصول إليه والحصول عليه من الأراضي إلى إيران لضمان حيادها خلال غزوه للكويت كأن حرب الثماني سنوات وخسائرها البشرية والمادية لم تكن بالحسبان؟

لقد ظن الدكتاتور بأن أمريكا والغرب بالذات سيغمض عينيه على غزوه بسبب خدماته التي قدمها لهم من خلال اعتدائه على إيران، ولم يكن يعلم من أن المصالح النفطية عند الغرب هي أسمى من الأهتمام بمكافأة الخدم والعبيد ولها الأولوية قبل كل اعتبار. لقد ادت هذه الكارثة الخليجية الثانية إلى مقتل وجرح أكثر من (٤٠٠,٠٠٠) وتدمير ما تبقى من البنى الصناعية التحتية للعراق. كما أدت إلى تمزيق الصف العربي وأبعدت كل تفكير في الوحدة وحتى في التضامن فنشرت البغضاء والعداء وحلت الكراهية بدلاً من الحب، والفرقة بدلاً من الوئام. لقد قام خلال هذه الكارثة بتقديم أحسن خدمة للصهيونية وإسرائيل حيث أبعد كل أجواء الخطر عليها مستقبلاً كما أنه ساعد بل عمل على تكريس الاحتلال الأجنبي لمناطق كثيرة في الشرق العربي واحتكار ثرواته.

إن الطاغية يضمر كل عداء وكره للشعب العراقي إلى درجة وصلت به الجرأة والوقاحة يسمح بها لنفسه في نعت الشعب العراقي بأسوء النعوت كأن يشبهه بحذائه ولذا فإنه يبرر لنفسه القيام بأي عمل قد يؤدي إلى الكوارث دون الأخذ بنظر الأعتبار مصلحة الشعب. فقد كشفت فضيحة(صدام ـ غيت) بعد انتشارها في الأوساط العالمية مدى انحطاط النظام ورئيسه بالذات عند القيام، بواسطة وكلائه، بتحويل مساعدات المواد الغذائية الأميركية وتحويل وجهة السفن إلى دول أوربا (الشرقية سابقاً) ومقايضة أثمارها لشراء الأسلحة وبناء ترسانته الحربية والعسكرية وأنه لم يكتف بنهب وسرقة أموال الشعب وعوائده

النفطية واستعمالها بشراء أسلحة الدمار التي طالما كان يستعملها لمحاربة الشعب إضافة إلى شن الحروب على الجيران العرب والمسلمين (أنظر الفصل ٥ ـ ٦).

لقد تخلىٰ هذا المخلوق عن كل شيء في الوطن من شعب وثروات نفطية وغيرها إلى الجهات الأجنبية لكي تساعد على بقائه للتسلط على الشعب المغلوب على أمره، وحمايته من غضب الجماهير. اقرأ ما كتب هذا المخلوق في رسالته إلى مؤلفي كتاب «حليفنا صدام» وهما كلود انجلي وستيفن يسمير[١] الذي نشرته شركة (أوليفر أوربان) في باريس عام ١٩٩٢ ص(٢٧٥) شرح المؤلفان العلاقات العراقية الفرنسية التي بدأها صدام عام ١٩٧٢ مع المسيو جورج بومبيدو رئيس الجمهورية الفرنسية حينذاك والتي امتدت إلى عهد الرئيس ديستان ثم سار بموجبها رئيس الوزراء السيد شيراك (رئيس بلدية باريس حالياً) ثم استمرت إلى عهد ميتران وانتهت بالقطيعة بعد غزو الكويت.

يكشف الكتاب عن كثير من الأسرار والرشاوى والعمولات التي حصلت عليها شخصيات بارزة وأحزاب فرنسية وأشخاص نافذين في الاستخبارات العراقية وحاشية صدام وشخصيات بالاستخبارات الفرنسية. المهم ذكره هنا، بعد توضيح أحد أوجه الفساد للنظام في بغداد، هو رسالة صدام إلى المؤلفين التي أجاب فيها شخصياً على أسئلة واستطلاعات المؤلفين عن رأيه في محتويات الكتاب ويكشف في جوابه هذا، وقد نشرت الرسالة كملحق للكتاب، عن خفايا سياسته وتضحياته بمصالح العراق والأمة العربية في سبيل خدمة السياسة الغربية وأهدافها الخطيرة. يقول صدام في رسالته هذه: «لم يخطر ببالنا يوماً أن تخون فرنسا مبادىء الصداقة معنا . .». ثم يضيف قائلاً:

«يجب ألا تنسىٰ دول الغرب أن العراق حارب إيران حرباً وحشية مميتة مدة ثماني سنوات للدفاع عن الخليج بكل تأكيد ولكن في نفس الوقت للدفاع عن الغرب ضد سيطرة «المتطرفين» على هذه المنطقة الأستراتيجية والحيوية لمصالح الإقتصاد الغربي» ثم يقول:

---

(١) Par Claude Angeli et Stephenie «NOTRE ALLIE SADDAM».

«لقد استطعنا أن نوقف خطر المتطرفين على مصالح الغرب في منطقة الخليج. نعم لقد استعنا بالسلاح الغربي ولكننا دفعنا بالدم، دماء شعبنا...».

على القارىء أن يتأمل ما كتبه الطاغية صدام، بقلمه حول دفاعه عن مصالح الغرب (فرنسا، وانكلترا وأميركا وغيرها..) ويعلن بفخر مقاومته للمتطرفين في المنطقة، ويقصد بذلك (الاسلاميين والفلسطينيين) وغيرهم من الذين يقاومون الاستغلال الاستعماري ويؤمنون بتحرير الأراضي المحتلّة، وفلسطين والدفاع عن الحرية والكرامة. لقد قاوم هذا الظالم، حسبما يقول هؤلاء جميعاً للدفاع عن مصالح الغرب ودفع فداء لذلك بالدم العراقي حيث جعل دماء الشعب يسيل أنهاراً.

ألم تكن هذه الرسالة من الوضوح بحيث تكشف جهود ووكالة هذا الطاغية للدفاع عن مصلحة الأجنبي الى حد التضحية بدماء الشعب؟ لم يكن لدى هذا الحاكم الطاغية، والمخلوق الشاذ أي شأن أو اهمية، للشعب ومصالحه فقد كان يتصل سراً باللوبي الصهيوني ووكلاء إسرائيل من الصهاينة الأميركان والأسرائيليين حتى أنه أخبرهم برغبته بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي في أواسط الثمانينات عندما كانت الإتصالات الخفية مستمرة بينهم وبين طارق حنا عزيز ونزار حمدون وبنفس الوقت يدعي كذباً ويعلن عداوته لاسرائيل والصهيونية للتعتيم على ما يقوم به ضد مصالح الأمة وتضليل الشعوب العربية والإسلامية. (أنظر الفصول الأربعة الأولى).

لقد كان يعمل بشكل مستمر ضد القضية الفلسطينية وفقاً للمخطط الصهيوني فقام بتصفية العناصر الفعالة الفلسطينية وناصبهم العداء للقضاء على حركتهم أو على الأقل شل حركتها وفعالياتها لكي لا تستطيع المنظمة من تحقيق اهدافها في تحرير الأرض الفلسطينية السليبة وذلك كله لمساعدة الصهاينة وإسرائيل، كما أنه عمل ومهد للاجتياح الإسرائيلي للبنان. أن طموح هذا المخلوق هو تعبئة المصادر المالية والبشرية لدعم الترسانة العسكرية، وقد تركز همه في شراء الأسلحة الفتاكة وذات الدمار الشامل على حساب قوت الشعب

ومصالحه فلا يهمه إن جاع الشعب أو هلك. لذلك أنشأ الشبكات للوساطات والتسليح وشراء المكائن والمعدات ونشرها في البلدان الأوروبية والأميركية. لقد كان من أهدافها الحصول على قروض للتمويل بمختلف الطرق القانونية وغير القانونية. لقد حصل من خلال هذه الوساطات أن قام وكلاء وسماسرة صدام بدفع الرشوات واستعمال مختلف طرق التحايل والأعمال المخلّة بالشرف والقانون الأمر الذي أدى إلى وصول هذه المخالفات إلى المحاكم الأميركية واتهام الأدارة الأميركية بالتواطؤ مع نظام الظلم في بغداد لمساعدته في التمويل والتسليح بالرغم من علمها بتمويل المساعدات الغذائية وقروضها من قبل النظام إلى شراء أسلحة ومعدات عسكرية حسبما ذكرنا، لقد وصلت الفضائح إلى قاعات الكونغرس الأميركي بقسميه مجلس الشيوخ ومجلس النواب حيث جرت التحقيقات بعد الاتهامات بمساعدة الادارة لهذا «الوحش» بشكل غير قانوني وحتى جاء اتهام بمخالفة الدستور. لقد أحدثت هذه الفضائح ضجة كبيرة في الأوساط السياسية الأميركية واستخدمت في الحملة الإنتخابية الرئاسية من قبل الحزب الديمقراطي وكانت من الأسباب التي أدت إلى سقوط جورج بوش في انتخابات رئاسة الجمهورية وعدم اعادة انتخابه. (أنظر الفصلين الرابع والخامس) لقد كانت أسباب العلاقات بين صدام وأميركا هو اعتماد الولايات المتحدة عليه إذ أنه كان يخدمها في تجهيزهم بالنفط بأسعار مخفضة وزهيدة ووقف المد الإسلامي ومقاومة المسلمين ومحاولة القضاء عليهم ذلك لأن اميركا والغرب بصورة عامة يعتبرون أن قوة المسلمين تهدد مصالحهم النفطية وغيرها كما تهدد وكلائها في المنطقة. اضافة إلى ذلك فقد تعهد صدام بالحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل من وراء الستار وعدم تهديدها بأي شكل كان حتى أنه قام بالمتاجرة معها وشراء بضائعها وله علاقات تجارية في مختلف المجالات معها كما أن منظمة (ايباك) الصهيونية ذات التأثير والنفوذ الواسعين في الولايات المتحدة الأميركية التي تدعم إسرائيل في المجالات السياسية والإقتصادية وغيرها، كانت تزور بغداد سراً وتتفاوض مع صدام وزمرته (الفصل السادس).

ووفاء بالوعد والعهد قام هذا المخلوق بمجزرة كبيرة ضد المسلمين فعمل

على تصفية رجالات الدين وحرّم دخول المساجد على أبناء الشعب إلاّ من هؤلاء الذين ينتمون إلى مؤسساته الإرهابية والقمعية للتضليل بوجود حرية العبادة ودخول المساجد في الوقت الذي كان فيه يقتل بعد السجن والتعذيب المؤمنين في إيمانهم دونما ذنب سوى كونهم مسلمين قالوا ربنا الله وبالرغم من كل هذا القمع وذلك الارهاب الذي يسود فإنه لم يأت بالنتائج التي كان يريدها وإنما على العكس فقد بقي الإسلام وبقي المسلمون بالرغم من التضحيات وحركاتهم ازدادت قوة وصلابة ومنعة.

أما ادعاءاته حول العروبة فلا تقل تضليلاً عن ادعاءاته الإسلامية. فقد عمل على تدمير فكرة الوحدة العربية وبدأ ذلك بالقضاء على فكرة الإتحاد مع سوريا بتصفية المؤيدين للفكرة ثم جاء بعد ذلك غزو الكويت فنسف كل ما تبقى من أفكار وحدوية عربية وحصل رد فعل عنيف عند الشعوب العربية فساد النفور منها وعدم الثقة بها ولم يدر بخلدهم بأن الأفكار الوحدوية ليست المسؤولة عن الهدم والتدمير التي قام معول صدام بها للقضاء على كل طموح عربي أو إسلامي.

ولا بد لهؤلاء الذين خدعتهم التصريحات الكاذبة والدعاية الصدامية المضللة أن يتأكدوا من أن الدافع بهذا المخلوق إلى الحكم ومساعدته على اغتصابه كان لأجل تحطيم جميع الطموحات لدى الشعوب العربية والإسلامية والقضاء على قيم الخير والإنسانية التي تنادي بها وتعمل من أجلها، ولا بد للباحثين من التوصل إلى هذه النتائج بعد الدراسة والبحث.

إن ما تقدم يظهر بوضوح الأسباب التي كانت وراء العمل الغربي الدؤوب وخاصة الفرنسي والأميركي منه من تعبيد الطريق التي سلكها صدام لاغتصاب السلطة. ولقد ذكرنا أسباب الدعم الأميركي له كما جاء بشكل مفصل في هذا الكتيب، إلا أن الدعم الفرنسي له يستند على أمور هامة أخرىٰ بجانب الاستغلال الاقتصادي. ففرنسا وكذلك ايطاليا تؤيدان وجود من يعتمد عليه من الناحية الأيديولوجية فضلاً عن الإتجاهات العقائدية والدينية كحاكم في بلد إسلامي له

الإستعداد والتحمس الشديد لمحاربة المسلمين والإتجاهات الإسلامية. فبالأضافة إلى ما ذكر عنه في دراسات أخرى حول اتجاهاته العقائدية وتصريحاته عند لقائه بالمسيو جورج بومبيدو الرئيس الفرنسي الأسبق من أنه من العلمانيين واليعاقبة واتصالاته السرية بالهيئات المسيحية، وبابا الفاتيكان عن طريق طارق حنا عزيز وقبله بواسطة ميشل عفلق الذي يعتبره الأب الروحي له، كل ذلك يدل دلالة واضحة على انحراف صدام عن كل المبادىء الخلقية والإنسانية فضلاً عن الإسلامية، وإذا ما حاول الباحث أن يدرس ما يجول في فكر ونفسية هذا المخلوق الغريب الأطوار لا بد له أن يحلل ذلك على أساس معرفته بصفات واتجاهات الأب الروحي له. يقول الدكتور سعيد السامرائي في كتابه «صدام وشيعة العراق» الصادر عن مؤسسة الفجر في لندن، حزيران ١٩٩١ ما يلي:

«إن ميشل عفلق اليوناني الأصل، المسيحي الديانة، الفرنسي التعليم والذي قال عنه أستاذه المستشرق (الفرنسي) لويس ماسنيون بأنه أعز تلميذ لديه، وهي كلمة تعني اكثر من مدح نباهة، طالب من أستاذه والذي خدم الصليبية الدولية بشكل دفع (بابا) الفاتيكان إلى تقليده وسام (خدمة المسيحية) كما اعترف بذلك تلاميذه».

ثم يقول الأستاذ حسن العلوي في كتابه (العراق: دولة المنظمة السرية) لندن ١٩٩٠ ص (٦٥ ـ ٦٦) عند حديثه عن ميشل عفلق ما يلي:

«هناك حقائق قد تكون أكثر دلالة أن ميشل عفلق أحد أدهى وأخطر الشخصيات ذات الأدوار التاريخية في المنطقة. لقد كان من دعاة الوحدة العربية وحتى إذا ظهرت بوادر وحدوية بادر ميشيل عفلق لإجهاضها فوراً حتى أصبح دعاة الوحدة مع سوريا متهمين أمام حزبهم فانتهوا إلى ساحات الأعدام».

ثم أضاف يقول:

«حين ثار الإيرانيون بعد عشرين عاماً ضد الشاه المعروف بارتباطاته الغربية تقدمت منظمة ميشيل عفلق والتي تقود السلطة العراقية للقيام بدورها التاريخي المعهود والتصدي لإسقاط الثورة الإيرانية كما

أسقطت الثورة العراقية فكانت الحرب العراقية الإيرانية».

ثم يستمر قائلاً:

«إن ميشيل عفلق جعل بغداد وهي المركز القديم للحضارة الإسلامية مركزاً للتآمر الصليبي على الحضارة الإسلامية وقد قطع حزبه في العراق أية آصرة له بالتراث العربي والثقافة الإسلامية.. إن قوة صدام حسين في القيادة مستمدة من ولائه التام لميشيل عفلق ولكن من أين يستمد ميشيل عفلق قوته؟».

ثم قال:

«كان الأرسوزي (وهو مؤسس حزب البعث) مستاءً ومندهشاً من منح (بابا الفاتيكان) لميشيل عفلق وسام الفاتيكان لجهوده في خدمة المسيحية. ثم إن مجيد خدورى يطلق على ميشيل عفلق وصف المفكر المسيحي ويقول (إن ميشيل عفلق بوصفه مفكراً مسيحياً لم يستطع التأثير إلا في الشبان من المسلمين الذين طغى ولاؤهم للوطن على ولائهم للدين». ويقصد بذلك الشباب الأبرياء الذين جذبتهم الشعارات المضللة والدعوات الخداعة للوحدة والحرية والاشتراكية وهو الثالوث الذي يستعمله حزب ميشيل عفلق في اصطياد المؤيدين.

هذا هو ميشيل عفلق فكيف يكون تلميذه صدام؟

أما سؤال الأستاذ العلوي حول مصدر قوة عفلق فإن الإجابة عليه واضحة وهو ينبع من مكان ترعرعه وأصوله التي جاءت كما وصفه مجيد خدورى «كمفكر مسيحي» يحاول الإنتقال بالبلاد الإسلامية إلى بلاد ذات الصبغة المسيحية كما بدأها بالعراق متخذاً ستار العروبة وسيلة خادعة لنشر نزعاته الصليبية وتطبيق النوايا الإستعمارية ضد الإسلام والمسلمين مدعوماً بكل البلدان الصليبية والغربية وعلى رأسهم الفاتيكان. كيف يفسر طلب صدام الذي تقدم به حديثاً (للبابا) للتوسط لدى الأمم المتحدة في رفع الحصار الإقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي عليه بسبب كارثة غزو الكويت؟ أنه لم يفكر في

التوسط بواسطة الجامعة العربية أو المؤتمر الإسلامي أو منظمة عدم الانحياز وإنما ركض مسرعاً إلى الاستنجاد بحماته في روما! ومن الجدير بالذكر هنا هو ما جاء في تصريحات علنية لبعض الشخصيات الغربية من كون صدام حسين «مسيحي» كما جاء في تصريح لنائب بريطاني عمالي في مجلس العموم والذي نشرته صحيفة الأندبندنت بعددها الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٩٠ وكان في طريقه من لندن إلى عمان مع زملاء له لمقابلة صدام. حيث كتب مراسل الصحيفة (جارلس ريتشارد) في عمان مقالاً بعنوان «النواب الثلاثة يتحركون بدوافع غامضة» جاء فيه: في واحد من أكثر الإكتشافات والتصريحات المثيرة حساسية في العصر الحديث هو أنه ظهر أن صدام مسيحي وأن حامل البشرىٰ السارة هو (رون كامبل) النائب العمالي .. الذي حمل الرسالة وطار من لندن إلى عمان ومنها إلى بغداد (بمهمة سلام) ولقد قال كامبل أنه (صدام) مسيحي وكلنا مسيحيون .. وأن وزير خارجيته الرجل الذي يمثل العراق في منظمة المؤتمر الإسلامي هو مسيحي واسمه الأوسط جون (حنا) وهو إسم مسيحي على وجه الخصوص».

إن هذا الأمر يهم العراقيين بقدر ما يعمل أي شخص لأجلهم ولا يعمل ضدهم بغض النظر عن انتمائه العقائدي بالرغم من أن العدالة الإجتماعية تفرض بأن الشخص يجب أن يكون ممثلاً للأكثرية من أبناء الشعب دون أن يتحيز أو يعمل لتحقيق المصالح الأجنبية في البلاد.

منذ تسلطه على الشعب العراقي اتجه نحو الصناعات الكيمياوية لإنتاج الأسلحة الكيمياوية ذات الأثر الفتاك في القتل الجماعي وبعد أن استطاع الحصول على هذه الأسلحة الفتاكة استعملها ضد إيران في حربه التي بدأها وأدى ذلك إلى موت جماعي بين الإيرانيين يقدر بعشرات الألوف من البشر ثم استعملها بعد ذلك ضد العراقيين من الأكراد في حلبجة وغيرها وقتل أكثر من خمسة آلاف كردي بين امرأة وطفل وشيخ وترك أكثر من عشرة آلاف شخصاً معوقاً من جراء الاصابة بالسلاح الكيمياوي. هل هناك حاكم في التاريخ البشري استعمل الأسلحة الكيمياوية والقتل الجماعي بالجملة ضد المواطنين؟ ولم يكتف

باستعمالها بالشكل هذا وإنما استعمل السموم الأخرى ضد المعارضين فقد أعطى كثير من المعارضين سم الثاليوم مختلطاً مع المشروبات وتسبب عن وفاة الكثير منهم. إن استعمال الأسلحة الكيمياوية ما هو إلا امتداد لسادية صدام التي نشأ عليها وترعرع من خلالها بقدر ما يتعلق الأمر بقتل الأبرياء من الناس واستمراراً لنزعته من سفك الدماء حيث كانت الطريقة المفضلة لديه في قتل الخصوم منذ أواخر الستينات.

لقد عمل صدام للحصول على قدرات واسعة في صناعة الغازات السامة وغازات الأعصاب ولقد حصل على مركبات هذه الأسلحة السامة والفتاكة بواسطة شبكات من الشركات الوهمية التي نشرها في جميع أنحاء العالم لكي يشتري هذه المواد بأساليب مخالفة لكل القوانين التي تمنع الحصول عليها من أي بلد ما سواء في أوروبا أو في أميركا.

وبالاضافة إلى ذلك فإنه لم يكتف بالحصول على سلاح فتاك واحد وإنما عمل للحصول على الأسلحة الجرثومية والنووية. فالأولى تسبب الأمراض الفتاكة بين الناس بشكل جماعي وتؤدي إلى وفاتهم بعد عذابهم من الاصابات بها، والثانية تؤدي إلى قتل السكان وموتهم جميعاً من خلال إلقاء قنبلة واحدة. وقد اعترف النظام من أنه كان يقوم بتجارب على هذه الأسلحة إضافة إلى أنه ربما استطاع صنع القنابل الذرية بأعداد محدودة.

إنه في الوقت الذي يشكو الشعب العراقي من الآلام التي كانت حصيلة الفقر والجوع والمرض تجد الحاكم المتسلط يبذخ آلاف الملايين من الدولارات على صناعة أسلحة الموت الفتاكة من أموال الشعب العراقي التي نهبها وسرقها من عائدات النفط. لقد استورد صدام أسلحة بقيمة ٤٢,٨ ألف مليون دولار ما بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٥ وبمبلغ ١٥،٥ ألف مليون بين ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩، ويعتقد ان هذه المبالغ اقل بمقدار ٣٠ بالمائة من المبلغ الحقيقي. أي أن صدام استورد أسلحة بمبلغ يقدر بحوالي (٦٠) مليار دولار بين عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٩. (أنظر الفصل السابع) أما الباقي من أموال الشعب العراقي المسروقة

فقد ذهبت إلى جيوب الطاغية، وجيوب حاشيته من الحرس، زمرة الوحوش التي يعتمد عليها في حمايته وتسلطه وغيرهم من البطانة الفاسدة.

أما الجيش والقوات المسلحة فقد قام صدام بأعمال الهدم والتدمير في كل ناحية من نواحيها عندما سنحت له الفرصة من نفث سمومه في جسد الجيش العراقي والشعب، فقد بدأت الهزات ضد هذه القوات المسلحة فأبدل الكادر الشريف بكادر الفساد الذي يضم الساقطين والمرتزقة وأبناء الحرام والمنحطين من البشر وأدخلهم بدورات صورية وأعطاهم النجوم والأنواط بعد أن قام بالمجازر واحدة تلو الأخرى للتخلص من الضباط الشرفاء الكفوئين والوطنيين المخلصين من أبناء الشعب العراقي، وقد عمل على تقليص الجيش العراقي إلى أن أصبح عصابة تحتوي على ما وصفناه سابقاً من الناس يقودها حثالات العائلة، أو أسافل الأبناء من العشائر الذين ينتمون أو يدعون الأنتماء إليها، وهكذا فقد حصل الهدم في البنية العسكرية، فبعد أن كانت الكفاءة والشرف والأخلاق مقاييس لأبناء الجيش فقد استعيض عنها بالفاشلين والمجرمين وأبناء الزنى والفاسقين والجاهلين الذين ليس لهم أية ثقافة أو تعليم في مدارس محترمة، وقد انتهى مطاف الهدم إلى السيطرة الكاملة على الجيش والقوات المسلحة من قبل الحاشية، والبطانة الصدامية، يحرسها جهاز مخابرات على أفظع شكل ممكن والذي يحصي حركات وسكنات أبناء القوات المسحلة وممن تبقّى من الشرفاء منهم. ولهذا فإن صدام يعتبر نفسه الطاغية والمتسلط الأوحد الذي يعتبر أن الجيش هو نفسه وهو الجيش كما يعتبر الشعب العراقي والوطن العراقي بنفس المقياس، بعد أن عمل على تدمير جميع المقاييس العسكرية وتقاليد الجيش الرفيعة.

بالرغم من هذه الإهانات التي أوقعها في جيش العراق فإن صدام لا يعير أي اهتمام إلى أية نكسة أو هزيمة. حيث أوقع الجيش في حلقة الذل والهوان بعد هزيمته في الكويت واستسلامه في مفاوضات خيمة صفوان التي استسلم استسلاماً كاملاً لمطالب القوات الحليفة التي هزمته. إلا أن الشيء الذي يلفت النظر أن القوات الحليفة بناء على أوامر من الرئيس بوش أوقفت القتال وأعلنت

وقف اطلاق النار دون أن تتمكن بالأستمرار والتقدم للتخلص من شر الديكتاتور القابع في بغداد والمختبأ في سراديبها وكهوفها تحت الأرض. فقد نشرت صحيفة هيرالد تريبيون مقالاً (لفلورا لويس) بعثت به من أنقرا بعنوان «يجب على صدام أن يذهب» ذكرت ما قال لها أوزال رئيس جمهورية تركيا السابق وهو: «أنه لو استمرت قوات الحلفاء بزحفها في نفس الاتجاه لهرب صدام قبل وصولها إلى بغداد».

وبعد الهزيمة المذلّة وصدور قرارات الأمم المتحدة بوجوب تدمير الترسانة الحربية لصدام ومصانعه العسكرية وأسلحته الفتاكة ذات الدمار الشامل بدأت الفرقة الدولية للتفتيش عن الأسلحة تزور بغداد بحثاً عن الأسلحة والمصانع العسكرية وتدميرها وقد أتمت هذه الفرق ثلاثة وستين زيارة لبغداد حتى آب في عام ١٩٩٣. إضافة إلى ذلك فرض المقاطعة الإقتصادية ومنع تصدير النفط وهو المادة الوحيدة الإقتصادية التي يعتمد عليها الطاغية وزبانيته في التسلط والبذخ والنهب، وبالرغم من أن الأمم المتحدة بقراريها المرقمين (٧٠٦) و(٧١٢) سمحت ببيع ما مقداره ١,٦ مليار دولار من النفط خلال ستة شهور إلا أن هذا الديكتاتور لم يرغب بذلك لأنه يعارض تخفيف الكارثة التي سببها وجوده وتسلطه بحجة أن ذلك يمس (بسيادة) العراق. أية سيادة بقيت بحيث أصبحت مساعدة الشعب العراقي من الناحية الإنسانية لتوفير الغذاء والدواء له حساساً بها؟

هل أن هناك سيادة بوجود المفتشين الدوليين يدخلون البلاد ويخرجون منها ويتجولون في أرجائها بكل حرية؟

هل أن هناك سيادة بوجود مقررات الأمم المتحدة وفرض قيودها وتطبيقها بقوة التهديد العسكري؟

هل أن هناك سيادة بوجود نظام لا يشابه بسلوكه واخلاقياته حتى أدنى مستوى من العصابات في العالم؟

هل أن هناك سيادة لنظام يضطهد الشعب ويكره الإنسان ولا يحترم حقوقه وفقد كل احترام ومصداقية في العالم؟

هل أن هناك سيادة لنظام يكره الشعب وجوده بالإجماع وهو لا يسيطر على مساحة ثلثين من البلد تقريباً حيث انفصل الشمال وثار الجنوب وتحرك الوسط للانتقام والتخلص من شره؟ هل أن هناك سيادة لنظام يحرم «متعمداً» الشعب من أبسط مستلزمات الحياة وعدم مساعدته بل ومعارضته في توفير الغذاء والدواء له؟

لقد نشرت صحيفة الوفاق الاسبوعية اللندنية، بعددها الصادر بتاريخ (١٣ ـ ١٩) آب ١٩٩٣ ما يلي:

«تداولت وسائل الإعلام والصحف الصادرة في بغداد خبراً حول قرار (صدام) يحرّم ويمنع إرسال الدواء من قبل الأشخاص المقيمين في الخارج إلى أهلهم في العراق».

أترك للقراء العرب والمسلمين الكرام ما يرونه حول هذا الظلم الصارخ والتعسف والإعتداء المتعمّد على حقوق الإنسان والشعب العراقي ومما أصابه من طغيان مطلق.

بعد استعراض ما قام به صدام من أعمال وحشية منذ أن دفع به الأجنبي للتسلط على العراق وشعبه لا بد أن يسأل القارىء نفسه بعض هذه الأسئلة أو كلها:

١ ـ كيف ولماذا جاء هذا المخلوق للتسلط على الشعب العراقي؟ هل هو عراقي؟ هل هو عربي؟ هل هو مسلم؟ فإذا كانت له أية صفة من تلك الصفات فلا تسمح له نفسه أن يقوم بجزء بسيط مما قام به من أعمال واضطهاد ضد الشعب العراقي حتى لو كان مريضاً.

٢ ـ هل جاء لتنفيذ مخطط لتدمير شعب العراق ومؤسساته الإقتصادية والصناعية والقضاء على جيل كامل من شبابه المنتج عن طريق افتعال حروب لا مبرر لها؟

٣ ـ هل جاء لإبادة الشعب العراقي باكمله حتى باستعمال السلاح

الكيمياوي كما فعل مع المواطنين الأكراد وعرب الجنوب؟

٤ ـ هـل جـاء لنـشر الشـقاء والفاقة التي كان يعاني منها في طفولته التعسة التي اتسمت بالعـذاب والحـرمان وسـلوك قـطاع الطـرق فـي السلب والنهـب وسفـك الـدمـاء وقتـل الإنسـان وتطبيـق ذلـك علـى الشعـب العراقي.

٥ ـ هل مُهـد لـه طـريق التسلط لكـي يـتسبب في خسران العراق أكثر من مليوني قتيل في حروبه مع إيران وفي الكويت وتهجير وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين عراقي في مختلف بقاع الأرض نتيجة لطغيانه وظلم المجرمين من أعوانه؟

٦ ـ هل جاء به الأجانب لتجويع الشعب وإذلاله واستعباده لكي لا يستطيع القيام بدوره في التطور وخدمة الإنسانية.

٧ ـ هل هناك طاغية في التاريخ البشري يداه ملطخة بهذه الكثافة من الدماء البشرية واسمه مقـرون بـالفساد والكـم الهـائل مـن الإجـرام وساديته المتميزة في إبادة الشعب؟

أترك الإجابة على الأسئلة هذه الى المخدوعين من أبناء العروبة والإسلام لكي يعلموا حقيقة هذا المخلوق الوحش الذي لم يقم إلا بتدمير البلاد والعباد.
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم.

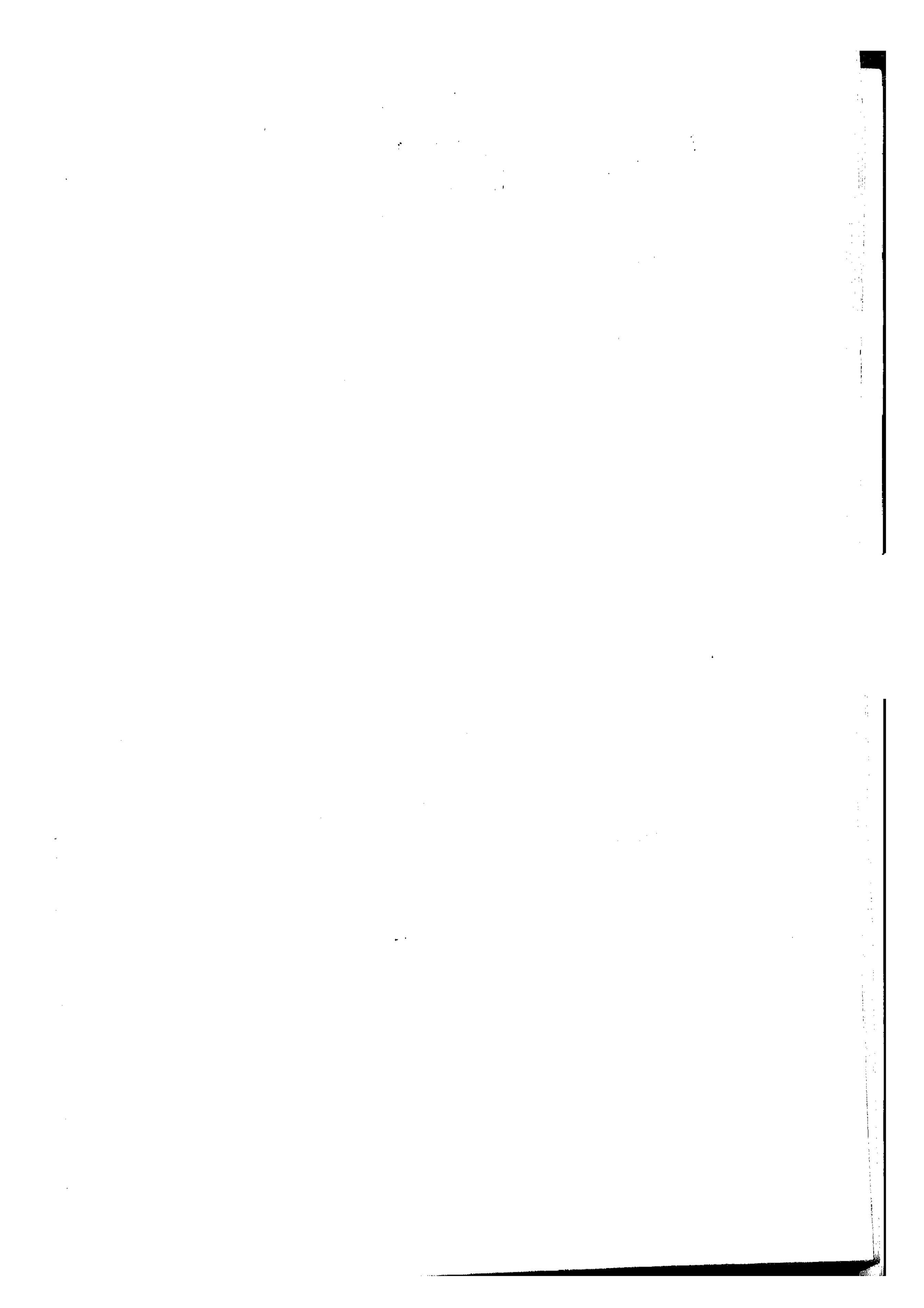
﴿لا يُكَلِّـفُ الله نَـفساً إلاَّ وسعَـهَا لَـهَا ما كَسبَتْ وعَلَيْها ما اكتسَبَتْ، رَبَّنا لا تُؤاخِذنَا إن نسينا أوْ أخطَأنَا، رَبَّنَا ولا تَحْمِـل عَلَيْنا إصْراً كما حَمَلْتهُ على الَّذين من قبْلِنا، ربَّنا ولا تحمِّلْنَا مَا لا طاقة لنا به واعْـفُ عَـنَّا واغـفرْ لنا وارْحمْنَا أنتَ موْلانا فانصُرْنَا علَى الْقَومِ الكافِرِينْ﴾.

صدق الله العظيم

المؤلف

٤ ربيع الأول ١٤١٤ هـ

٢٢ آب ١٩٩٣م



الفصل الأول
الاتصالات السرية مع إسرائيل
والعلاقات مع الأميركان حول التسلح

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مقدمة:

لعلّ ما قاله مؤلف كتاب (بغداد ـ تل أبيب، العلاقات السرية) أحسن تقديم لما يحتويه هذا الكتاب من مضمون، فقد جاء فيه (ترجمة د. محسن مصيلحي، صوت الكويت ٤ أكتوبر، ١٩٩١):

«جرى الحديث لسنوات طويلة حول الروابط السرية بين إسرائيل والعراق وهي روابط من أكثر الأمور التي بقيت سرّاً مكتوماً في الشرق الأوسط وحين يثير المرء هذا الموضوع فعليه أن يتوقع عدة ردود فعل.

فالعراقيون يشجبونه باعتباره افتراء يستهدف تشويه سجل بغداد... وهذا رد فعل مفهوم... أما المتخصصون في مؤامرات المنطقة، فيؤمنون بمثل هذه المؤامرة... ستتكلم عن تاريخ الشرق الأوسط كما تشكل من خلال أكثر من عشر سنوات من الإتصالات السرية، بين العدوين اللدودين (تل أبيب) وبغداد... كما أنّه ليس باستطاعة إسرائيل أو العراق الإعتراف علناً بمثل تلك الإتصالات. فالإعلان عن الأمر في بغداد سيغذّي على الفور الحرب الإعلامية عدد متزايد من أعداء صدام حسين لفضح زيف هذا الرجل الذي كان يحلم بقيادة العالم العربي في حرب جديدية ضد إسرائيل ولم يجرؤ أي عراقي على التطرق إلى مثل تلك الروابط...

وبالطبع فإنّ القادة الإسرائيليين والعراقيين لم يلتقوا أبداً للتشاور أو لتقرير مصير سياساتهما المشتركة. وبالطبع لم يكن هنا تنسيق مشترك بين هؤلاء القادة ولكن على الرغم من هذا فقد التقى الوسطاء وضباط المخابرات والدبلوماسيون من الطرفين أكثر من مرة وعلى نحو متكرر في بعض الحالات الخاصة. لم يكن الهدف من هذه اللقاءات تقرير سياسات ولكن تحقيق التفاهم».

بعض الاتصالات منذ عام ١٩٨١:

لقد كان صدام يخطط منذ زمن غير قصير للهجوم على الكويت خاصة بعد أن أصبحت خزآئنه خاوية عارية ليس فيها ما يشبع طمع ونهم الزمرة الحاكمة التي كانت تلعب بالمليارات من الدولارات من عائدات نفط العراقيين ومصادر ثروات الشعب الأخرى كما تلعب الأطفال بالدمى دون رعاية واهتمام بأمور الشعب ومصائره، خاصة وأن الحرب مع إيران استنزفت كل ما لدى العراق من مال واحتياطي. لقد كان لديه احتياطي من العملات الصعبة يقدر بأكثر من ٣٥ مليار دولار وقد خرج من الحرب مع إيران وأصبحت ديونه تتجاوز (٩٠) مليار دولار إضافة إلى ضياع هذا الإحتياطي المالي الهائل وحرقه في بودقة الحرب التي استمرت ثماني سنوات. ولسنا هنا بصدد كتابة تاريخ الحرب الإيرانية ـ العراقية وإنما لا بدّ من التنويه من أن التفكير باحتلال الكويت كان يخامر صدام بالإضافة إلى محاولاته تحاشي الإصطدام بالكيان العبري الصهيوني، ولا تزال الغارة الإسرائيلية التي شنّت على المفاعل النووي في الإزيرق عام ١٩٨١ في ذهنه. لقد حاول صدام أن يضلل أو يوهم أو يخدع العالمَيْن العربي والإسلامي بأنّه لا يريد احتلال الكويت لذاتها بل لغرض (تحرير فلسطين) والقضاء على إسرائيل... وعندما قرّر مجلس الأمن وجوب انسحابه منها حاول أن يربط بين هذا الطلب وبين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق باحتلال الأراضي الفلسطينية ووجوب انسحاب إسرائيل. وهكذا فقد وضع نفسه في موقف المدافع عن الحقوق العربية ضد إسرائيل في حين أنه كان يتواطأ ويتفاوض معها منذ زمن بعيد حتى بلغت الإتصالات أشدّها منذ عام ١٩٨١

كما سيظهر من العرض التالي في هذه الدراسة.

ـ لقد قال في كلمة له أمام القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية في نسان ٢، ١٩٩٠: «والله سنحرق نصف إسرائيل إذا كانت تحاول أن تعمل أي شيء ضد العراق» وبعدها. كان جواب جورج بوش وإسرائيل لهذه التهديدات باهتاً حيث قال: «آسف لهذا القول الذي يحتوي على كلمات قوية»[1] إنّ هذه التصريحات النارية لصدام لم تؤخذ على محمل الجدّ في الغرب حيث صرح كثيرون من رجال السياسة الأميركان من أنّ مثل هذه التصريحات سوف تؤدّي إلى احتلال واجهات الصحف فقط وسرعان ما تزول حسبما ما صرّح به أحد الأعضاء في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. لذلك فقد كان القصد منها التضليل على مواقعه الحقيقية وللإستهلاك العربي والإسلامي. إنّ هذه التصريحات المفتعلة أدّت في إسرائيل إلى ردود فعل مفتعلة وردت على هذه التهديدات من «أنّها لا تنتظر حتى يحدث مثل هذا الهجوم» ولقد كانت هذه المساجلات مقدمة لخلق جو يؤدي إلى الإتصالات بين صدام وإسرائيل.

ولذلك فقد كان لا بدّ من «تصفية الأجواء» فقد اتصل وزير شؤون مجلس الوزراء الإسرائيلي والتقى بأحد المقربين من صدام في إحدى العواصم العربية كما سبقتها اتصالات أخرى من خلال الوسطاء الأميركان. فقد قام اثنان من أشد المؤيدين لإسرائيل في مجلس الشيوخ الأميركي! روبرت دول وهوارد ميتزيناوم بزيارة بغداد وقابلا صدام، وبعد خروجهما من الإجتماع، وكانا في وضع صريح للغاية، أعلنا معارضتهما الشديدة للمقاطعة الإقتصادية على العراق.

الإتصالات الدبلوماسية السرية والتعاون في حقل الإستخبارات:

ـ إضافة إلى ما تقدم فإن المبعوثين الغربيين قاموا بإحاطة إسرائيل علماً بتفاصيل العملية الفدائية التي كان من المقرر أن يقوم بها أبو العباس، قائد جبهة تحرير فلسطين، يوم ٣٠ مايو، وحين بدأت العملية كانت قوات الدفاع الإسرائيلية بانتظارها على شواطىء تل أبيب، ولقد قال إسحاق رابين، والّذي لعب دوراً في توثيق العلاقات الإسرائيلية ـ الصدامية، بعد العملية مباشرة: «لقد

كنّا نعلم بشأن العملية» لِأنه قد أرسلت رسالة من بغداد إلى تل أبيب تقول «القوات الفلسطينية سوف تكون على شواطئكم يوم ٣٠ مايو فترقبوها». وبعد شهر من هذه العملية قامت الولايات المتحدة رسمياً بوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لقد قوبل هذا الحادث بالإرتياح من قِبَل إسرائيل كما شعر بذلك صدام أيضاً لِأنه بعد شهرين قررت المنظمة، وهي تعاني عزلة خانقة، الإرتمآء في أحضان بغداد.

ـ وفي يوم ٣٠ مايو ١٩٩٠ وفي ختام مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد حاول صدام أن يستغل خطأ في الكلام أو فلتة لسان للعقيد معمّر القذافي محاولاً مغازلة إسرائيل من خلال الردّ عليه قائلاً: إنّه لا يؤيّد الأقوال «المعادية للسامية» وهو أشبه شيء باللوم الذي أدىٰ إلى ارتياح تل أبيب من هذه الإشارة الودية لصدام ورحبت بها.

طلب نظام صدام مساعدة إسرائيل:

إنّ شهر يناير من عام ١٩٨٦ شهد التصاعد الخطير في الحرب الإيرانية ـ الصدامية وكانت لإيران الأرجحية في القتال وأنها كانت على وشك اختراق الجبهة وغزو الأراضي العراقية بعد أن حصلت على حاجتها من السلاح سراً من أميركا وإسرائيل وغيرها من الدول. وبعد اجتماع (مجلس قيادة الثورة) في منتصف ديسمبر (كانوا الأول) من عام ١٩٨٥.

ـ تقرر إرسال وفد عسكري عراقي إلى عاصمة عربية (غالباً ما تكون القاهرة) حيث قام الوفد بمقابلة وزير الدفاع الذي أوضح له بأنّ بغداد تريد أن تقيم اتصالات مباشرة مع تل أبيب. وقد أوضح الوفد له بأن «هذه الإتصالات مهمة وهي مسألة حياة أو موت وأن الإسرائيليين يمدون طهران بالأسلحة المتطورة وأن هذه المساعدة ليست في صالحهم»[2] وافق الوزير إلى توصيل الرسالة إلى واشنطن بدلاً من تل أبيب ومن البنتاغون في واشنطن إلى مجلس الأمن القومي الأميركي ومنه أرسلت إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية. وبعد ذلك جاء الرد بالموافقة على الاتصال المباشر دون وساطة مع التعبير بالشكر وبدورها

قامت أميركا بإرسال الجواب للوزير العربي الذي قام بإيصالها إلى بغداد، ستأتي مع ذكر التفاصيل فيما بعد.

ـ في أيلول ١٩٨٦ سافر مساعد وزير الخارجية الصدامي طاهر القيسي إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة (الجمعية العامة) ومن خلال نزار حمدون (السفير العراقي) جرى ترتيب لقاء بين القيسي وسفير إسرائيل إلى الأمم المتحدة بنيامين بتنياهو (الذي لم يكن لديه علم بالإتصالات السابقة بين نظام صدام وإسرائيل) وبعد أن استشار حكومته فوافقت على الإجتماع. وقد تمّت المقابلة وكان يمثّل الجانب الإسرائيلي السفير مع معاونيه والجانب الصدامي: القيسي مع نزار حمدون الذي كان على معرفة واتصال وثيق بالتجمع اليهودي (اللوبي الصهيوني) في أميركا وقد سبق له أن التقى ببعض الإسرائيليين، كما حضره من الجانب الأميركي أحد المسؤولين في مجلس الأمن القومي الأميركي، وفي بدء الإجتماع تطرق القيسي مباشرة إلى رغبة النظام العراقي بالحصول على الأسلحة من النوع الذي تحصل عليه إيران. وهذه كانت رسالة واضحة لتل أبيب.

في ربيع ١٩٨٧ أرسلت إسرائيل الجواب وطلبت فيه إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع النظام العراقي وقد وافقت بغداد حول ذلك على أن يتم بعد انتهاء الحرب[3].

ـ إنّ الإتصالات السرية بين إسرائيل والنظام العراقي كانت مستمرة فهي لم تبدأ في عام ١٩٨٦ أو أنها انتهت في صيف ١٩٩٠. فبعد انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية التقى نزار حمدون وسعدون حمادي وطارق عزيز وبرزان التكريتي مع الجنرال افرام تامير، وهو يهودي من أصل عراقي، وكان مديراً لوزارة الخارجية الإسرائيلية وعقدت لقاءات متعددة في نيويورك وجنيف لبحث موضوع إقامة العلاقات الدبلوماسية وموضوعات أخرى بينها مساهمة النظام العراقي في التسوية الإسرائيلية ـ العربية والتأثير على منظمة التحرير الفلسطينية وتوقفت اللقاءات بعد ظهور أمور تدل ظاهراً على وجود خلافات حيث بدأت

وسائل الإعلام الغربية في شباط ١٩٩٠ تضخّم الموضوع وتحذّر من احتمال قيام حرب بين النظام العراقي وإسرائيل! وبعد (تهديد) طاغية العراق بحرق نصف إسرائيل (للإستهلاك المحلي) بقنابله وصواريخه قامت وسائل الدعاية الغربية بحملة مضادة ضد الطاغية كان الهدف منها تقوية مركزه في العراق وفي البلدان العربية باعتباره (بطل التحدي) والمنافسة على زعامة العالم العربي. وفي الوقت الذي كانت فيه طبول الدعاية له مستمرة كانت الإشارات والإتصالات السرية بينه وبين الصهانية مستمرة.

لقد تواصلت لقاءات نزار حمدون مع الصهاينة والإسرائيليين فقد كان يلتقي مع الجنرال تامير، ووزير الإقتصاد الإسرائيلي يعقوبي ودافيد كيمحي الإسرائيلي المعروف في فضيحة إيران ـ غيت الذي بعد استقالته وانضمامه إلى مؤسسة لونرو البريطانية في لندن ساعد على عقد هذه المؤسسة اتفاقاً مع النظام العراقي في (تموز) يوليو ١٩٩٠ لنقل شحنة من الأسلحة من زامبيا إلى العراق على أساس أن يطلق سراح الممرضة (ديفني بيريش) البريطانية التي كان رفيقها الصحافي فيرزاد يازوفت قد شنق في أذار ١٩٩٠.

ولا بد أن نوضح هنا أنّ صدام ونظامه كان يعمل كل شيء في سبيل تحقيق طموحاته الشريرة والبقاء على كرسي الحكومة مهما كان الثمن الذي يدفعه الشعب العراقي. وربما من المفيد أن نحلل هنا العلاقات الصدامية ـ الصهيونية ـ الأميركية في ضوء ما تطور من الإتصالات والعلاقات حول حرب الخليج الأولى.

العلاقات وحرب الخليج الأولى: (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨):

١ ـ عندما بدأت القوات العراقية في عام ١٩٨٢ تتراجع وتتقهقر على الجبهة الإيرانية بالرغم من المساعدات الكبيرة التي كانت تقدمها معظم الدول العربية لصدام، خاصة السعودية والكويت ما عدا سوريا التي وقفت وحدها ضد هذه الحرب وبعد ازدياد قوة العلاقة بين سوريا وإيران حشدت الأولى قواتها على الحدود مع العراق الأمر الذي حمل بغداد على عمل كل ما تستطيع للضغط على

سوريا لسحب قواتها فجنّدت عميلها المدعو «أبو نضال» الذي يشكّ باتصالاته مع الموساد الإسرائيلي لمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن الأمر الذي أدّى إلى غزو لبنان، كما سيأتي ذكره بالتفصيل فيما بعد، ولم يكن بعدئذ لدى سوريا من خيار غير الإنسحاب من الحدود مع العراق ولم يعد بعد ذلك أي أثر للجبهة الغربية منذ ذلك الحين. ولقد كان المؤلف لكتاب «صدام حسين»(4) يتساءل عن الفوائد التي جناها صدام لإعطاء وزير الدفاع الإسرائيلي ذريعة كان يحلم بها منذ زمن غير قصير للقيام بهجوم القوات الإسرائيلية على القوات الفلسطينية في لبنان فأجاب قائلاً «إنه محاولة تحويل انتباه الإيرانيين من الحرب ضد العراق إلى الهجوم الغادر للصهيونية والامبريالية» على الدولة الإسلامية الشقيقة المتحالفة مع طهران، ثم يقول «حتى لو كانت طهران لم تستجب ولم يكن موقفها حسب توقعاته فإن المجابهة والمواجهة بين السوريين والفلسطينيين ضد إسرائيل عام ١٩٨٢ كانت ستؤدي إلى إضعاف حلفاء إيران... وبهذا يؤمن الجبهة الغربية ضد المنافسين القدماء له». يطلق المؤلف على استعداد صدام للخضوع والخنوع أمام إسرائيل، كما سيأتي ذكره بالتفصيل «إنّه استعداد واطىء حقير». إن هذا المؤلف لم يدْرِ في خلده أن من يترعرع في مستنقع الرذيلة والشر وينشأ في محيط الجريمة لا يميّز بين ما هو رفيع وما هو واطىء.

٢ ـ عند اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية (حرب الخليج الأولى) وجدت إسرائيل نفسها في مواجهة مع دولة عربية وأخرى غير عربية تتزايد كل منها على إعلان العداء لها وقد كان الرأي منقسماً بين المجموعات المختلفة إلاّ أن الرأي الذي استقرّ فيما بعد هو رأي الفئة من الرسميين الإسرائيليين التي تضم وزير الدفاع السابق (إسحاق رابين)، وهو أنّ إسرائيل عليها أن تتخذ موقفاً عملياً واقعياً وهو أن يقتصر على مساعدة الجانب الأضعف فقط من بين الطرفين وأن الهدف الإسرائيلي هو المحافظة على توازن القوى وإطالة أمد الحرب بكل وسيلة ممكنة، كان ذلك الرأي منافساً لرأي مجموعة أخرى داخل حزب العمل الذي يعارض تقديم أية مساعدة لإيران لأنّ التطرف الديني الإيراني حسب اعتقادهم، أكثر خطورة من الإتجاهات السياسية لحزب البعث وقد ذهب قسم منهم إلى

الإعتقاد بأن للعراق أهمية استراتيجية وبإمكانه الوقوف أمام المد الإيراني والحفاظ على الوضع السائد في المنطقة. وقد أكّدت هذه الزمرة من المجموعة أن أية مساعدة لبغداد ستكون فرصة ذهبية لتل أبيب لإقامة الجسور بينها وبين بغداد بالإضافة إلى أنها ستكون من الأسباب لتبديل الموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأن إقامة علاقات مع النظام العراقي فرصة مهمة لتطويق سوريا التي تعتبر من أهم دول المواجهة في ذلك الحين[5].

ولكن هناك جماعات إسرائيلية أخرى تتكون من بعض أعضاء حزب الليكود يتزعمها أريل شارون ترى ضرورة تأييد طهران بالنظر إلى العلاقات التقليدية الطيبة بين إسرائيل وإيران التي يجب الحفاظ عليها، وفي الشهور التالية لم تقم إسرائيل بزيادة شحنات الأسلحة إلى إيران ولكنها تدخلت مباشرة في الحرب بعد عدة أسابيع من بدء الحرب وصلت أول شحنة أسلحة من إسرائيل إلى طهران وفي حزيران ١٩٨١ قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب وتدمير المفاعل النووي العراقي الذي بنته فرنسا بالأزيرق بالقرب من بغداد وهذا أدّى إلى بعث الخوف عند الماكنة العسكرية لنظام صدام ولكن ما لبث أن تبدد عندما فاجأ الإسرائيليون نظام بغداد بعرضهم لبناء خط أنابيب نفط عراقي إلى حيفا كما سيأتي ذكره بالتفصيل.

كانت الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل تحاول فتح خطوط الإتصال مع إيران وكان مجلس الأمن القومي بقيادة ماكفرلين وأوليفر نورث يرسل شحنات الأسلحة إلى إيران أملاً في الإفراج عن الرهائن، وبالرغم من كل ذلك فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ونظام صدام وعيّن نزار حمدون الذي كان يرأس بعثة رعاية المصالح العراقية سفيراً في واشنطن حيث كان اللولب الأساس في الإتصال بالمجموعات الصهيونية المؤثرة في واشنطن كما سنشرح ذلك بالتفصيل[6].

.. التطلع إلى واشنطن وتل أبيب:

لقد أدّت الإتصالات السرية وغير المباشرة بين نظام بغداد وإسرائيل حول

موضوع مد خط الأنابيب إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن بعد أن تأكدت الأخيرة أن الأولى قد غيرت سياستها وقد انعكس ذلك على الدورين الإسرائيلي والأميركي في تزويد إيران بالأسلحة. ومن خلال الإتصالات شبه الرسمية تركّزت كل مطالب نزرا حمدون بوقف إرسال الأسلحة إلى إيران.

في عام ١٩٨٤ أوشك الإيرانيون على احتلال الأراضي المحيطة بالبصرة بعد قيامهم بهجوم عبر أهوار الحويزة وفي النهاية تمكّن الإيرانيون أيضاً من احتلال جزر مجنون (التي تحتوي على كميات كبيرة من النفط).

وفي عام ١٩٨٥ تمكن الإيرانيون من الوصول إلى طريق بغداد ـ العمارة ـ البصرة حيث كان زمام المبادرة بأيديهم. في بداية ١٩٨٦ أصبح الأمر أكثر حراجة بالنسبة للنظام في العراق وشهد شهر يناير التصاعد الخطير في الحرب الإيرانية ـ العراقية، فقد احتلت القوات الإيرانية (الفاو) وكانت إيران لها الأرجحية في القتال وأنها كانت على وشك اختراق الجبهة وغزو الأراضي العراقية بعد أن حصلت على حاجتها من السلاح سراً من أميركا وإسرائيل وغيرهما من الدول. وبالمقابل فقد قامت القوات العراقية بهجوم احتلت خلاله مدينة (مهران). وبعد هذه العمليات ومن خلال الوسائل الدبلوماسية عرضت بغداد على إيران بأن يقوم النظام العراقي بالإنسحاب من مهران مقابل الإنسحاب الإيراني من الفاو ولكن الرد الإيراني كان قيام إيران بهجوم على مهران وطرد القوات العراقية، لقد أصبح النظام العراقي في أكثر أوقاته حراجة وكان التفكير جدياً في إقامة اتصالات مباشرة مع تل أبيب وأصبح يرى الوقت مناسباً لفتح قنوات الإتصالات للتحدث إلى إسرائيل والتعاون معها في المجالين العسكري والإستخباراتي[7].

قرار صدام (مجلس الثورة) للإتصال بإسرائيل:

لقد أدّى الوضع العسكري إلى قلق واشنطن وتل أبيب حيث لم يرغب أحد منهما أو يسمح بانهيار الجيش العراقي أو تحقيق نصر إيراني كما أحسّت دول الخليج بالخطر أيضاً فقامت بالضغط على واشنطن لإرسال المساعدات العسكرية إلى النظام العراقي.

لقد تمّ انعقاد (مجلس الثورة) في منتصف ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨٥ وتقرر خلاله (أو بالأحرى قرّر صدام لِأنه لم يجرؤ أحد بالنطق بأية كلمة مخالفة) الإتصال بإسرائيل عن طريق الولايات المتحدة وعن طريق دولة عربية (في الغالب مصر) وكان الهدف من ذلك هو الحد أو إيقاف تزويد إيران بالأسلحة وتحقيق التعاون العسكري والإستخباراتي معها والحصول على مساعدات أميركية لشراء الأسلحة[8]. ولقد تقرّر كذلك إرسال وفد عسكري عراقي إلى العاصمة العربية حيث قام الوفد بمقابلة وزير الدفاع في تلك العاصمة (القاهرة) وأوضح له بأنّ بغداد تريد أن تقيم اتصالات مباشرة مع تل أبيب، كما أوضح له الوفد بأن «هذه الإتصالات مهمة، وهي مسألة حياة أو موت وأن الإسرائيليين يمدون إيران بالأسلحة المتطورة وأن مساعدة طهران ليست في صالحهم»[9]. وقد كان هذا حديث رئيس الوفد عدنان خير الله وزير الدفاع للنظام العراقي وتحدث بعد ذلك بكل صراحة قائلاً «لقد قرّرنا إقامة اتصالات مباشرة مع إسرائيل ولدينا معلومات بأنهم يغرقون إيران بشحنات الأسلحة فبغير العدد الكبير من القوارب لم يكن باستطاعتهم عبور الأهوار والإستيلاء على الفاو. إن الإيرانيين يتلقون كل ما يطلبون وموقفنا في غاية الصعوبة إذ أن البصرة قد تسقط أيضاً. لقد قرّرنا أن نتصرف ونفعل شيئاً ونحن على استعداد للتفاوض مع الإسرائيليين. ونحن نريد أن نعرف الثمن الذي يطلبونه لقاء إيقافهم شحنات السلاح الإيراني»[10].

لقد ذهل من هذا الكلام وزير الدفاع للدولة العربية وتساءل: «أتقول أنكم تريدون اتصالات مباشرة مع الإسرائيليين؟» ردّ عدنان خير الله وأجاب «لا نستطيع الوقوف مكتوفي الأيدي حتى يسقط العراق» ثمّ تساءل وزير الدفاع: «هل هذا اجتهادك الشخصي أم أن الموضوع يحظى بموافقة بغداد؟».

أجاب عدنان خير الله: «بالطبع وافقت بغداد ونحن نريد مساعدتكم في هذا السبيل». ثم أردف عدنان قائلاً: «إنّ تسليح إسرائيل لإيران ليس في مصلحة إسرائيل في المدى الطويل لِأنّ إيران مثل الحية وسوف تلدغ اليد التي أطعمتها». يا لها من حكمة!!!

وأياً كانت مصداقية الإقتراح فإنّ وزير دفاع الدولة العربية، حسب شهود عيان، طريقهم القصد الحقيقي للمسؤولين العراقيين وقد أصرّ عدنان خير الله مرة أخرى على «أن بغداد تريد بدء الحوار بواسطتكم وتأمل أن هذا الإتصال سوف يؤدي إلى إيقاف شحنات الأسلحة إلى إيران». ثم وعد الوزير بذل جهوده ووافق على توصيل الرسالة إلى واشنطن بدلاً من تل أبيب.

إنّ هذه الجلسة كانت مثيرة بالنسبة لوزير الدفاع هذا ومساعديه، لقد أرسل الطلب إلى البنتاغون في واشنطن ومنه إلى مجلس الأمن القومي الأميركي. وبالرغم من ذلك فقد كان الإعداد مستمراً لإرسال شحنة أخرى من الأسلحة إلى إيران وأن الرئيس ريغان وقّع في نهاية كانون الثاني أمراً سرياً يسمح بشحن الأسلحة لإيران لأن ذلك ربما يساعد في الإفراج عن الرهائن وكانت هذه الأسلحة تشتمل على (٢٠٠) صاروخ غونيك و (٢٠٠) صاروخ هاريون و (٣٠٠) صاروخ تاو.

في مثل هذه الظروف قرّرت الإدارة الأميركية أن يكون ردّها إيجابياً على المبادرة العراقية التي اعتبرتها «خطوة على الطريق الصحيح» كما أخبرت وزارة الخارجية الأميركية البنتاغون أكثر من مرة بضرورة تشجيع هذه الخطوة[11].

تسلم وزير الدفاع العربي الرد الأميركي على مبادرة العراق فقام باطلاع إسرائيل على تفاصيل محادثاته مع عدنان خير الله وكان جواب إسرائيل يتضمن الشكر والطلب بالإعتراف الكامل بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية قبل أن توقف إسرائيل تزويد إيران بالأسلحة. كما أكّدت على ضرورة أن تكون المباحثات مباشرة دون الحاجة إلى طرف ثالث والقد تلقّت بغداد هذه الرسالة في أوائل حزيران عام ١٩٨٦ وأنها وافقت على ما جاء فيها.

خلال هذه الفترة كان نزار حمدون مشغولاً، في واشنطن، بإجراء الإتصالات مع الجماعات الصهيونية واللوبي الصهيوني ولا يعرف شيئاً عن هذه الإتصالات إلى أن التقى بصدام في تموز ١٩٨٦ ثمّ بعدها التقى بطارق حنا عزيز لتقييم اتصالاته في أميركا. لقد أخبره صدام عن لقاء عدنان خير الله وأن هناك نية

في ترتيب لقاء لطاهر القيسي مع السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة بنيامين نتنياهو[12].

المفاوضات المباشرة وموافقة صدام على الإعتراف بإسرائيل:

في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ إتجه مساعد وزير الخارجية العراقي طاهر القيسي إلى نيويورك لحضور إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال نزار حمدون رتّب لقاء بين القيسي وسفير إسرائيل في الأمم المتحدة بنيامين نتنياهو ولم يكن الأخير على علم بالإتصالات السابقة بين نظام صدام وإسرائيل ولذلك فقد استشار حكومته فوافقت على الإجتماع بعد أن أعطته معلومات عن الإتصالات السابقة. وتمّت المقابلة من الجانب الإسرائيلي واشترك السفير مع معاونيه ومن جانب النظام العراقي حضر القيسي مع نزار حمدون الذي كان على معرفة واتصال بالتجمع اليهودي (اللوبي الصهيوني) في أميركا وسبق له أن التقى ببعض الإسرائيليين، كما حضر من الجانب الأميركي أحد المسؤولين في مجلس الأمن القومي. لقد تطرق القيسي مباشرة وتحدث حول رغبة النظام العراقي بالحصول على الأسلحة من النوع الذي تحصل عليه إيران كما ردّد ما ذكره عدنان خير الله حول اتهام إسرائيل بتزويد إيران بالسلاح. وبعد أن كرّر القيسي التحذير من أن السياسة الإسرائيلية تعتبر تهديداً للعراق أوضح للسفير الإسرائيلي بأنه مبعوث من قِبَل صدام حسين (ومجلس الثورة) في العراق «لمناقشة الوسائل والعراق التي تقنع الإسرائيليين لإيقاف تسليحهم لإيران. وقد صيغ الحديث بأسلوب دبلوماسي إلاّ أن العراقيين في الواقع كانوا يتوسلون إلى الإسرائيليين من أجل إيقاف المساعدات إلى إيران وتحويلها إلى العراق بدلاً من ذلك»[13].

ثمّ جاء دور نتنياهو وبدأ بالمناورات وقال للقيسي: «أنا لا أفهم يا سيد القيسي لماذا يجب علينا أن نستجيب لما تطلبونه إذا كنا نستطيع القيام بذلك. لا أفهم ما الذي يغضبكم في هذا الموضوع... خاصة أن العراق في حالة حرب دائمة مع إسرائيل وأن القادة العراقيين كرروا بأنهم أعداء لبلادي وأنهم على

استعداد لتدميرها في أية فرصة تسنح لهـم». ثم أجاب القيسي أن لديه تعليمات مـن الرئـيس صـدام بتفهـم كـل ما يقلق الإسرائيليين والعمل على حله... وأن مهمتي هي إيجاد الوسائل المناسبة لتحسين العلاقات بين بلدينا». ثمّ قال نتنياهو: «نعتقد أنه يجب على العراق أن يعترف بإسرائيل ويتعاون معنا في تحقيق السلام في المنطقة... نحن نعتقد أن الإعتراف المتبادل ومحادثات السلام بين الدول العربية وإسرائيـل سـوف يكـونا ضـماناً لتحـقيق الإستقرار الكامل وإنهاء الحـرب بيـن العـراق وإيـران» وأجـاب الـقيسي «نحـن لا نستطيع إقامة علاقات دبلـومـاسيـة الآن وقبـل أن تنتهـي الحـرب مـع إيران. أنـه إذا مـا أقمنـا عـلاقـات دبلوماسية الآن من خلال الحرب القائمة، فسوف تؤدي هذا إلى هزيمتنا وإلى اضطرابات داخلية كما أنّ دولاً عربية كثيرة ستغضب... وبمجرد انتهاء الحرب ستتغير أشياء كثيرة»[14].

في ربيع ١٩٨٧ أرسلت إسرائيل الجواب وطلبت إقامة علاقات رسمية دبلوماسية كاملة مع النظام العراقي وكان جواب نظام بغداد بالموافقة على أن يكون ذلك بعد انتهاء الحرب[15].

إن إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب كان سيؤدي حقاً إلى زعزعة النظام وربما إزالته من الوجود في العراق ولولا الخوف من هذا الإحتمال لما تردد صدام من الإعتراف بإسرائيل وقبول جميع شروطها.

التسليح الإسرائيلي لنظام صدام:

لـم يـثـنِ صـدام أي شـيء عـن الإتـصال بـإسرائيل فـي طـلب الـعـون والمسـاعدة فـاتصل مـن خـلال القنـوات الأميـركية فـي مارس ١٩٨٦ بعد مدة شـهر مـن سـقوط الـفاو بـيد الإيـرانيين عـندما كـانت إيـران على وشك اختراق الـدفاعات العـراقية وأبـدى رغـبته واهـتمامه والحـصول عـلى الطـائرة الصـغيرة الـتجسسية الإسـرائيلـية الصـنع (دون). وقـد حـاول الأمـيركـان إقـناع إسرائيل بـأن مصـالحها تتطلب تسليـح العـراق الـتي كـانت أميركا تعتقد (ولا تزال) بأن صـدام يـمكـن أن يكـون العـقبـة الـرئيسـة أمـام الأصـولية الإسـلامية وقمعـها

بالإضافة إلى أنه عدو لدود لسوريا العدو الرئيس لإسرائيل[16].

تصريح لصدام بدعم أمن إسرائيل:

لقد أصبح صدام متساهلاً جداً مع إسرائيل خلال الحرب مع إيران وقد ظهر ذلك من خلال اجتماعه مع عضو الكونغرس الأميري (ستيفن سولازار) الذي زار بغداد وهو من المؤيدين جداً لإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وقد صرّح صدام أمامه بأن «دولة آمنة ضرورية لكل من إسرائيل وفلسطين»[17]. وهذا ما فسّره المحللون والمراقبون بأنّ صدام يعترف بحق إسرائيل ويوافق على وجودها.

الإتجار مع إسرائيل:

لقد كان الإسرائيليون ولا يزالون يحيطون علاقاتهم التجارية وغيرها مع البلدان العربية بسرية تامة إضافة إلى ما لديهم من رقابة عسكرية تسيطر على كل أخبارهم واتصالاتهم مع هذه البلدان ولذلك فإنّ علاقاتهم تكون سرية وخفية ولا تظهر إلى العلن خشية أن تضايق الشعوب العربية لهذه الحكومات وتثور ضدها. كما أنّ إسرائيل تعتقد بأنّ الحكومات العربية ليست جدية في تأييدها للفلسطينيين والحق الفلسطيني[18] وهي لهذه الأسباب تحافظ على علاقاتها مع هذه الحكومات. فمثال على ذلك فإن الدول العربية تشتري ما مقداره حوالي بليون (مليار) إلى بليون ونصف دولار من المنتجات الإسرائيلية سنوياً عن طريق طرف ثالث عن طريق عمان ومنها إلى العراق ووفقاً للمسؤولين الإسرائيليين المطّلعين أن الحكومة العراقية والمسؤولين فيها يعلمون بهذا الموضوع ويتم الإتجار بموافقتهم[19] . وكذلك فبالرغم من النفي الإسرائيلي وإنكار العراق بشكل علني فإن تجار الأسلحة الإسرائيليين بإجازة من حكومتهم أرسلوا إلى الحكومة العراقية أغطية للمدفعية المضادة للطائرات في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. كما أن هناك صفقة الدبابات الصينية من نوع ٦٩ التي تقابل الروسية الصنع T-55 وقد تعهّدت إسرائيل بتغيير وتزويد المدافع من عيار ١٥٥ ووضع جهاز الليزر المؤشر عليها قبل شحنها إلى العراق عام ١٩٨٣ بالتعاون مع الصين، وقد تم

ذلك بمعرفة كل من الحكومتين الإسرائيلية والعراقية. كما أن هناك من الطبقة الحاكمة من له ميول نحو صدام مثل افرام تامير وهو جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي كما أنه صديق مقرب من شيمون بيريز وكان وزيراً للخارجية الإسرائيلية ويتردد على مصر محاولاً تطبيع العلاقات معها في الوقت الذي كانت تدعم صدام في حربه ضد إيران وكذلك يحاول إيجاد طريقة للتقارب مع نظام صدام[20].

لقد وصل التعاوي الصدامي ـ الإسرائيلي حداً أصبح فيه الإشتراك في تأسيس المعامل المشتركة حدثاً عادياً عند المتسلطين على الحكم في بغداد. فقد كشفت صحيفة (صوت الكويت) بعددها الصادر في ٣٠ أيلول عام ١٩٩١ بنشرها خبراً بعنوان «صهر الرئيس شارك إسرائيل» جاء فيه: «لقد أخذ (ياسين رمضان) عن رئيس الوزراء السابق الدكتور سعدون حمادي مهمة التصدي لصهر الديكتاتور (العريف) حسين كامل الذي يسمى (وزير الدفاع) بشأن خروقات وفضائح مالية وسياسية وسلوكية ارتكبها وحصل على وقائعها من حمادي نفسه الذي كان متفرجاً على المعركة والفضيحة الكبرى التي أثارها رمضان والتي شغلت الحكم لثلاثة أشهر وهي حول (معمل القذائف) الذي اشترته وزارة الصناعة والتصنيع العسكري العراقية عام ١٩٨٩ (وزيرها آنذاك كان «العريف» حسين كامل) من جنوب أفريقيا وهو معمل متوقف عن العمل تابع لفرع شركة (تشرشل اندستري) التي تملك (تل أبيب) و (بغداد) نسبة (٤٠) بالمائة من رأسمالها (أي ٢٠ بالمائة لكل منهما). فقد قال رمضان في اجتماع المجموعات الثلاثة: مجلس الثورة، القيادة القطرية والحكومة:

«إذا كان مقبولاً الدخول في ملكية شركة سوية مع إسرائيل فإنه لا يمكن قبول تسجيل حصة العراق بإسم (حسين كامل) الذي يرفض تقديم بيانات بذلك إلى وزارة الصناعة التي انتقل منها إلى وزارة الدفاع». ووفقاً للمصدر العراقي الذي كشف عن هذه الفضيحة فإن ضابطين عراقيين في جهاز حسين كامل أقاما في مدينة جوها نسبرغ حتى أوائل كانون الثاني ١٩٩١ وبعدها تلقيا أوامر بترك جنوب أفريقيا بسبب احتمالات اندلاع حرب الخليج الثانية وأحكام الحصار

الإقتصادي على النظام. وهؤلاء كانا يتوليان تسيير الأمور المالية مع بنوك دولية بالتنسيق مباشرة مع الشرطي العريف كامل حسين.

مساعدة إسرائيل والأميركان لصدام في التخطيط للهجوم على إيران:

لقد كانت سياسة التعاون المتبادلة بين النظام في بغداد وإسرائيل مستمرة حتى خلال عام ١٩٨٨ ولا تزال موجودة وقد قال طارق حنا عزيز، وزير خارجية صدام، مصرحاً بأن العراق ضد الضغط على مصر لقطع علاقتها مع إسرائيل، وفي أيلول ١٩٨٨ قام موظف من النظام العراقي بالمفاجأة عندما أعلن تأييده الإجتماع مع وزير الطاقة الإسرائيلي موشي شاهال وهو يهودي من أصل عراقي وعضو في حزب العمل الإسرائيلي الذي يرأسه شيمون بيريز (وبعده أصبح إسحاق رابين) في ذلك الوقت[21]. بالإضافة إلى ما يتصف اللنظام في بغداد من صفات الجهل والغباء والتهور فإن فشله في حربه ضد إيران يرجع بشكل أساسي إلى اكتشاف إيران خطته للهجوم، تلك الخطة التي وصفها الإسرائيليون له مع الأميركان وبعض العسكريين الملكيين الإيرانيين في باريس. ففي مقابلة لِأبي الحسن بني صدر (رئيس جمهورية إيران الأسبق) في باريس قال «إن وزير الخارجية (الإيرانية) قطب زاده حصل على الخطة العراقية وكانت في وثيقة اشترتها إيران في شهر آب عام ١٩٨٠ بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دولار أميركي وكل ما قد حدث في الحرب سار وفقاً لما جاء في هذه الخطة[22]. لقد عقد اجتماع ضمّ خبراء إسرائيليين وأميركان وملكيين من جماعة شاه إيران جيت قاموا بوضع هذه الخطة، وبعدها فإن سفير إيران في موسكو (محمد مقري)، والذي سجن فيما بعد كجاسوس سوفييتي أعطى تفصيلات هذا الإجتماع إلى بني صدر.

إنّ محتويات وثائق باريس يشك بأنها تسربت معلوماتها من قِبَل موسكو بشكل متعمد لمواجهة المخططات الأميركية في المنطقة، إضافة إلى تقارير الإستخبارات الأخرى التي حصل عليها واستلمها بني صدر حول اجتماع سري عقد في عمان بالأردن في أوائل صيف عام ١٩٨٠ بين مستشار الأمن القومي

الأمريكي زبيكنو بيرزنسكي وصدام حسين الذي كما نقل عن مضمون هذا الإجتماع، أن الأول تعهد للثاني كل ما يمكن من المساعدات وكذلك أبدى استعداد الولايات المتحدة بالتأييد والدعم عند الهجوم على إيران.

أدّى تسرّب المعلومات هذه إلى إعطاء فرصة حوالي شهرين لإيران للإستعداد الدفاعي، الأمر الذي نتج عنه تعثر نجاح بل وشلّ وفشل المخطط الهجومي للنظام العراقي[23].

قبل هجوم جيش صدام على إيران كان رأي بريزنسكي «أن إيران يجب أن تُعاقب من كل الأطراف» وأيده بذلك نائبه للشؤون الإيرانية (غيري سك) قائلاً «إنه لا يمانع بتحرك العراق ضد إيران»[24].

في مدى الثماني سنوات من الحرب ازدادت المساعدات العلنية والسرية الأميركية بالتعاون مع إسرائيل التي قدمت للنظام في بغداد وقد كانت ترسل المعلومات الإستخباراتية له بشكل منتظم. ففي خلال السنتين الأوليتين كانت مثل هذه المعلومات ترسل عن طريق الأردن وبعد فتح السفارة الأميركية وإعادة العلاقات الدبلوماسية بدأت ترسل المعلومات عن طريق السفارة إلى درجة جعلت النظام في بغداد يعتمد على معلومات الأقمار الصناعية الأميركية في حربه ضد إيران. وفي عام (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) كادت الولايات المتحدة أن تصبح طرفاً في الحرب وساعدت صدام لكي يكون الطرف المتفوق كما أنها اشتركت اشتراكاً فعلياً في حرب الناقلات ضد إيران عندما بدأت مخاوفهم وخشيتهم من مهاجمة إيران للناقلات الكويتية والسعودية.

نزار حمدون واتصالاته في واشنطن بالصهاينة واللوبي الصهيوني:

بعد رجوع طاهر القيسي إلى بغداد حيث طرح نتائج محادثاته مع السفير الإسرائيلي نتنياهو في أميركا استمر نزار حمدون بنشاطه السري لتحقيق ما تلقاه من تعليمات من صدام حسين في تموز ١٩٨٦. وكانت تحركاته المستمرة من خلال الأوساط السياسية والدبلوماسية بضمنها اللوبي الصهيوني والمنظمات

الصهيونية، والمجموعات التي تعمل لدعم إسرائيل في الولايات المتحدة بالإضافة إلى أعضاء الكونغرس الأميركي من المؤيدين لإسرائيل وسياستها في الشرط الأوسط.

وقد نجح نزار حمدون أن يجمع قائمة طويلة من الشخصيات السياسية المؤثرة وأصدقاء إسرائيل من الأميركيين الذي يمكن الحصول على تأييدهم للنظام العراقي، لقد احتوت القائمة أحد أهم الرموز في واشنطن وهو (موريس امتياي) بعد التقائه السفير الإسرائيلي نتنياهو. وقد تعرف نزار حمدون على موريس عن طريق سفير عربي سابق متقاعد يعيش في واشنطن ومعروف بصلاته باللوبي الصهيوني ومنهم المدير السابق للمنظمة المسؤولة لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة وله علاقات مع مسؤولين كبار في البنتاغون الذين لهم علاقة بتصدير السلاح. كان السفير العربي يعرف امتياي معرفة جيدة وقد ساعده بشكل سري لحل بعض الموضوعات الحساسة بين إسرائيل وبعض البلدان العربية وهو الذي طلب منه نزار حمدون باجتماع سري عمل على ترتيبه هذا السفير (العربي) بأن يسهّل عقد لقاء بين طاهر القيسي والسفير الإسرائيلي نتيناهو الذي سبق أن تحدثنا عنه[25].

ومن بين هذه الرموز التي كان نزار حمدون يكسب ودها وصداقتها مدير منظمة (إيباك) AIPAC (توماس داين). ولا بدّ أن نشير هنا أن هذه المنظمة من أخطر المنظمات الصهيونية لمساعدة إسرائيل في الولايات المتحدة فهي تعمل على كل الجبهات في دعم إسرائيل في الكونغرس الأميركي وخارجه وأن كثيراً من أعضاء الكونغرس في فرعيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب مدينون لانتخابهم في الكونغرس لها بالإضافة إلى أنها المراتب المؤثر لكل عضو تسوّل له نفسه أن يكون ضد إسرائيل عند طرح القضايا المتعلقة بها في الكونغرس وهي تكرس جهودها للوقوف بالمرصاد والإيقاع بهؤلاء الأعضاء بكل الوسائل الممكنة، والحقيقة أنها كالمنظمة الإرهابية، تعمل كالغستابو من أجل الحفاظ على مصالح إسرائيل. ثم هناك المساعد الخاص للرئيس الأميركي لشؤون العلاقات العامة (مايكل جيل) والرئيس السابق لمنظمة بناي برت لمحاربة

التشهير (كينيت بيالكين) وهذه المنظمة تقف بالمرصاد في طول الولايات المتحدة وعرضها لكل من تسوّل له نفسه بأن يظهر أي انحياز (حتى للحق) من شأنه أن يلحق بعض الأذى والضرر بمصالح إسرائيل وتحاول أن تلوّث سمعة مثل هؤلاء الأشخاص وتقذفهم بمختلف النعوت كالصفة التي خلقوها وابتدعوها باسم «اللاسامية» وبالتالي محاربتهم في أرزاقهم وأعمالهم، وكذلك محاربة الصحف التي لا تنشر ما يسرّ هذه المنظمة التي لا تختلف عن المؤسسات الفاشستية (في بعض أوجهها).

إنّ كينيث بياليكين هذا صديق حميم لوليم كبسي مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية السابق ومدير مكافحة الإرهاب في البنتاغون (نويل كوش) ورئيس اللجنة اليهودية (نورمان يو هورتز) و (هنري سيغمان) من المؤتمر اليهودي العالمي و (سيمور بيرلموتر) و (سيمور رايخ) من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى وعدد كبير من رجال الكونغرس الأميركي مثل (باتريك ليهي) و (هيوارد ميتزياوم) الذي التقى صدام في ربيع ١٩٩٠ عند زيارته بغداد مع عضو مجلس الشيوخ (دول)، وكذلك (لي هاملتون) و (كارل ليفن) و (جورج ميتشل) و (ليس اسبين) وزير الدفاع الحالي و (ميلدون ليفين) و (جوزيف بايرن) و (ستيفن سولازر) وكثيرون وغيرهم.

إنَّ جميع هؤلاء كانوا على رأس قائمة الحلقة الإجتماعية لنزار حمدون، وحفلاته الباذخة وقد أصبح معروفاً في الأوساط السياسية والدبلوماسية وقال «نويل كوش» معلّقاً على تحركات نزار حمدون «إنّ أعظم محل تجمع في حياة واشنطن الإجتماعية كان منزل نزرا حمدون»[26].

كل مناسبة من هذه المناسبات الإجتماعية كانت تستعمل كوسيلة للتأثير حول حصول العراق على نوع من الأسلحة التي سبق وأن طلبها النظام عبر الطريق الرسمي من البنتاغون وقد كان يعتمد في ذلك على صديق اميتاي (ريتشارد بيرل) و (ستيفن برين) اللذان كانا يسيطران على عمليات تصدير الأنظمة القتالية وكان هؤلاء يملكون إمكانية الحصول على

الأسلحة المطلوبة من خلال نفوذهم السياسي والإجتماعي.

لقد كانت إسرائيل على علم بنشاط نزار حمدون في واشنطن وقد شجعت المقربين لها هناك باستمرار الإتصال به والتعاون معه.

محاولات الحصول على التقنية العسكرية الإسرائيلية:

لقد سبق أن ذكرنا أنّ نزار حمدون سافر إلى بغداد في تموز عام ١٩٨٧ لِأخذ التعليمات ورجع إلى مقر عمله في أغسطس بعد أن تسلّم الأوامر من رئيسه صدام وملخصها أنه لا بدّ للعراق من الحصول على التقنية العسكرية الإسرائيلية.

لهذا الغرض طلب نزار حمدون من رجل الأعمال اللبناني (فرانك جابر) الذي له علاقات في أوساط السلاح والصناعات العسكرية أن يعمل على مساعدته في الحصول على الأسلحة العسكرية المتطورة كما يعمل على مساعدتهم في الحصول على التقنية العسكرية الإسرائيلية خاصة، كما أخبره نزار حمدون «وإن إسرائيل بحاجة إلى مساعدة في تحسين وضعها الإقتصادي وأن العراق بإمكانه شراء كميات كبيرة من هذه الأسلحة». إضافة إلى ذلك فقد أخبره نزار حمدون أن بإمكانه الحصول على مبالغ كبيرة من هذه الصفقة وقال له «نحن نستطيع أن نشتري الكثير من التقنية الإسرائيلية بل نستطيع أن تستمر فيها فنحن نحتاجها وهذه هي قاعدة التعاون»[27]. لقد أخبره حمدون بعد ذلك «بأن جاد يعقوبي (وزير الإقتصاد الإسرائيلي) سيأتي إلى الولايات المتحدة وأريدك أن تقابله وتفاتحه حول الموضوع وأن شركتك يمكن أن تحصل على فوائد مالية هائلة كما يمكن أن تحصل على صفقات أخرى من خلال هذه الصفقة».

وبعد أسابيع التقى جابر بيعقوبي وقدّم له العرض وعند رجوع الأخير إلى إسرائيل بعد أن أبدى حماسه للموضوع مدعوماً بما يسمى (باللوبي العراقي) الذي يتكون من المجموعة التي تؤيد النظام العراقي وعلى رأسهم الجنرال تامير العراقي الأصل، الذي جاء ذكره سابقاً، والذي كان يدعو إلى دعم إسرائيل

للعراق في حربه مع إيران. حتى أن ديفيد كيمشي وهو أحد المؤيدين لإيران قال «إذا كان هناك تغيّر في سياسة النظام العراقي فسنكون سعداء إذا توصّلنا إلى نوع من التعايش السلمي معه وصولاً إلى السلام الكامل»[28]. وقد كتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» التي تصدر في إسرائيل في عددها الصادر بتاريخ (١٣) تشرين الثاني ١٩٨٧ ما يلي «إنّ إسرائيل على أبواب تغيير سياستها حول حرب الخليج من سياسة الحياد إلى التأييد السياسي للعراق»، ثمّ ذكرت قول أحد الأعضاء المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية: «إننا يجب أن نعمل على تنمية الإتجاه السياسي المؤيد للعراق لِأن هذا سيؤدي إلى نتائج طيبة وأبدى بعض المسؤولين العراقيين الحكوميين استعدادهم للنظر في تغيير سياسة العراق تجاه إسرائيل إذا ما قامت إسرائيل بدعم العراق في حرب الخليج». وبعد يومين كتبت هذه الصحيفة نفسها مشيرة إلى نفس الموضوع قائلة «إن إشارات واضحة (من المسؤولين العراقيين) وصلت إسرائيل (حول تحسين العلاقات) وأن هذا هو الوقت المناسب للرد على ذلك بالإيجاب» وبعد ذلك استمرّت الإتصالات بين إسرائيل والنظام في العراق وهذه هي بعض ملامحها:

- طلب نزار حمدون من النائب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي عن كاليفورنيا تسهيل لقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين[29].

- رتّب لقاء بين حمدون وموشى شاهال وزير الطاقة الإسرائيلي الذي قال «إن اللقاء تمّ بناءً على طلب شخصيات أميركية مسؤولة وقال لي هؤلاء أن حمدون ألحّ على إتمام مثل هذا اللقاء».

- لقد كانت هذه اللقاءات السرية والخاصة واحدة من المحاولات الكثيرة التي كان خلالها نزار حمدون يلهث للإتصال بالمسؤولين الإسرائيليين.

- في بداية عام ١٩٨٨ قال حمدون لصحيفة «تيرايست ريبورت» وهي الصحيفة التي تنطق باسم منظمة إيباك الصهيونية التي سبق أن ذكرناها أن «العراق لم يعد دولة مواجهة مع إسرائيل... أن العراق لا يريد حرباً عربية - إسرائيلية أخرى... إن حلّ المشكلة الفلسطينية يعود إلى

الفلسطينيين والإسرائيليين». وهذه إشارة واضحة إلى قبول العرض الذي تقدّم به نتنياهو إلى طاهر القيسي.

- وحسب ما جاء في المصدر(25) المذكور سابقاً أنه قد «أوضحت وثيقة خطية، للقاء إسرائيلي ـ عراقي جرى فيما بعد، أن بغداد قد وافقت أيضاً على تنفيذ شرط من شروط إسرائيل وهو استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات الدبلوماسية.

- كانت العلاقات والإتصالات الإستخباراتية في نفس الوقت قائمة بين إسرائيل والنظام العراقي وبشكل مستمر فقد قام بعض أصدقاء إسرائيل بزيارة بغداد مثل الكاتبة لوري ميلوري، الصديق الحميم لشاهال وما جاء ربيع عام ١٩٨٨ إلاّ وكانت الرسائل تنتقل بين بغداد وتل أبيب، وفي مارس من نفس العام أعلن صدام بنفسه بشكل علني: «إن الصهاينة والإسرائيليين يأسفون على دورهم في تسليح إيران». وعلّق إسحاق رابين على ذلك بتصريح من إذاعة إسرائيل قائلاً: «لقد غيّرت رأيي فاستمرار الحرب بين العراق وإيران لم يعد يخدم مصالح إسرائيل»[30]. وبعد أقل من شهرين كانت حرب الثماني سنوات قد بدأت في طريقها للإنتهاء.

وفي خلال عام ١٩٨٨ وحده كانت قد رتبت على الأقل ثلاثة اجتماعات على مستوى عالٍ في نيويورك وجنيف، لقد حصل اجتماع بين الجانب الإسرائيلي الذي اشترك فيه وزراء وسفراء وبين شخصيات من النظام العراقي بأعلى مستوى من حاشية صدام وبطانته. ووفقاً لشهادة الجنرال تامير فإنه التقى عدة مرات بسعدون حمادي وطارق عزيز ونزار حمدون وبدران التكريتي في جنيف، كما ذكرنا سابقاً، وتركزت المباحثات خلالها على موضوعات عدة منها الصراع العربي ـ الإسرائيلي ونزع السلاح وغيرها من المواضيع.

وفي عام ١٩٨٩ أعلن مسؤول حكومي في النظام العراقي علناً «أنّه لا يوجد صراع على الحدود بين إسرائيل والعراق ونحن نستطيع أن نحل مشاكلنا

مع بعضنا وإذا توصلنا إلى تفاهم فإن موقفنا الإستراتيجي سيتغير بشكل كامل». [31].

وبعد حرب الخليج الثانية التي أصبح فيها الطاغية ذليلاً تحت ضربات الغرب وإهاناته صرّح البهلوان المرتزق «ياسر عرفات» بعد خروجه من أول لقاء له بعد الكارثة لحرب الخليج الثانية «إنّ صدام نصحه باستمرار المفاوضات مع إسرائيل» بعد طرد إسرائيل لمجموعة (٤١٥) فلسطينياً وقرّر المفاوضون عدم الإستمرار (عن إذاعة BBC باللغة العربية مساء ٤/ ٢/ ١٩٩٣).

وبعدها بيوم واحد أذاع التلفزيون البريطاني أن طاغية العراق صرّح أنّه يجب على المفاوضات أن تستمر بغضّ النظر عن موضوع المبعدين الفلسطينيين وبهذا أصبح يتعاون علناً مع الإسرائيليين بعد أن كان يتفاوض معهم سراً ويعقد سماسرة حمدون الإجتماعات بالخفاء مع اللوبي الصهيوني في أميركا.

صرّح صدام يوم ٢ مارت ١٩٩٣ خلال ترتيبه لمقابلة في التلفزيون الإيطالي بعد أن رفضت شبكات التلفزيون الأميركية بثّه ونشرته صحيفة القدس في اليوم التالي من أنه «يعترف بإسرائيل إذا حصل اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين» وكأنه لم يعط إسرائيل ضماناً سابقاً بالإعتراف بها.

هوامش الفصل الأول

(1) «Saddam Hussein», by Efrain Karsh and Imari Rautsi, Macdonald and Co, London, 1991,p.210.

(2) بغداد ـ تل أبيب: العلاقات السرية تيري لاليف (تحت الطبع)، صحيفة الكويت ٤ أكتوبر، ١٩٩١.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) المصدر (1) p.(164 - 165).

(5) نفس المصدر السابق.

(6) صحيفة صوت الكويت ٧ أكتوبر، ١٩٩١.

(7) نفس المصدر (2).

(8)، (9) نفس المصدر السابق.

(10) تيري لاليف ـ صوت الكويت أكتوبر ٧، ١٩٩١.

(11)، (12)، (13)، (14)، (15) نفس المصدر السابق.

(16) هيرالد تربيون الدولية كانون الثاني ٣٠ ـ ٣١، ١٩٨٨.
صحيفة الواشنطن البوست كانون الثاني ٣١، ١٩٨٨.
فايننشال تايمز (لندن) شباط ٢٤، ١٩٨٨.

(17) Simon Henderson, «Saddam Hussain», San Francisco, 1991, p.107.

(18)، (19)، (20) نفس المصدر السابق.

(21)، (22)، (23)، (24) «Gulf War», John, Bullock.

(25) العلاقات السرية: بغداد ـ تل أبيب، صوت الكويت، ١٤، أكتوبر، ١٩٩١.

(26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (31) المصدر السابق.

الفصل الثاني
نفوذ الصهاينة في أميركا ومساعدته في تسليح النظام العراقي

نشاط نزار حمدون للحصول على السلاح:

إستطاع نزار حمدون، من خلال فعالياته وتحركاته واتصالاته المكثّفة باللوبي الصهيوني، أن يؤسس خلية كبيرة تقوم بإمداد العراق بالسلاح والتقنية العسكرية الأمر الذي ساعده في بناء النظم العسكرية الخاصة، وكانت البلايين من الدولارات التي تصب في خزائن العراق من أموال الشعب تصرف على هذه الشؤون وأنّ دوائر المال والشؤون العسكرية في البنتاغون يراقبون كل ما يجري من أعمال النظام لشراء الأسلحة وتصرفاته المالية كما سيأتي ذكره فيما بعد.

لقد لعب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بالإضافة إلى إسرائيل وأصدقاؤها في أميركا دوراً كبيراً في بناء الترسانة العسكرية للنظام العراقي حيث ساعدوا على إزالة جميع العوائق والصعوبات التي تحول دون الحصول على متطلبات الأسلحة للنظام العراقي وتسهيل تصديرها لِأنّ من المعروف أن إسرائيل واللوبي الصهيوني وعملائها يثيرون الزوابع السياسية ضد تصدير السلاح إلى أي بلد عربي لا ترغب إسرائيل في تسليحه والحصول عليه كما حدث في صفقات الأسلحة المعروفة مثل صفقة طائرات الأواكس للسعودية عام ١٩٨٢ التي أثار حولها اللوبي الصهيوني عاصفة كبيرة في الولايات المتحدة لمنع الحصول عليها. ومع ذلك فقد كان بإمكان النظام العراقي الحصول على أسلحة متطورة جداً وفي غاية الأهمية، حيث اتخذ اللوبي الصهيوني موقفاً مساعداً للعراق في

هذا الشأن وحتى الإدارة الأميركية بذلك كل ما أمكنها في هذا الشأن. كما أن المجموعات الصهيونية وعلى رأسها وزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر مع مساعدين كثيرين في إدارة الحزب الجمهوري قد لعبت دوراً خطيراً في تسهيل حصول صدام على طلبات الأسلحة وتلبية القوائم التي يتقدم بها، بل أنها عملت حتى على توفير التسهيلات المالية لشرائها.

تسهيلات تصدير الأسلحة:

إنّ وزارة التجارة الأميركية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم الصادرات ذات التقنية المتطورة والمعدات التي تستخدم لِأغراض مدنية وعسكرية مزدوجة. فقد كان يشرف على هذه الصادرات شخصان هما دينس كلاسكي والمسؤول الكبير بول فريد تيرغ (ربما تدل أسماؤهم على أنهم من الصهاينة). إلاّ أنّ التصدير لا يتم دون موافقة المسؤول عن منع تصدير. التكنولوجيا المتقدمة للإتحاد السوفيتي في هذه الوزارة واسمه ستيفن برين الذي يشك بأنه يعمل لحساب إسرائيل لعدة سنوات ولكن لم تثبت مخالفته للقانون. ولقد كان برين هذا مساعداً ـ سابقاً ـ للسناتور (عضو مجلس الشيوخ) هنري جاكسون (وهو أحد الأصدقاء المتحمسين لإسناد إسرائيل والمجموعة الصهيونية في أميركا) كما كان عضواً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. وهو المعهد الذي كان ينتمي إليه جوناثان بولارد ـ ضابط الإستخبارات في البحرية الأميركية ـ الذي أدين بتهمة التجسس لحساب إسرائيل وكان سجيناً منذ نيسان عام ١٩٧٨ حتى تشرين الأول من عام ١٩٧٩. ولهذا السبب فقد تعرّض برين للتحقيق من قِبَل وزارة العدل الأميركية ومكتب التحقيق الفيدرالي بسبب مخالفته لقانون التجسس الأميركي وقد أظهرت التحقيقات معه أنه ساعد مجموعة من الإسرائيليين في دراسات عسكرية سرية وأن التحقيقات لم تؤدّ إلى إدانته[1].

بالرغم من التحقيقات مع هؤلاء وشركائهم إلاّ أنه لم يتعرض أحد منهم لِأي أذى بسبب حمايتهم من جهات عليا في الإدارة الأميركية وأن هناك صفقات أسلحة إلى النظام العراقي أخذت طريقها إلى العراق بمساعدة النفوذ الصهيوني

بما فيهما بعض المعدات التكنولوجية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية وأن التحقيقات أظهرت فيما بعد الأمور التالية:

أ ـ لقد وافقت وزارتا التجارة والدفاع في أميركا على الترخيص بالتصدير بالرغم من علمها بأنّ أجهزة ومعدات أميركية باهظة الثمن كانت ترسل لغرض برنامج الصواريخ العراقي بالإضافة إلى غيرها من النظم العسكرية.

ب ـ تجاهلت الوزارتان إحالة الطلبات للنظام العراقي حول تقنية الصواريخ إلى وزارة الخارجية والطلبات المتعلقة بتكنولوجيا الصناعات النووية إلى وزارة الطاقة وهذا كان متعمداً كما أنه ضد التعليمات المتبعة في وزارتي التجارة والدفاع.

ج ـ إنّ هناك واجهة شركات عراقية تتعامل بالأمور الفنية والكيمياوية قامت بشراء كميات كبيرة من أجهزة الكمبيوتر (الحاسبات) بمبالغ طائلة تتجاوز مائة مليون دولار.

د ـ إنّ المعدات الأميركية وأجهزتها من المحتمل أن تكون قد ساعدت على بناء وتحسين صواريخ سكود.

هـ ـ إنّ أجهزة الرادار ومكوناتها ربما تكون قد ساعدت على تطوير الصواريخ البعيدة المدى.

و ـ ومن خلال التحقيق ذكر دينس كلوسكي في مارس ١٩٩١ أن تصدير المعدات قد نوقش وتمّت الموافقة عليه في مجلس الأمن القومي في مايس ١٩٩٠ داخل البيت الأبيض[2].

مشتريات النظام العراقي والمبيعات الأميركية:

لقد جرى التصدير إلى العراق دون التقيّد بالإجراءات التي تتبع عادة في مثل هذه الأحوال عند تقديم طلبات لشراء الأسلحة المهمة وقد مرّت بسهولة

دونما صعوبة أو عناء خاصة بأمور الصادرات النووية.

١ ـ في بداية ١٩٨٨ قدم النظام العراقي طلباً لترخيصين لاستيراد معدات لضبط التوجيه وبعض أجهزة الليزر وكان المشتري (بالنيابة) الشركة العراقية المشتركة في تطوير برنامج صواريخ سكود وهي مجمع نصر للصناعات الميكانيكية في مدينة الإسكندرية، ورغم القول بصراحة في أن هذا المجمع سيقوم بالعمل على أنظمة الصواريخ فقد تمت إجراءات التصدير بواسطة شركة استيراد ألمانية، وكانت إجراءات الحصول على موافقة وزارتي التجارة والطاقة على الطلب لم يستغرق سوى شهرين بالنسبة للطلب الأول برقم (B 281441) وأقل من شهر للموافقة على الطلب الثاني وكان برقم (B 286904) ولم تلقَ هذه الطلبات أية معارضة من الوزارتين وأرسلت هذه المعدات إلى مجمّعات الأسلحة النووية والكيمياوية العراقية ومواقع الصواريخ في العراق[3].

٢ ـ في كانون الثاني عام ١٩٨٨ وافقت وزارة التجارة الأميركية على تصدير ما قيمته مليوني دولار من الكريستال الكوارتز الذي يستعمل في أنظمة الرادارات الأرضية إلى (مؤسسة صلاح الدين وشركة التجارة العراقية) وفقاً للطلبات رقم (B 290664) ورقم (B 34115) علماً بأن مؤسسة صلاح الدين هذه ما هي إلا مصانع للألكترونيات العسكرية، وهذه المادة تستعمل في قياس الوقت بدقة متناهية وفي إنتاج الصوارخ الأمر الذي كان يجب معه الحصول على موافقة وزارة الخارجية ولجينة تكنولوجيا الصواريخ قبل الموافقة على التصدير ولكن هذا لم يحدث وأن وزارة التجارة الأميركية وافقت على الطلبين خلال عشرة أيام[4].

٣ ـ في أواخر عام ١٩٨٩ وافقت وزارة التجارة الأميركية خلال ١٩ يوماً على بيع (منظمات موجية أميركية) تقوم بقياس وضبط واختيار

رادارات التجسس إلى مؤسسة صلاح الدين حسب الطلب المرقّم (١٥٣١).

٤ ـ لقد كانت مهمة (مؤسسة صلاح الدين) القيام بإنتاج أسلحة غير تقليدية بالرغم من أن التقرير الذي استلمته وزارة التجارة حول الأمر يقضي ـ وفقاً للأنظمة المرعية ـ منع التصدير، ولم يعمل بذلك بسبب النفوذ الذي تمارسه أجهزة معينة لها علاقة باللوبي الصهيوني في أميركا، وفي الحقيقة كان التدخل واضحاً لتضليل «لجنة التصدير لتكنولوجيا الصواريخ» و «المجموعة الفرعية لتنسيق الصادرات النووية».

والتضليل والتحايل والخداع في عمليات التصدير بلغ حداً كبيراً إلى درجة أنه كان التصدير يتم لهذه الأجهزة والمواد دون وجود قوائم في وزارة التجارة تشير إلى ذلك ويعتمد عليها وعند اكتشافها أو معرفتها تبدأ عملية التعتيم فلا يستمر التحقيق أو حتى يبدأ به. ولقد كانت الأجهزة والمعدات العسكرية المتطورة من الناحية التكنولوجية أهم ما تحتويه الترسانة العسكرية للنظام العراقي، ولم تكن هذه هي المستوردات الوحيدة للعراق فقد كانت مشتريات أخرى تستورد من الدول الأوروبية كما كان هناك فنيّون ومهندسون كبار عملوا لحساب النظام العراقي والتعاون معه في صنع الأسلحة العسكرية مثل العالم المهندس جيرالد بول مصمم المدفع الضخم الذي سنأتي على تفاصيله بعد قليل وظهرت هذه الأمور إلى العلن وأصبحت بمثابة فضائح خلقية كبيرة اشتركت بها دول أوروبية كثيرة إلى جانب أميركا وإسرائيل وساهمت في بناء الترسانة العسكرية للنظام العراقي(5).

جيرالد بول والمدفع العملاق

المهندس جيرالد بول:

في ربيع عام ١٩٩٠ بدأت العلاقات الصدامية ـ الإسرائيلية يشوبها نوع من التوتر كما ذكرنا سابقاً حتى أنه قيل إنه قد تقع (حرب) بين الطرفين وفي هذه

الفترة عشر على جثة جيرالد بول في يوم ٢٣ أذار ١٩٩٠، وقد علم أنه قتل قبل يوم عند مسكنه في بروكسل في قِبَل محترف أو خبير إذ أصابته طلقتان في مؤخرة رأسه وقد كان في الأسابيع القليلة التي سبقت قتله موضع نزاع بسبب دوره في بناء الترسانة العسكرية للنظام العراقي. وقد أشارت أصابع الإتهام في الحادث إلى رجال المخابرات الإسرائيلية (الموساد) وقد أعلن نجله مايكل أن والده قد تلقّى تحذيراً من إسرائيل قبل أسابيع قليلة من الإغتيال يطلب منه إنهاء عمله مع النظام العراقي[6].

إنّ وليام لوتر في كتابه (العراق والمدفع العملاق)[7]، يروي قصة حياة جيرالد بول إذ أنّه «بعد ثلاثين سنة من تجارب بدأها مع وزارة الدفاع الأميركية وتابعها مع الكنديين والصينيين وحتى مع أولئك في جنوب أفريقيا أوشك حلمه على التحقيق حتى اغتاله الموساد الإسرائيلي»[8].

إنّ خطّة اغتيال العالم جيرالد بول ربما أدّت إلى كشفها التحقيقات التي شرع فيها الكونغرس الأميركي في أوائل تشرين الأول ١٩٩٢ والتي ربما تؤدي إلى كشف معرفة الإستخبارات البريطانية والأميركية وربما ضلوعها في العملية[9].

ولقد كانت علامات الإستفهام تدور حول مدى صلاحية إطلاق القذائف والمركبات إلى الفضاء الخارجي بواسطة هذا المدفع وبكلفة أقل.

لقد تمّ العثور على حقيبة القماش التي كان يحملها جيرالد بول عند اغتياله ورفضت الإستخبارات البلجيكية إطلاع نجل العالم ستيفن على محتويات الحقيبة ويعتقد ستيفن أن الحقيبة تحتوي على جميع الرسوم والخرائط والتصاميم المهمة لمشروع (بابل) و (مارليت ٤) ويحتمل أن تحتوي الحقيبة على العقود المتصلة بالمشروع والتي لم يعثر عليها في أي مكان حيث كان بول يحتفظ بها في الحقيبة لشكوكه بوجود جواسيس في مكتبه ولذلك فهو لم يترك أية وثائق فيه. وقد عثرت الشرطة في حقيبته على سجل كان قد دوّن فيه الحوادث الغريبة التي تعرّض لها في شقّته، في ١١ نيسان ١٩٩٠ أي بعد ٢٠ يوماً من اغتيال بول

استولت سلطات الجمارك البريطانية على ٨ قطع من مشروع مدفع «بابل» وكانت معبأة في صناديق ضخمة جاهزة للشحن في ميناء تيسايد في شمال انكلترا وهي آخر قطع عددها ٥٢ التي صنعت لبناء ماسورتين كاملتين للمدفع العملاق، ولهذا فقد تمّ تهريب ٤٤ قطعة فقط منه.

ويقال أنه من حالة نجاح بناء هذا المدفع كان يمكن أن يسبب هزة أرضية تسجل على المراصد في العالم من شدة إطلاقه وتأثيره.

لقد كانت وكالتا الإستخبارات الإسرائيلية والبريطانية على علم بمشروع «بابل» منذ الشروع به كما أنهما يعلمان أن موت العالم الكندي يعني موت المشروع ذلك لِأنّ سر المدفع ليس أهم جزء من المشروع وإنما هو «مارليت ٤» وهو مشروع القذيفة القادرة على حمل المركبات الفضائية إلى الفضاء الخارجي ولم يكن بول قد انتهى من إنجازها فهي موضوعة جزئياً على الورق وليست كاملة.

ويقول نجل العالم ستيفن أنه ناقش المشروع مع والده وأن «مشروع بابل» كان سيحتاج إلى عشر سنوات أخرى للتوصل إلى وضع قمر صناعي فِي مدار حول الأرض، وربما يستطيع الأميركيون من وضع قمر اصطناعي حول الأرض قبل نهاية العقد الحالي[10].

إنّ اغتيال جيرالد بول أدّى إلى انهيار الشركات للإنتاج العسكري التي أسسها عبر السنين لتزويد النظام العراقي باحتياجاته بالإضافة إلى أنه تمّ القبض على عملاء النظام أو الذين يقومون بتصدير السلاح له عبر أوربا والولايات المتحدة كما أنه تمّ حجز شحنات أنابيب من حجوم مختلفة والتي كانت معدة للتصدير إلى العراق لإكمال مشروع بناء المدفع العملاق الذي صمّمه جيرالد بول.

إنّ مقتل جيرالد بول لم يحدث أي رد فعل في الصحف الإسرائيلية أو النظام العراقي كما أنّ الصحف العالمية كانت مشغولة بموضوع إعدام الصحافي الإيراني البريطاني الجنسية بازوقت الذي قد شنق في بغداد قبل الحاديث

بأسبوع. وبعد أكثر من أسبوع تصدّرت الصحف العالمية عملية الإغتيال وتزامنت مع حادث القبض على عدة عملاء للنظام العراقي متهمين بمحاولة تهريب مفجرات للأسلحة النووية للعراق، وبغضّ النظر عن الجهة التي قامت بالإغتيال فإنّ هناك من يرى أن هذه العملية كانت من مصلحة العراق وإسرائيل على حدّ سواء ذلك لِأنّ اغتيال بول يحقق هدف إسرائيل في إلقاء الضوء على الترسانة العسكرية للنظام العراقي مما يؤدي إلى انهيار شبكة الفروع الأوروبية للصناعة العسكرية للنظام الكثيرة المنتشرة هناك وهو يحقق مصلحة النظام لِأنه يثبت في أنّ ولاءه لإسرائيل وليس لغيرها حقيقي وواقعي ولكن يبقى الجواب غامضاً عن دور المخابرات البريطانية والأميركية.

لقد كان جيرالد بول المولود في كندا وأميركي الجنسية عالماً بارزاً في تطوير الأسلحة باستعمال المدافع وقد امتدحه صدام لعمله العظيم وامتدحه الجنرال بار ديفيد قائد وحدات المدفعية الإسرائيلية سابقاً وكان هناك إجماع على تقدير نوعية وأهمية عمله[11].

تعاون جيرالد بول مع الصهاينة وإسرائيل:

عندما أنهى بول دراسته في جامعة ماكيل في كندا أنشأ مؤسسة سمّاها (الشركة الكبرى لِأبحاث الفضاء) وكانت تتعاون معه مؤسسات الإستخبارات العسركية في الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل وقد كانت له أهمية من حيث أبحاثه العلمية ولذلك فقد منح الجنسية الأميركية عام ١٩٧٢ وهذا ما ساعده ومكّنه من الإطلاع على أكثر الأسرار العسكرية أهمية.

لقد بقي المصدر الرئيسي لتمويله لمدة طويلة الشركة الكندية «أدبر» واسمها مكون من الأحرف الأولى من أسماء أهم الممولين لهما وهما: أدوارد وبيتر (برونغمان) وهما من كبار الأثرياء اليهود الكنديين وأبناء عمومة أدغار برونغمان الرئيس «للمجلس اليهودي العالمي» وهذا نفسه الذي فاوض غورباتشوف لتسهيل هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل[12].

ولا بدّ من التنويه هنا من أن مجلس إدارة «شركة أبحاث الفضاء الكبرى»

التي أسسها بول يضم من بين عضويته رئيس الإستخبارات العسكرية السابق جنرال ارتر ترودو والمدير السابق للعمليات في وكالة الإستخبارات المركزية (سي. آي. إيه) ريتشارد بيسيل ورجل الوكالة السابق جون كلانس وغيرهم آخرون. ومن خلال قاعدتها الرئيسة في كندا توسّعت وامتدّت إلى أميركا وأوربا وكان فرع الشركة في بروكسل تساهم فيه «شركة البارود البلجيكية المتحدة» وهي شركة بلجيكية مهمة لصنع الأسلحة. وعن فعاليات وأعمال جيرالد بول وشركته المذكورة لا بدّ من ذكر ما يلي:

١ ـ كشف الصحافيون الكنديون أن مجموعة شركات (أدبر) ساهمت في تأسيس مركز أبحاث بول لِأنّ «أعمال جيرالد بول احتلت المرتبة الثانية في تعزيز القوة العسكرية لإسرائيل بعد مجموعة من يهود مونتريال الذين كانوا يعملون حثيثاً في دعم قوتها العسكرية بعد حرب الأيام الستة» حسبما جاء فيما كتبه الصحافي جيليس بروفوست في إحدى الصحف اليومية في كويبك (ليه دفوار)[13].

٢ ـ جاء في كتاب «سلالة برونغمان الملكية» أنه قرّر المسؤولون الإسرائيليون أنّ جهود (بول) مكّنت الجيش الإسرائيلي من تحقيق انتصارات كبيرة خلال حرب ١٩٧٣ حيث «أن الذخيرة التي استخدمتها القوات الإسرائيلية إستطاعت بواسطتها للوصول إلى التحصينات المصرية في ممر مثلا في سيناء ووضع دمشق في متناول مدفعية مرتفعات الجولان»[14].

٣ ـ قام هنري كيسنجر عندما كان وزيراً للخارجية بمنح إجازة لمؤسسة جيرالد بول بتصدير مدافعها إلى جنوب أفريقيا بالرغم من أنه كان انتهاكاً خطيراً لقرار حظر تصدير الأسلحة إلى جنوب أفريقيا ولم يكن العمل لمصلحة إسرائيل أو جنوب أفريقيا ولم يكن هذا شيئاً غريباً إذا ما تذكرنا أسماء أعضاء مجلس الإدارة لشركة مؤسسة (جيرالد بول) وعلاقتهم بالنظام العراقي[15].

فعاليات ونشاطات جيرالد بول الأخرى:

لقد حوّل بول اهتمامه إلى العمل في مشروع المدفع العملاق الذي يحمل رؤوساً نووية أو رؤوساً تقليدية. وقد ساعدت مؤسسته على تطوير العلاقة للصناعات النووية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا وقد كان ضابط الإتصال مع المؤسسة المموّل الدولي اليهودي شارل ايزنبرغ الذي يحتل مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وبعد نجاح مجهودات بول العسكرية في حرب ١٩٧٣ استمرت مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية في شراء كميات كبيرة من المدافع والذخيرة من صناعة مؤسسة «الشركة الكبرى لبحوث الفضاء».

لقد كان الإسرائيليون سعداء بإنجازات جيرالد بول إلى درجة أنهم اشتركوا بالإستثمار في فرع شركته في بلجيكا كما قاموا ببيع القنابل التي يصنعها إلى شاه إيران عام ١٩٧٦.

لقد وقع (بول) في مشاكل من جراء عدم التقيّد بالمقاطعة الأميركية لجنوب أفريقيا ممّا أدّى إلى محاكمته بتهم انتهاك المقاطعة وإدانته وسجنه مدة ستة شهور مما أدّى إلى إفلاس فروع الشركة التي يملكها في كندا والولايات المتحدة. ومع ذلك فقد كانت مؤسسة بول تقف على أقدامها من جديد عام ١٩٨٢ من خلال فرعها في بلجيكا[16].

بدأ العمل في بروكسل في نفس الوقت الذي بدأت فيه الحرب الإيرانية ـ العراقية وكان من الطبيعي الحصول على الأموال بتوريد السلاح إلى الطرفين المتحاربين بشكلٍ حذِر وسرّي. وقد كانت هذه الشركة تصدّر السلاح بواسطة الشركة النمساوية (فويست البيتا) لتصنيع الأسلحة إذ أنها كانت من أهم مصادر توريد السلاح لشركة (بول) حيث كانت الأخيرة تورد الأسلحة إلى الشركة النمساوية في تعاون سري مع إسرائيل ثم تبيع بواسطة الولايات المتحدة الأسلحة والذخيرة إلى الجانبين.

لقد كان النظام العراقي أكثر اهتماماً من إيران بالمدفعية وكانت تصدّر إليه

المدافع من عيار (١٥٥ ملم) والقنابل.

في نهاية ١٩٨٦ حدث أول اتصال رسمي بين المسؤولين في النظام العراقي وشركة بول الكبرى (كوريويشن) لِأبحاث الفضاء وبحلول عام ١٩٨٨ زار بول بغداد مراراً والتقى صدام ومن خلال هذه الإجتماعات حصلت صفقة المدافع التي كان لها الأثر في احتلال الفاو وجزر مجنون.

في الوقت الذي كان بول يرسل الأسلحة إلى كل من إيران والنظام العراقي عن طريق الشركة النمساوية فقد كان يواصل اتصالاته بإسرائيل وبالأميركان وجنوب أفريقيا، وحتى أواسط الثمانينات كان مستمراً في التعامل مع الجيش الإسرائيلي بنفس الوقت الذي كان يتعامل فيه مع النظام العراقي، كما أن مؤسسته كانت في أيدي بعض المختصين من اليهود الكنديين.

بعد المحادثات الثلاثية بين أميركا وإسرائيل والنظام العراقي التي بدأت عام ١٩٨٦ كما سبق أن أوضحناها استطاع بول أن يلبي طلبات النظام العراقي من التجهيزات والمعدات العسكرية دون مشاركة رسمية من هذه الدول.

لقد رأى بول أن اتصالاته بالعراقيين تعطيه الفرصة لتطوير مدفعه العملاق مقابل عرض مالي مغري لا يمكن رفضه من دون اعتراض لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بل أنهما كانتا على ثقة من أنّ وجود بول في العراق يعطيهم نافذة يرصدون من خلالها أي تقدم عسكري يحرزه النظام العراقي في المجالات العسكرية المختلفة. لقد أُوقف ومات المشروع لهذا المدفع العملاق باغتيال مصممه ومهندسه يوم ٢٢ أذار عام ١٩٩٠ (17).

لابدّ للقارىء العربي والعراقي أن يستنتج مدى تعاون النظام العراقي الصدامي مع الصهاينة وإسرائيل وعملائها ويقدّر مدى الأضرار التي لحقت بالشعب العراقي من هذا التبذير في سلب ونهب أموال الشعب العراقي المغلوب على أمره.

معلومات أخرى حول المدفع الضخم:

إنّ المدفع الكبير ربما يمكن استعماله كنظام مساند لصناعة القنبلة الذرية، حيث يبلغ عرضه ١٠٠٠ ملم وطوله ١٥٠ م وبإمكانه إطلاق قذائف تحمل رؤوساً نووية (ذرية) لمسافة ٦٠٠ كم على الأقل. يقول ديفيد كايد الناطق باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية. . أن هذه الأنظمة ليست تجريبية وتصاميمها معقدة وأن صنعها يسير قدماً[18].

إنّ المهندس جيرالد بولد جلب أنظار الغرب في مساعدة بغداد بناء أضخم مدفع في العالم، ولم يكشف النقاب عن هذا المشروع إلاّ بعد اغتيال بول بإطلاق الرصاص عليه خارج شقته في ٢٢ مارت ١٩٩٠. لقد كان بول شخصية غامضة وكان ذكياً ولديه من الإنجازات ما لا يدخل الشك بها. ولد عام ١٩٢٨ وتخصّص في الصواريخ والبلاستيت في الستينات وأدار شركة (مشروع الأبحاث للإرتفاعات العالية ـ الأميركية الكندية HARP) حيث قامت بمحاولة الإطلاق إلى الفضاء بواسطة مدافع عملاقة فكان أحدها في مدينة كويبك (بكندا) وفتحته بقطر ١٦ انج وطوله ١٧٢ قدماً وهو شبيه بذلك المدفع الذي حصل على رقم عالمي في إطلاق قذيفة لارتفاع ١١٢ ميلاً حيث كان طوله ١٢٠ قدماً.

وعندما لم يستطع البلوغ بهدفه فقد تحوّل إلى تصميم المدافع وقد ساعد جنوب أفريقيا في بناء واحدة من أحسن قطع المدفعية في العالم ,(G - 5 155) 155 هاوتزر وكذلك بناء قذائفه الأسطوانية. لقد استعمل كذلك قذائف حصل عليها من الجيش الأميركي مما أدّى إلى محاكمته حيث اعترف بأنه مذنب في تهريب أسلحة إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٨٠ وقد حكم عليه بالسجن وقضى أربعة أشهر فيه.

بعد خروجه من السجن ذهب بول إلى بروكسل وكان يشعر بالألم مما حدث له وقد التقى هناك بتاجر سلاح إسمه سركيس سوغاناليان وهو من ميامي كان يبيع السلاح للنظام العراقي. يقول سوغاناليان بأن بول أثار اهتمام العراقيين حول بناء هذا المدفع ونجح في ذلك.

حول شحن هذه المدافع إلى العراق قال أحد موظفي الجمارك البريطانية أنّ الشحنة كانت تضم مدفعين كبيرين أحدهما أطلق العراقيون عليه اسم (بابل) وسبق أن أرسل وله فتحة ١٦ انج وطوله ١٢٠ قدماً وهو نفس الحجم الذي يتميّز به أحد مدافع بول الذي أنتجه في مشروع (HARP) إلاّ أنه عند الفحص قد فشل، كما أنّ سلطات الجمارك قد صادرت التي تستعمل كقطع غيار. أما المدفع الثاني (بابل الكبير) فهو ضخم عملاق طوله ٥١٢ قدماً وفتحته ٣٩ أنجاً ويتكوّن من ٥٢ قطعة. إنّ هذا كان حلم بول الذي كان صدام يتطلع إليه لدعم ترسانته الحربية، ويوضع هذا المدفع بدرجة ٤٥ وأن الصاروح القاذف يدفع القذائف إلى مسافات كبيرة لم يفكر بها من قبل كما أنه يمكن إطلاق الأقمار الإصطناعية بواسطته كما ذكر المهندس بول في كتابه الذي نشره عام ١٩٨٨. وقد قدّر بأنّ الصاروخ الذي يعمل بثلاث مراحل يقذف بواسطة مدفع ١٦ انج ويمكنه قطع مسافة (٥٠٠٠ ميلاً) كما أنّ قذائفه بأقل كلفة من إطلاق الصواريخ الباليستية كما أن قذائفه من الممكن أن تخترق الدفاعات للعدو. وبالنظر للمسافات الكبيرة التي تقطعها فإنها قد لا تتميز بالدقة في إصابة الهدف. وربما يمكن لهذه المدافع أن تستعمل في إطلاق أقمار إصطناعية أو أقمار التجسس أو الإتصالات[19].

هوامش الفصل الثاني

(1) العـلاقات السـرية: بـغداد - تـل أبيـب، تيري لاليف صوت الكويت أكتوبر ١٤، ١٩٩١.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) العـلاقات السـرية: بغداد - تل أبيب، تيري لاليف صوت الكويت، أكتوبر ١٨، ١٩٩١.

(4)، (5) نفس المصدر السابق.

(6) العلاقات السرية: بغداد - تل أبيب، صوت الكويت ٢٥ أكتوبر، ١٩٩١.

(7) «IRAQ and the super gun», William Lowther, Pan Horse, London.

(8) المصدر السابق وكذلك صحيفة الحياة الدولية ٣ أكتوبر، ١٩٩٢.

(9)، (10)، (11) نفس المصدر السابق.

(12)، (13)، (14)، (15)، (16)، (17) العلاقات السرية: بغداد - تل أبيب، صوت الكويت، أكتوبر ٢٨، ١٩٩١.

(18) مجلة التايم الأميركية ٣ شباط، ١٩٩٢.

(19) U - S News And World Report, June 6,1990.

الفصل الثالث

فضائح التمويل الأميركي - الصهيوني للتسليح ودور مؤسسة هنري كيسنجر

(١) إستمرار التسليح العسكري بعد توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية:

عندما كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية على وشك الإنتهاء كان لا بدّ أن يفكر النظام العراقي، إذا كان مخلصاً للشعب ويعمل من أجله، في تقليص مشترياته العسكرية وتحويل الأموال وصرفها للخير العام من تمويل وإنقاذ الإقتصاد المنهار وإعادة بناء البنىٰ التحتية والمؤسسات المدمرة وإعادة البناء الصناعي والإقتصادي للبلاد. ولكن العكس قد حصل تماماً حيث أنّ النظام الصدامي استمر في شراء المعدات والأجهزة العسكرية المتطورة الباهظة التكاليف والعالية الأثمان في الأعوام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، بل وقد ازداد حجم هذه المشتريات بدلاً من إنقاصها وتقليلها.

لم تكن الجهات المالية الدولية على استعداد لتمويل تلك المشتريات الضخمة ولذلك لم يستطيع النظام العراقي في إيجاد الوسائل الكفيلة لتمويل هذه الكميات الكبيرة من المعدات والأسلحة المتطورة بالإضافة إلى العمل للحصول على ما يضمن تدفق مثل هذه الأسلحة مستقبلاً. ولذلك فقد وجد النظام نفسه أمام صعوبات الحصول على ثقة الجهات المالية العالمية بسبب حذرها وترددها من منح العراق ضمانات وتسهيلات مالية جديدة.

لقد أوضحنا وشرحنا سابقاً كيف كانت الأسلحة المشتراة تصدّر بأسلوب غير نظامي وبطرق غير قانونية وكيف كان يتم تنظيم تدفق هذه الأسلحة من الولايات المتحدة وبلدان أخرى مع إحاطة هذه المشتريات بالسرية الشديدة والكتمان. ولم يكن من اليسير عمل مثل هذه الأمور وبهذا الشكل على أية دولة في العالم ما لم يكن لها سند قوي ودعم غير اعتيادي في داخل هذه الدول المصدّرة.

ولهذا فإنّ التحرك الدبلوماسي للنظام العراقي عن طريق اتصاله بإسرائيل عام ١٩٨٦ ومجموعة أصدقائها من اللوبي الصهيوني وغيرهم من الأميركان في الولايات المتحدة قد ساعد كثيراً على تسهيل بناء الترسانة العسكرية للنظام بالإضافة إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة وأصدقاؤها يرون بأنّ هذا كان ضرورياً بالنسبة لِأمن الخليج وتهديداً لسوريا الجارة الخطرة جغرافياً لإسرائيل إضافة إلى ردع البعبع الإيراني في الخليج. ومع كل ذلك فإنّ المشكلات المالية لم يكن بالإمكان حلّها ولذلك فقد كانت الأوساط المالية العالمية تتعامل بحذر شديد بالأمور المالية مع النظام العراقي. لذلك فقد أخذ النظام طريقاً غير مستقيمة وسلك سلوكاً غير سليم في تعامله مع المشاكل المالية وتمويل صفقات الأسلحة. في الحقيقة أنها كانت فضائح مشحونة بالحيل والخداع والتضليل، كما سنرى، في سبيل تحقيق بناء ترسانة عسكرية ضخمة بغضّ النظر عن تأثير ذلك على مستقبل البلد والشعب العراقي من النواحي الإقتصادية والمعاشية وسمعته في الأوساط الدولية.

في الوقت الذي كان فيه الجهاز الإعلامي للنظام يقوم بالتهديدات الكلامية الموجّهة ضد إسرائيل بدأت الفضائح تتوالى وتكشفها وثائق تعاونه مع الدولة العبرية. فاللوبي الإسرائيلي ـ الصهيوني كان في حركة دائمة في واشنطن لتسهيل عملية تصدير التقنية والأسلحة المتقدمة إلى العراق ولتأمين احتياجات النظام المالية لسد نفقات مشترياته من السلاح عن طريق بنك يسيطر عليه هذا اللوبي من خلال فرعه في أطلنطا (جورجيا) وهو فرع لبنك إيطالي كبير وهو الذي منح

النظام العراقي أربعة مليارات (بلايين) من الدولارات في ذات الوقت الذي كانت تتكشف سوء أحوال النظام المالية إلى الدرجة التي رفضت فيها كثير من الجهات المالية إعادة جدولة ديونه[1].

وفي تحقيقات للكونغرس الأميركي والتي استمرت حتى قبيل الإنتخابات الرئاسية للولايات المتحدة تكشفت أدوار اللوبي ومدى تأثيره والعاملين داخله. فقد كشف النقاب عن اشتراك برنت سكوكروفت مستشار الرئيس جورج بوش للأمن القومي ولورنس ايغلبرغر نائب وزير الخارجية الأميركية (والذي أصبح وزيراً للخارجية لفترة قصيرة قبيل إجراء الإنتخابات الأميركية بعد نقل جيمس بيكر للبيت الأبيض) ومؤسسة هنري كيسنجر الإستشارية وغيرهم من ذوي النفوذ والسلطة والتأثير في الإدارة الأميركية وفي الحياة السياسية في واشنطن.

وضع العراق الإقتصادي بعد الحرب مع إيران:

إنّ عدم وجود ثقة بعائدات النفط واستمرارها اضطر النظام بالإعتماد على المساعدات المالية الخارجية التي تقدم على شكل منح وقروض وعلى إعادة جدولة الديون. «إن ديون العراق بالعملة الصعبة أصبحت أكثر ضخامة من الديون الخارجية لبلدان كثيرة مثل الجزائر، أو شيلي أو نيجيريا أو يوغسلافيا (سابقاً) كما أن الوضع السياسي والإقتصادي للعراق لا يعطي أملاً في إمكانية تسديد الديون الأجنبية الكبيرة»[2].

إنّ العراق لا يستطيع مواصلة دفع ديونه إذا لم يساعده (اكسمبنك) (بنك الإستيراد والتصدير الأميركي) على ذلك للمدى البعيد. وقد كتب هذا البنك مذكرة سرية للتحذير حول الوضع المالي للعراق وهي تحذر من: [3]

١ ـ إنّ العراق ليست أكبر سوق لصادرات الولايات المتحدة.

٢ ـ إنّ مصادر النفط لا تدعم بمصداقيةٍ إقتصادية.

٣ ـ ليس لدى العراق الرغبة في تسديد الديون.

٤ ـ يزداد الوضع المالي سوءاً منذ أواسط الثمانينات.

٥ ـ مد أنابيب نفط جديدة لا يؤدي إلى تحسين الوضع المالي.

٦ ـ بعد انتهاء الحرب مع إيران لم يحاول العراق تحسين الوضع الإقتصادي.

٧ ـ العلاقات الوثيقة بين بغداد وواشنطن لا تضمن حصول الشركات الأميركية على حقوقها.

٨ ـ عدم قدرة العراق على الوفاء بديونه وسدادها.

ثمّ ذكرت المذكرة «أنّ أبرز الحلفاء الإستراتيجيين مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، تركيا والأردن وأن السعودية والكويت وقّعتا مبالغ ببلايين الدولارات للعراق وهي مسجلة بواسطة الوكالة السعودية المالية ومع ذلك فإنّ هذه المبالغ ليست فروضاً ذلك لِأنّه ليس من المتوقّع أن يعاد دفعها»[4].

في تقرير لهذا البنك (اكسمبنك) أصدره في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٨٩ حول موضوع (قدرة العراق على سداد ديونه تزداد سوءاً) جاء فيه المعلومات التالية:

١ ـ إدارة ضمان قروض التصدير البريطانية ECGD توقفت عن ضمان القروض للعراق منذ كانون الأول عام ١٩٨٨ وأن العراق لم يقم بتسديد أي شيء مما عليه.

٢ ـ لم توافق المؤسسة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية بإعادة جدولة الديون الفرنسية.

٣ ـ بالرغم من عقد اتفاقيات لإعادة جدولة الديون مع أستراليا وكندا وألمانيا واليابان فإنّ العراق يسجّل تأخيرات جديدة للدفع.

٤ ـ مشاكله المالية ستزداد سوءاً خاصة فيما يتعلق بدفع الديون.

وفي نيسان ١٩٨٤ أصدر البنك تحذيراً لاحقاً جاء فيه أن العراق سوف لن

تكـون لـه القـدرة علـى دفـع أي ديـون لمـدة خمـس سنـوات علـى الأقـل وذلـك للأسباب التالية:

(١) إنّ العراق مستمر في بناء قوته العسكرية لتحقيق التفوق السياسي.

(٢) إنه يواصل الإتفاق ببذخ على شبكة الإستخبارات الهائلة والتجسسية في الداخل والخارج.

(٣) إنّ مصادر الطاقة أصبحت مخصصة لخدمة الصناعات العسكرية والقيادات السياسية.

(٤) إنّ إنتاج النفط ودخْل العراق من مصادر أخرى سيبقى متدنياً وتحت المستوى[5].

في تموز ١٣ عام ١٩٨٩ أصدر البنك المذكور تحليلاً للوضع الإقتصادي في العراق جاء في:[6]

«إنّ ما يحدّ من قدرة العراق على دفع القروض الأجنبية هو العبء العسكري الهائل، فالعراق يخصّص جزءاً كبيراً من مصادر ثروته للإنفاق على المؤسسة العسكرية بنسبة تزيد عما تخصصه أية دولة أخرى لمؤسستها العسكرية. إنّ الإتفاق العسكري يمثل نصف المصروفات الحكومية كما أنه يستهلك ما يقرب من (٤٠) بالمائة من القروض الأجنبية وأن استيراد المعدات العسكرية يستهلك نصف الرقم الكلي من العملة الصعبة المخصصة للواردات مما يعني استهلاك نصف دخل العراق من النفط. كما أن ربع قوة العمل العراقية من الرجال مخصّص للخدمة العسكرية». وتزيد هذه النسبة إذا ما احتسبت القوة البشرية التي تعمل في المعامل وورشات السلاح.

مداولات مؤسسة كيسنجر:

في الوقت الذي كان يدعو فيه هذا البنك (اكسمبنك) إلى مقاطعة العراق في ربيع عام ١٩٨٩ كان وفد رفيع المستوى يترأسه الخبير (الان ستوغا) يـزور

بغداد للتفاوض على صفقات جديدة وبحث الأمور المتعلقة بتمويلها وهذا الخبير الإقتصادي يعمل في المؤسسة الإستشارية (كيسنجر وشركاه). هذه المؤسسة تمّ إنشاؤها عام ١٩٨٢ بواسطة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق وقد كانت ولا تزال منظمة إستشارية لها سمعتها في واشنطن ومن بين زبائنها تجمعات صناعية وشركة (هانت أويل) وهي أحدى الشركات التي تعمل بالتنقيب عن النفط في العراق بواسطة عملائها(7).

لقد كان موضوع المداولات والبحث مع شركة هنري كيسنجر يتركّز حول موضوع زيادة إنتاج النفط العراقي لتحقيق زيادة في مدخولات النظام.

(٢) صدام - غيت وفضائح الإحتيالات ومخالفات الأنظمة والقوانين:

بالنظر إلى الوضع الإقتصادي السيّء للنظام العراقي وعدم استطاعته من تدبير الأموال اللازمة لتغطية مشترياته من الأسلحة المتطورة بالإضافة إلى قيود قوانين التصدير في الولايات المتحدة والأنظمة المعمول بها فإنّ اندفاع النظام ورغبته في بناء ترسانته العسكرية واجهت صعوبات كثيرة وكبيرة لتحقيقها ولم يكن ذلك من الأمور السهلة أو البسيطة. إلاّ أنّ اللوبي الصهيوني وأعوانهم من المتنفذين في الإدارة الأميركية وفي أميركا عامة عملت على تذليل العقبات سواء من ناحية التمويل وتهيئة الأموال اللازمة أو تسهيلات إجراءات التصدير. وقد حدث ذلك بالرغم من المخالفات للأنظمة والقوانين في حالتي التمويل والتصدير التي تمّ اكتشافها بالتحقيقات التي أجريت في الكونغرس الأميركي(8).

البنك الإيطالي والبنك اليوغسلافي ونفوذ الصهاينة:

لقد لعب (بنك ناسيونالي دي لافورو) فرع أطلنطا في أميركا ومقرّه الرئيسي في روما دوراً مهماً في عمليات التمويل المخالفة للقوانين، وكذلك مؤسسة هنري كيسنجر الإستشارية التي كان البنك يتعامل معها. فمن الأشخاص الذين كانوا يعملون في هذه المؤسسة لورانس ايغلبرغر، الذي سبق ذكره،

والذي كانت تربطه روابط قوية بالمؤسس هنري كيسنجر تعود إلى عام ١٩٦٩ حين أصبح مستشاراً للأمن القومي للرئيس نيكسون ومنذ ذلك الوقت أصبح ايغلبرغر مساعداً تنفيذياً لهنري كيسنجر. وفي عام ١٩٧٣ إنضم ايغلبرغر إلى كيسنجر في وزارة الخارجية كمساعد تنفيذي له ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩ عمل إيغلبرغر رئيساً لمؤسسة (كيسنجر وشركاه) وهي المؤسسة التي كان عملاؤها العديدين قد تلقوا تراخيص تصدير معدات وأجهزة للعراق.

علاقة بنك ايغلبرغر اليوغسلافي بالبنك الإيطالي:

الشيء الذي يدعو إلى الإنتباه هي علاقة ايغلبرغر الطويلة مع يوغسلافيا الذي عمل بها وأصبح فيما بعد سفيراً لأميركا لديها في فترة إدارة الرئيس كارتر. وفي أثناء عمله في مؤسسة كيسنجر كانت شركة إنشاءات يوغسلافية كبرى والمسماة (أنير جوبرو جيكت) قد تولت تنفيذ بعض المشاريع في العراق وهي تعتبر من أهم عملاء مؤسسة (كيسنجر وشركاه) كماكان العراق أحد زبائن الشركة اليوغسلافية التي تصنع السيارات وهي (زافودي كريفنازا زستافال) التي تمثّل العصب العسكري في يوغسلافيا وكانت من عملاء المؤسسة لهنري كيسنجر وتتصل بإيغلبرغر... ثم في عام ١٩٨٦ كان إيغلبرغر مديراً لبنك يوغسلافي صغير هو بنك (لوبياتكا باتكسيتيم) المملوك بالكامل لأحد أكبر البنوك اليوغسلافية وقد استفادت جهات يوغسلافية كثيرة إلى جانب هذا البنك الصغير من أموال بنك دي لافور الإيطالي السابق الذكر وقد انضمّ برنث سكوكروفت إلى مؤسسة هنري كيسنجر وشركاه عام ١٩٨٢ حيث عمل كتائب للرئيس وحتى أصبح مستشاراً للرئيس بوش لشؤون الأمن القومي في كانون الثاني ١٩٨٩.

وعندما تولّى بوش الرئاسة أصدر أمراً لمجلس الأمن القومي «بالعمل على تحقيق علاقات أفضل مع العراق (صدام)»[9].

هؤلاء الأشخاص، وأكثرهم من المجموعة الصهيونية أو المتعاطفين معها في الولايات المتحدة، كان لهم دور كبير في تمويل صدام وتسهيل مشترياته من الأسلحة المتطورة كما سيأتي تفصيل ذلك.

فضيحة بنك (ديل لافورو) الإيطالي:

في أواخر صيف ١٩٨٩ ظهرت فضيحة مالية لبنك صغير في مدينة أطلنطا الأميركية وهو فرع لبنك ديل لافور الدولي الكبير الحكومي في مدينة روما الإيطالية ولم تظهر هذه الفضيحة إلاّ في ربيع ١٩٩٠. وتتلخص هذه المسألة في أنّ هذا البنك قد تجاوز صلاحياته والحد الأقصى الذي يمكنه من خلاله إصدار الضمانات ذلك لِأنه كان عليه ألاّ يتجاوز أو يتعدى مبلغ نصف مليون دولار من الضمانات في حين أنه ضمن محاصيل زراعية للعراق بمبلغ مليار (بليون) دولار. وقد أدّت هذه الفضيحة إلى طرد بعض الموظفين وتوجيه الإتهامات وبدء التحقيقات.

التحقيقات الفيدرالية:

في أيلول ١٩٩٠ ظهر بأن هناك أموراً خافية في هذه الفضيحة وقد أعلنت «لجنة البنوك والتمويل» في مجلس النواب الأميركي، والتي يرأسها النائب الديمقراطي في ولاية تكساس، رغبتها بعقد جلسات للإستماع للأمور التي تتعلق بتصرفات (بنك ديل لافورو) إذ كان يبدو بأنه توجد علاقة غير واضحة بين هذا البنك (ومؤسسة ضمان السلع) التي تختص بشؤون تصدير المحاصيل الزراعية. ولم تعقد مثل هذه الجلسات إلاّ في ربيع عام ١٩٩١ بناءً على المعارضة على ذلك من قِبَل بعض المتنفذين. فقد أصدر ريتشارد نورنبرغ المدعي العام ووليام سيشانز مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي تحذيرات في سلسلة من الرسائل «بأنّ هذه الجلسات تتعارض مع الأمور الخاصة بالأمن القومي» وإنّه لم يعد مهدداً بعد انتهاء حرب الخليج الثانية[10]. وفي نهاية نيسان ١٩٩١ توضحت الأمور التالية:

١ ـ إنَّ بنك ديل لافورو قدّم ضماناً بمبلغ أربعة بلايين (مليارات) من الدولارات إلى النظام العراقي بدلاً من بليون واحد بواسطة فرعه في مدينة أطلنطا بولاية جورجيا الأميركية.

٢ ـ كانت هناك ضمانات لتصدير حاصلات زراعية وضمانات لتصدير معدات وأدوات زراعية.

٣ ـ كان الجزء الأكبر من هذه القروض قد خصّص لشراء أسلحة عسكرية. إضافة إلى ذلك كان من الواضح:

أ ـ إنّ أغلب المشتريات للنظام العراقي من الأسلحة العسكرية اعتباراً من عام ١٩٨٧ وما بعدها انتهكت وخالفت قوانين التصدير التي تمّت بالرغم من تحذيرات بنك الإستيراد والتصدير الأميركي من عدم قدرة النظام العراقي المالية على السداد.

ب ـ تلك المشتريات العسكرية كانت تموّل وتدفع أثمانها بواسطة النظام المصرفي الأميركي تحت ستار تصدير حاصلات زراعية!!!

ج ـ إنّ تصدير التقنية العسكرية للنظام العراقي كان يعتمد أساساً على المخالفات القانونية والإختلاس والتزوير والرشاوى الأمر الذي أدّى إلى إغماض العين والتغاضي عنه بالرغم من وضوحه[11].

د ـ في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ أدّت تصرفات بنك دي لافورو إلى جلب الشكوك في الوقت الذي تمت الموافقة على طلب النظام العراقي لشراء مواد لا تتفق وبرنامج مؤسسة ضمان السلع ونظامها وكانت ضمن هذه المواد شاحنات ومعدات تكييف الهواء وقطع غيار إضافة إلى طلب أموال نقدية.

هـ ـ في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٠ وبالرغم من ظهور فضيحة بنك ديل لافورو فقد كان البيت الأبيض يؤيد خطوات مؤسسة ضمان السلع الأميركية عندما وافقت على قرض النظام العراقي مبلغ بليون (مليار) دولاراً وعندما أثيرت بعض المعارضة على ذلك قال (نائب وزير الخارجية الأميركية) روبرت كيميث: «إنّ هذه المعارضة ضد نوايا الرئيس»، ويقصد بذلك أن موافقة المؤسسة مدعومة بسياسة الرئيس.

وكانت بعض حمولات الأغذية المشتراة بهذه القروض وكذلك المساعدات من الولايات المتحدة المخصصة للشعب العراقي ترسل إلى بعض بلدان أوربا الشرقية من قِبَل النظام العراقي لشراء أسلحة بأثمانها عن طريق المقايضة وكان يتم ذلك بتمويل وجهة البواخر وتغيير اتجاهها خلافاً للقوانين المتبعة.

(٣) الصحف وفضيحة صدام ـ غيت

تحويل قرض الأغذية إلى شراء أسلحة وطلب مسؤولي النظام رشاوى من شركات أميركية:

كشفت إحدى الصحف الأميركية بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٩٢ أن النظام العراقي استبدل أغذية تمّ شراؤها حسب برنامج المساعدات الأميركية بقيمة خمسة مليارات (بلايين) من الدولارات بأموال لشراء أسلحة من دول الكتلة الشرقية ودول أخرى قبل غزو الكويت وذلك من اغسطس عام ١٩٩٠[12].

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز»: «إنّ الحكومة حصلت على أدلة بشأن تغيير وجهة المواد الغذائية ودعمت تقريرها بوثائق حصلت عليها ومقابلات مع مسؤولين عن تنفيذ القانون وأكّدت أنّ مسؤولاً أميركياً رفيع المستوى كتب في مذكرة سرية يوم ١٣ تشرين الأول عام ١٩٨٩ أنّ العراق ربما يكون قد استخدم بعض الأموال للحصول على تكنولوجيا نووية». وأضافت الصحيفة: «أنّ فريق تحقيق في وزارة الزراعة الأميركية قابل أعضاء بارزين من حكومة صدام وواجههم ببعض الإتهامات وقد شكى هذا الفريق من أن المسؤولين العراقيين يطالبون برشاوى في شركات أميركية تبيع المواد الغذائية إلى العراق الذي يشتريها بالأموال التي اقترضها عن طريق برنامج المساعدات الأميركية وقال المحققون أن مثل هذه الرشاوى قد وقعت في بعض الحالات. وقد وجّه هذا الفريق إتهامات بأنّ جميع هذه الأعمال هي جزء من عملية غش مصرفي بمبالغ مقدارها عدة بلايين من الدولارات في الولايات المتحدة وأن العراق متورط فيها لتميول إعادة بناء قوته العسكرية.

وقد ذكرت صحيفة «لوس انجليس تايمز» في مارت ١٩٩٢ أنّ أغذية كانت في طريقها إلى العراق قد استبدلت بأسلحة وأنّ العراق يطالب برشاوى من مصدِّرينَ أميركيين. كما أوضحت هذه الصحيفة أن مسؤولين في حكومة الرئيس بوش اجتمعوا سراً في البيت الأبيض قبل شهرين من غزو الكويت وقرّروا الإستمرار بالمساعدات لحكومة صدام حسين. وفي حالة تهديد العراق للكويت فإنه من بين الخيارات وقف المساعدات الغذائية ووقف تزويد النظام بالمعلومات الإستخباراتية التي كانت واشنطن تمدّ بها النظام العراقي خلال حربه مع إيران... (حتى قبل غزو الكويت بأسبوع). وقد أمّدت الولايات المتحدة العراق لسنوات عدة بمعونات إقتصادية وتكنولوجيا أسلحة متطورة.

لقد ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه تمّ الحصول على وثائق تشير إلى أنّ دولاً من الكتلة السوفياتية (سابقاً) بالإضافة إلى أردنيين وأتراك شاركوا في خرق ومخافة برنامج المساعدات وأنظمته وأوضحت الوثائق بأنّ تكنولوجيا نووية وصلت وحصل عليها النظام العراقي عن طريق برنامج المساعدات الغذائية.

نشر سيمون تزدول مراسل الغارديان اللندنية تحليلاً بعنوان: «تفجّر الصراع حول دعم الولايات المتحدة لصدام وأن مركز بوش في خطر كلما انكشف تعامله السري مع العراق» قال فيه: (13).

«بدأت تفاصيل جديدة تظهر حول تعامل الإدارة الأميركية السري مع الديكتاتور العراقي خاصة خلال السنتين بعد الحرب الإيرانية ـ العراقية التي انتهت عام ١٩٨٨» وقد أظهرت وكشفت محاضر إحدى جلسات اللجان في وزارة الزراعة التي عقدت في تشرين الأول عام ١٩٨٩ عن وجود أدلة على أنّ ضمانات القروض التي قدمتها الولايات المتحدة للعراق قد استعملت من قِبَل الرئيس العراقي لشراء أسلحة، ثم أوضحت هذه المحاضر بأنه من المحتمل جداً أن الأموال المضمونة أو السلع الغذائية تكون قد عمل على تغيير اتجاهها من العراق نحو طرف ثالث لغرض إبدالها بالأجهزة والمعدات العسكرية. وبناءً على الوثائق التي تقدم بها عضو الكونغرس الأميركي هنري غوتزاليس رئيس اللجنة

المصرفية في مجلس النواب الأميركي، فإنّ إدارة الرئيس بوش تعلم منذ سنتين على الأقل بأنّ النظام العراقي قد أساء استعمال برنامج المساعدات الغذائية والتصرف بالأموال التي تبلغ قيمتها خمسة بلايين (مليارات) دولار ووفقاً لهذه الأدلّة فباستعمال طرف ثالث في الولايات المتحدة فإنّ شحنات الحبوب التي تمّ شراؤها لتوزيعها في العراق حوّل اتجاهها إلى أقطار في أوربا الشرقية أو الشرق الأوسط وتمّ بيعها نقداً أو بالمقايضة بأسلحة ومعدات عسكرية وزعم بأن كلاً من الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر كانا يعلمان بالموضوع ولم يعملا شيئاً لإيقاف مثل هذه التصرفات[14].

ومن محاضر الجلسات السرية لوزارة الزراعة الأميركية فإنّ ضمانات القروض للمنتوجات الزراعية استعملت حتى لِأجل الحصول على «التكنولوجيا النووية الحساسة» بتمويل من الإدارة الأميركية وقد غضّ النظر عليها وعلى برنامج التسلح للنظام العراقي. لقد كان التمويل لهذه الصفقات يجري بواسطة بنك دي لوفارو الإيطالي حسبما قالت تحقيقات غونزاليس. في آب عام ١٩٨٩ إقتحم وكلاء دائرة التحقيقات الفيدرالية الأميركية البنك المذكور من أجل التحقيق حول تلاعباته ومخالفاته في التعامل مع (النظام العراقي).

لقد اتهم أحد الكتّاب البارزين، وليام سفاير، إدارة الرئيس بوش سياسة المهادنة الغربية للرئيس صدام حسين في سنوات ما قبل غزو الكويت وحتى بعد انتهاء تهديد إيران للمصالح الأميركية ودعى إلى إجراء تحقيقات خاصة مستقلة لهذه التغطية ولهذا التعتيم[15].

التحقيقات في الفضائح:

أعلن عضو مجلس النواب هنري غونزاليس رئيس لجنة «التمويل والبنوك» في مجلس النواب الأميركي في ٢٥ نيسان ١٩٩١ وفي بيان له في المجلس أنه: «توصّل إلى اكتشاف وجود روابط عدة بين وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر ونائب وزير الخارجية لورانس ايغلبرغر ومستشار مجلس الأمن القومي (وجميعهم من الصهاينة أو الموالين لإسرائيل) من جهة وبين بنك ناسيونال ديل

لافورو الإيطالي وهو البنك الذي أقرض النظام العراقي سراً أربعة بلايين دولار لبناء ترسانته العسكرية ثم قال: «نحن نعرف أنّ كيسنجر كان يتلقى راتباً نظير عمله كعضو لمجلس المستشارين لشؤون العلاقات الدولية في بنك دي لافورو في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه عملية إقراض العراق بمبلغ بلايين الدولارات في فرعه بمدينة أطلنطا، كما أننا نعرف بأن عملاء مؤسسة (كيسنجر وشركاه) كانوا يجنون الفوائد من إقراض البنك للعراق. . . وأن الذين تعاملوا مع بنك ويل لافورو رجال أعمال خبراء تمرسوا على العمل في الحقل السياسي».

فيما يلي بعض التحقيقات التي نشرت في بعض الصحف الأميركية والإنجليزية:

(١) في تحليل ظهر في ٣٠ نيسان ١٩٩٢ بعنوان «مهاجمة مساعدي بوش لعلاقتهم مع المصرف في موضوع إقراض العراق» كتبه جورج لاردنرGeorge Lardner[17] جاء فيه:

لقد هاجم رئيس لجنة الشؤون المصرفية في مجلس النواب واتهم فيه المساعدين الكبار للرئيس بوش باللاأخلاقية التي لا يمكن السكوت عنها والتي ظهرت باستعمال الضغوط لغرض إعطاء ضمانات أميركية للقروض إلى العراق عام ١٩٨٩ بالرغم من علاقتهم الخاصة التجارية سابقاً مع البنك الذي له علاقة بالموضوع. ولقد انتقد رئيس اللجنة هذا، هنري غونزاليس، بشدة المستشار للبيت الأبيض برنت سكوكروفت ونائب وزير الخارجية لورانس ايغلبرغر اللذَينَ عمِلا على تخصيص بليون (مليار) دولار من القروض للمواد الزراعية بالرغم من المعارضة الشديدة من قبل الوكالات الحكومية الأخرى.

لقد ظهر النزاع داخل الإدارة الأميركية حول فضيحة أكبر بنك إيطالي (بنك دي لافورو) وأن فرعه في أطلنطا كان المصدر الرئيسي لضمانات القروض في الولايات المتحدة للعراق بين عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩.

وخلال حملة التفتيش التي قامت بها دائرة التحقيقات الفيدرالية F.B.I على البنك المذكور في اغسطس آب عام ١٩٨٩ وجدت أدلة على أنّ النظام

العراقي بذل جهوداً كبيرة تتصف بالتحايل والخداع والكذب لاقتراض بلايين من الدولارات من فرع اطلنطا لهذا البنك الإيطالي وقد كانت هذه المبالغ، كما أوضحنا، تتجاوز كثيراً الحد المسموح به من قِبَل بنك الإحتياط الفيدرالي Federal Reserve Bank.

لقد تعهدت مؤسسة ضمان السلع (ثم المنتوجات الزراعية) بتخصيص حوالي (٩٠٠) مليون دولار من هذه القروض لشراء منتوجات وحاصلات زراعية من الولايات المتحدة.

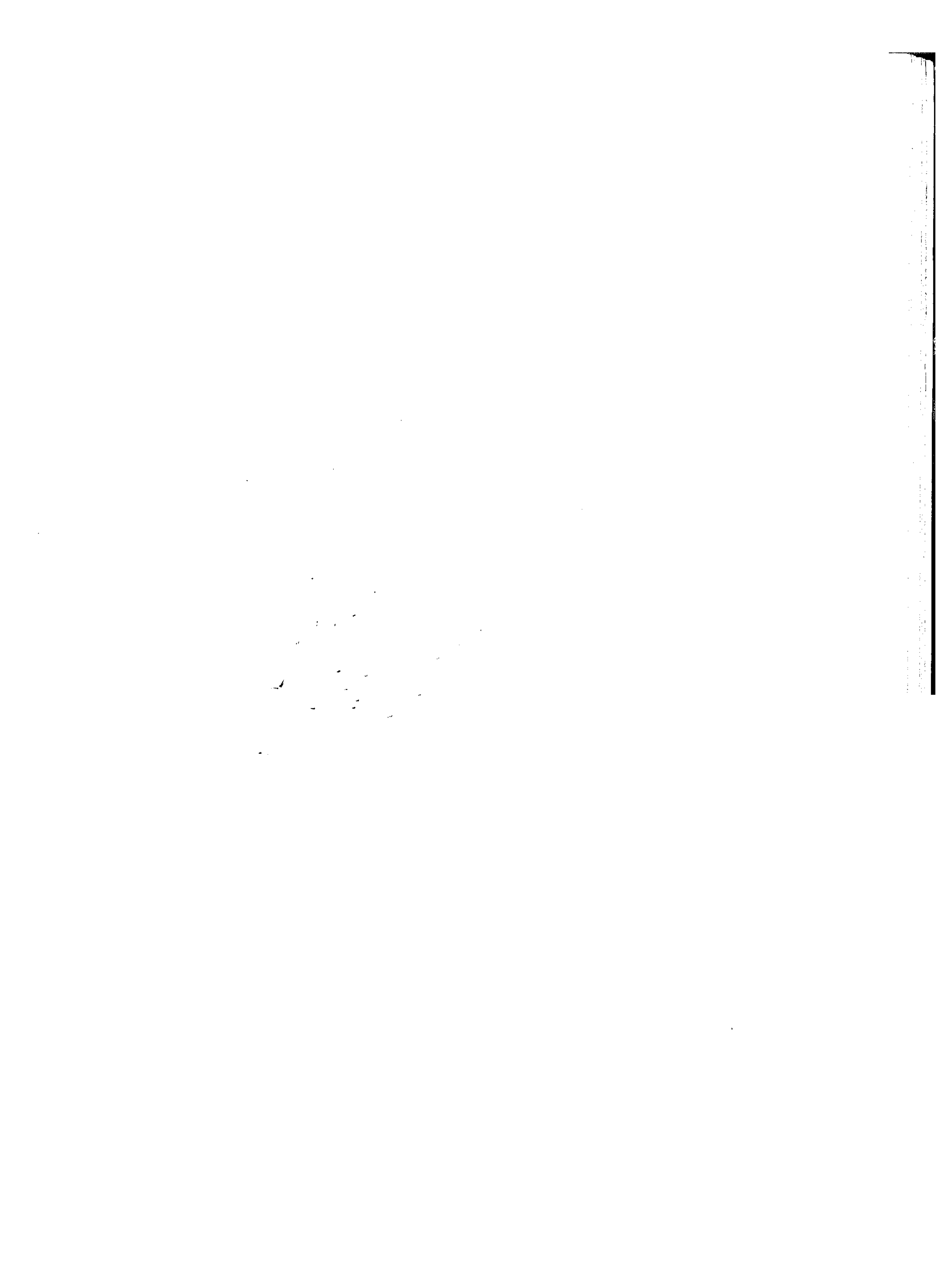
وقد ذكر غونزاليس في خطاب له أمام مجلس النواب «لقد كان برنامج مؤسسة ضمان السلع الحجر الأساس لعلاقة العراق بالولايات المتحدة وأن البنك كان أكبر شريك لبرنامج الضمان والتمويل للعراق».

علاقة كيسنجر ـ ايغلبرغر ـ سكوكروفت:

إنّ سكوكروفت وايغلبرغر كانا موظفين في «مؤسسة كيسنجر وشركاه» وهي الشركة الإستشارية الدولية التي تدار من قِبَل وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر عندما كان البنك دي لافورو أحد عملائها. لقد ترك سكوكروفت المؤسسة ليعمل عند جورج بوش عام ١٩٨٩ كمستشار للأمن القومي وأن ايغلبرغر ترك بعده بشهرين ليعمل في وزارة الخارجية. لقد امتنع إيغلبرغر وسكوكروفت عن التعليق على ما قاله غونزاليس وكان عليهم تبرِئة أنفسهم من الإتهامات المركّزة على الإدارة الأميركية حول استمرارية برنامج ضمان السلع الزراعية للعراق إلاّ أن بعض المسؤولين الذين يعرفون ما يقولون يشعرون بأن علاقة هؤلاء بمؤسسة كيسنجر كانت حذرة ومتحفظة لا تدعو إلى القلق. ولكن مستر غونزاليس لا يتفق مع وجهة النظر هذه إذ قال «اشتغل سكوكروفت لحساب البنك دي لافورو (BNL) عندما كان في مؤسسة كيسنجر واجتمع وقابل بمناسبات عديدة مع إدارة هذا البنك ففي ثلاث مناسبات بين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ إجتمع سكوكروفت مع مجلس إدارة البنك وأبلغهم عن الأوضاع السياسية والإقتصادية الدولية وتطوراتها».

بالإضافة إلى ذلك ذكر مستر غتونزاليس أنه عندما سافر رئيس البنك الرئيسي في روما إلى الولايات المتحدة لحضور مؤتمر صندوق النقد الدولي السنوي اجتمع مع هنري كيسنجر وسكوكروفت في نيويورك»[18].

ولقد أعلنت وزارة الخارجية الأميركية بواسطة الناطق الرسمي ريتشارد بوش بأن ايغلبرغر وسكوكروفت لم يعملا لحساب البنك. ومع ذلك فقد قال غونزاليس أنه على مستر ايغلبرغر أن يعلن عدم علاقته بالبنك ثم ذكر بأن ايغلبرغر حضر اجتماعاً عقد بين مدراء البنك ومؤسسة كيسنجر في نيويورك عام ١٩٨٧ .



هوامش الفصل الثالث

(1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9) صوت الكويت، أكتوبر ٢١، ١٩٩١.

(10) صحيفة صوت الكويت ٢٨ نيسان، ١٩٩٢.

(11) صحيفة الغارديان اللندنية ٢٨ نيسان، ١٩٩٢.

(12)، (13)، (14) المصدر السابق.

(15)، (16)، (17)، (18) صحيفة الهيرالد تربيون الدولية ٣٠ نيسان، ١٩٩٢.

الفصل الرابع

فضائح صفقات الأسلحة والتعتيم عليها

كما ذكرنـا سابقـاً فـإن النـظام الـعراقي قـد حـصل على مبلغ مليار دولار اعتمادات للمواد الزراعية في عام ١٩٨٩ وبسبب ظهور فضيحة البنك الإيطالي فقد عمـل عـلى تـقسيمه إلـى دفعتـين وبنـفس الـوقت ظهرت أدلة ووثائق كثيرة حكومية تشير إلى ان هذا البرنامج للمساعدات مليء بالرشاوى والاختلاسات بالإضافة إلى طرق تحايل كثيرة منها طلب وكالات الحكومة العراقية مثل هذه الرشاوى واجور استشارية غير مشروعة ومشبوهـة مـن قـبل الشـركات الـواجهة للحكومة العراقية وموظفيها في الولايات المتحدة، وقد قالت وزارة الخارجية الأميركية في مذكرة لها بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٨٩، حول مسؤولية وزارة الزراعة، بأنه إذا كان الدخان يشير إلى وجود نار فلربما سنواجه في المستقبل القريب حريق ولهب الانذار من الجهات الأربعة وحسب هذه المذكرة فإن هناك (١٩) تحقيقاً يجرى حول مؤسسة ضمان السلع في سنة ١٩٨٩ لأن «هناك شك في صحة البرنامج ونزاهته» (1).

بالإضافة إلى التحقيقات التى اجريت في الكونغرس الأميركي فقد وضع الكاتب سيمون نزدول تحليلاً بعنوان «صدام ـ غيث وجورج بوش»(2) جاء فيه:

ان الأدلة تشير إلى ان البيت الأبيض تآمر على إخفاء سجلات الدعم غير المشروع للعراق ومنع الإطلاع عليها؟ هذا الدعم الذي يرجع إلى عشر سنوات مضت ويقال إنها تتضمن تزويد العراق بالمعلومات الأستخباراتية حتى إلى قبل

اسبوع من غزو الكويت. ثم يستمر قائلاً: لقد اتهم نائب بارز بأن جورج بوش ومستشارين على اعلى مستوى عملوا في السنة الماضية، على اخفاء وتغطية اخطائهم والدعم السري غير القانوني إلى صدام حسين والعراق وكان في النهاية جلب الكوارث قبل حرب الخليج.

إن عملية إخفاء هذه الفضيحة بدأت في نيسان ١٩٩١ عندما طلب المشاور العام لمجلس الأمن القومي الأميركي نيك روستو[١] Nick Rostow وبودين غري Boden Gray مستشار لبوش في البيت الأبيض عقد اجتماع على مستوى عال لجميع الوكالات الفيدرالية والدوائر التي لها علاقات سرية أو غير سرية مع العراق. وحسب ما قاله النائب غونزاليس، حول هذا الإجتماع إن هدف «عصابة روستو» كان من أجل إخفاء وعدم إظهار السياسة الفاشلة المحرجة نحو العراق.. وكذلك تجنب تحقيقات الكونغرس والتكتم عليها وإحباطها. ولأجل ذلك وضع البيت الأبيض «طريقة سرية» للسيطرة على جميع السجلات الحكومية المعلقة بالتعامل مع العراق ثم عمد بعد ذلك على منع الحصول عليها حتى ولو كان محل وجودها معروفاً وحسب زعم غونزاليس فإن اساليب الحيل والمخادعة ترجع إلى عام ١٩٩٠ ولا يزال مستمراً وإن التركيز حول الموضوع بدأ من آب (اغسطس) عام ١٩٨٨ عندما انتهت الحرب الإيرانية ـ العراقية الى آب ١٩٩٠ عندما حدث غزو الكويت. وفي ضوء الوثائق المصنفة والمذكرات ومحاضر الجلسات التي تم الحصول عليها نشر الأدلة التالية:

- «إن الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر أدارا شخصياً سياسة المهادنة، المغامرة، والتعاون مع صدام وضللوا الكونغرس بالرغم من معرفتهم إن العراق قد انهمك على نطاق عالمي، ببذل جهود الوساطة للحصول على اسلحة لها علاقة بالأسلحة النووية (الذرية) وانه قد تم مخالفة وخرق القانون الأميركي بهذا الشأن.

- إن المعلومات الإستخباراتية كانت ترسل لصدام حتى إلى قبل اسابيع من

(١) إسمه يدل، ربما، على أنه صهيوني من العائلة، المعروفة في أميركا.

غزو الكويت، وهذه الحقيقة، قد اخفيت امام لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ الأميركي من قبل مدير وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (السي آي ـ اية).

- إن سجلات وزارة التجارة المغلقة بالصادرات العسكرية الأميركية الى العراق قد جرى تحويرها أو تغييرها أو حذفها وفي الحالات منع الاطلاع عليها.

- إن إجراء التحقيقات التي يقوم بها مراقبوا ومفتشوا البنوك حول إساءة استعمال الأموال لبرنامج المساعدات التي تشمل الأغذية والمنتوجات الزراعة من وزارة الزراعية وتحويلها إلى شراء اسلحة للعراق قد وضعت أمامها العراقيل والصعوبات بشكل متعمد.

- إن مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت ونائب وزير الخارجية ايغلبرغر اللذان كانا يعملان في مؤسسة كيسنجر الإستشارية لهما مصالح واضحة تتعلق بإحتيالات البنك الإيطالي المعروفة، لقد قال غونزاليس: «إن بوش ومستشاريه عملوا على تمويل وتجهيز السلاح وإنقاذ «الوحش» (يقصد صدام) الذي هيّؤوه للذبح والآن يدفنون الأدلة»[3].

يقول الكاتب تزدول: «يحاول غونزاليس «رئيس اللجنة لشؤون المصارف) من المجلس النيابي الأميركي ولجنته التحقيق حول التلاعب والتحايل وسوء التصرف حول موضوع الأربعة بلايين دولار في بنك ديل لافارو الإيطالي فرع اطلنطا، وقد ذهلت هذه اللجنة واصيب اعضاؤها بالإحباط عند اكتشاف الأدلة على سوء الأعمال والتصرفات التي قامت بها جهات حكومية وبذل الجهود لإيقاف التحقيق» (ربما كان ذلك بسبب الضغوط التي تمارسها مجموعات اللوبي الصهيوني).

يستمر الكاتب تزدول فيقول: «قام غونزاليس بالتحدث علنا وإلقاء الخطابات منذ مارس ١٩٩٢ ومن خلال عدد من هذه الخطابات جمع سلسلة في مجلدات وثائق سرية ومصنفات حكومية ووصفها في سجلات الكونغرس باسم

(وثائق غونزاليس) التي سميت باسمه.

التهم الرئيسية وفضيحة «صدام ـ غيث»:

يقول تزدول: «إن التهم لخصها غونزاليس نفسه(وراء الأبواب المغلقة وبعيداً عن انظار العالم والكونغرس جامل وهادن «الرئيسان بوش وريغان» صدام حسين بإهمال مدمر انتهى بحرب ويموت عشرات من جنودنا وأكثر من (٢٠٠,٠٠٠) مسلم وعراقي وغيرهم بتأييد وموافقة الرئيس بوش تآمرت وزارة الخارجية وموظفو مجلس الأمن القومي في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ بالأستمرار على اعطاء العراق الإعتمادات الأميركية بالإضافة إلى التكنولوجيا والمعلومات الأستخباراتية بالرغم من التحذيرات المتكررة من قبل عدة وكالات حكومية اخرىٰ ومع وجود أدلة كثيرة تبين إن العراق استعمل قروض البنك الإيطالي دي لافورو لكي يدفع بها اثمان مشتريات التكنولوجيا الأميركية والأسلحة الكيمياوية والنووية والبايولوجية والصواريخ. وإذا كانت نصف هذه الإتهامات التي تقدم بها غونزاليس صحيحة فيمكن ان تكون بمثابة واتر ـ غيث ـ لبوش». هذا الأسم يطلق على فضيحة للرئيس نيكسون الذي إستقال من رئاسة الجمهورية على اثر ظهورها وانتشارها في الأوساط الأميركية.

لقد اوضح غاري ميلهولف من مؤسسة مشروع ونيكسون للسيطرة على الأسلحة النووية بات بيع المنتوجات الأميركية للعراق ذات الأهمية في صنع القنابل الذرية أو الصواريخ ذات المدىٰ البعيد ازداد بين ١٩٨٥ـ ١٩٩٠. لقد قال محقق بعمل في الكونغرس الأميركي لصحيفة الغارديان اللندنية: «لقد حصل ذلك بسبب الطمع ومن اجل الحصول على المال... لقد كانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة المملكة المتحدة (بريطانيا) تعلمان بأن العراق يصرف خمسين بالمائة من دخله السنوي (GNP) على شراء الأسلحة والحصول عليها. هل فكر احد في إيقافها؟ طبعاً لا. وقد كان ذلك بسبب التنافس مع الإلمان الذين يتعاملون مع العراق[4].

إن وثائق النائب غونزاليس المستندة على تحقيقات (لجنة البنوك والتمويل)

التي يرأسها بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى والتحقيقات التي أجرتها صحيفة الغارديان تشير إلى عدد من التهم للأعمال التي دبرت بعد عام ١٩٨٨. لقد قيل بأن وزارة التجارة الأميركية استمرت في إعطاء إجازات التصدير لسلع ذات طبيعة عسكرية إلى النظام العراقي بالرغم من التقارير الصادرة من دوائر الجمارك الأميركية ووكالات اخرىٰ تؤكد بأن النظام العراقي كان بشكل واضح يبحث عن التكنولوجية النووية الأساسية والقدرة على صنع الأسلحة الكيمياوية. لقد كتب أحد خبراء الأسلحة الكبار (بريان سيبرت) في نيسان ١٩٨٩ بأن العراق يحاول ويبذل جهوداً كبيرة للحصول على الأسلحة النووية والأجهزة التي تصنع المفجرات (اجهزة التفجير) والوقود من الغربة. قال احد المفتشين من وزارة التجارة إنه تم العثور على حصول تحويرات وتغييرات وحذف اشياء كثيرة من سجل الإجازات في الوزارة وإن «عصابة روستاو» استولت إلى وثائق مختلفة كثيرة[5].

الفضائح في طريقها للمحاكم:

إن هذه القضايا لم تقدم للمحاكم إلاّ بعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية وإنه كان من المقرر ان نبدأ المحاكمة في الثاني من حزيران عام ١٩٩٢. إن المتهم الرئيس في هذه القضية هو المدير السابق للبنك الإيطالي فرع اطلنطا كريستوفر دورغول الذي زعم بأن حكومة الولايات المتحدة تعلم بجميع هذه الفعاليات وبعد إفضاء النائب غونزاليس بالادلة الغيث كفالته ووضع رهن التوقيف.

لقد حاول النائب غونزاليس ان يجعل من قضية هذا البنك الإيطالي والتحقيقات حوله مشابهة لتلك القضية الذي تتعلق بموضوع (بنك التجارة والإعتماد الدولي) الذي يزعم غونزاليس بأن التحقيقات قد وضعت امامها العراقيل من قبل (وزير العدل) المدعي العام تورنبرغ. إن الوثائق التي حصل عليها غونزاليس تشير إلى إن وزارة العدل الأميركية التي يترأسها ريتشارد تورنبرغ عمل على تأخير توجيه الاتهام إلى بنك دي لافورو الإيطالي (فرع اطلنطا) حول

اعمـال الغـش والتحايـل مـدة تتجـاوز السنـة.

مسلسـل التحقيقـات ودور المحاكـم: صـدام ـ غيـث أو (فضيحـة صدام)

لقد ظهرت معلومات اخرى حول هذه الفضحية[5] ويمكن تلخيصها كما يلي:

١ ـ إن مدير البنك دي لافورو (فرع اطلنطا) صرح بشكل غير متوقع بأنه «مذنب» بالنسبة للتهم الموجهة ضده والتي بلغ مجموعها (٣٥٠) تهمة بالرغم مـن قـوله سابقـاً بـأنه بـرىء، وهذا يعني ان محاكمته خلال شهر حزيران القادم (١٩٩٢) سوف لن تعقد كما إنه سوف لا يطلب من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية الذين لهم علاقة بالموضوع الحضور وهؤلاء هم الذين ذكرت اسماؤهم حول إعطاء القروض والضمانات للعراق وحولت بعد ذلك لأغراض شراء اسلحة ومعدات عسكرية عن طريق فرع البنك الإيطالي في اطلنطا بدلاً من شراء اغذية ومنتوجات زراعية للشعب العراقي. السبب في عدم استدعائهم هو تحمّل مدير البنك المسؤولية عن كافة التهم.

٢ ـ لأسباب سياسية واضحة اتهم الديمقراطيون في الكونغرس الأميركي، الإدارة الأميركية بأنها استمرت بإعطاء ضمانات للقروض إلى العراق لشراء اغذية للشعب العراقي بمبلغ مليار دولار في أواخر عام ١٩٨٩ بالرغم من وجود أدلة على تحويل هذه المبالغ إلى أغراض اخرىٰ لشراء الأسلحة بدلاً من الأغذية.

٣ ـ لقد رحـب الـنائب الديمـقراطي شـارلي روس يـوم ٢٨ مارس ١٩٩٢ كرئيس لجنة سماع الشهود في الكونغرس بإعتراف مدير البنـك ومـا يتوقعه من اقوال منه «وسوف يتضح كيف ادىٰ سوء استعمال هذا البنك من قـبل الولايات المتحدة لتسليح العراق». وقد ذكر مستر روس بأن ضمانات قـروض جـديدة اعطيت حتى بعد تقديم مذكرة داخلية لوزارة الخارجية الأميركية تؤكد بأن موضوع القروض رافقته مشاكل وربما سوء تصرف بالمبالغ التي حولت حسبما

قال بعض موظفي الإدارة الأميركية لقد رفضت الإدارة مزاعم مستر روس ولم تسمح لبعض المسؤولين بالإدلاء بشهاداتهم امام هذه اللجنة، وكذلك امتنعت من تسليم بعض السجلات التي طلبها الكونغرس للتحقيق.

٤ ـ استمر بنك دي لافورو بتقديم القروض بالرغم من التحذيرات من اعتمادات القروض لشراء المنتوجات الزراعية قد اساء العراق استعمالها واستعملت لشراء الأسلحة بدلاً من ذلك.

٥ ـ بعد يوم من وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية وجهت الإتهامات إلى مستر دروغول وخمسة آخرين من موظفي بنك دي لافورو (اطلنطا) حول التلاعب والإحتيالات والتصرف بمبلغ (٤,٥) مليار دولار في القروض غير المسموح بها إلى العراق وعلى اثر ذلك احتج دروغول عندما اطلق سراحه وقال إنه بريء وادعى كما ذكرنا بإن إدارة بوش كانت مطلعة على تصرفات البنك قبل الحرب إلاّ أنه بعد ذلك افصح عن إعترافه بالتهم الموجهة اليه.

٦ ـ في شهر مارس ١٩٩٢ قرر القاضي (شووب) إلغاء كفالة مدير البنك دروغول وسجنه لحين إجراء المحاكمة وقال القاضي: إنه لا يعتقد بأن التصرف بهذا المبلغ (٤,٥) بلايين من الدولارات قام به وحده دون مساعدة الداخل أو الخارج». وقال مدير البنك إنه يعتزم الإدعاء بأنه «مذنب» أمام المحكمة وهذا يعنى انه يواجه عقوبة بالسجن مدة (٣٩٠) سنة وغرامة مقدارها عشرون مليوناً من الدولارات، كما ان الأشخاص المتهمين معه هم من الأميركان والعراقيين.

٧ ـ استبعد المدعي العام اشتراك موظفين من البنك الرئيس في روما أو من الحكومة الإيطالية من هذه القضية بالرغم من وجود برقية لوزارة الخارجية الأميركية مؤرخة في ايلول عام ١٩٨٩ ربطت بين تفتيش (دائرة التحقيقات الفيدرالية FBI) لفرع البنك في اطلنطا وانتحار الملحق العسكري الإيطالي في بغداد في ١٢ ايلول عام ١٩٨٩، لقد ادىٰ إعتزام اعتراف المدير بأنه «مذنب» إلى ارتياح في الإدارة الأميركية لأن ذلك يقلل من اجراءات

التحقيق مع المسؤوليين الحكوميين، كما قلنا سابقاً[7].

٨ ـ عند انعقاد المحكمة في ٢ حزيران ١٩٩٢ حصل ما يلي: [8]

أ ـ طلب القاضي (الحاكم) شووب تعيين محور خاص كما طالب بالإفصاح عن أية علاقة للحكومة بهذه القضية بعد إعلان الممثلين الحكوميين بوجود مفاجئة عند مستر كريستوفر دروغول مدير البنك المتهم بتقديم قروض سرية للعراق مقدارها اكثر من (٥,٥) ملياراً من الدولارات.

ب ـ سبق أن قال دروغول بأنه سيعلّق اعترافه كمذنب في كل التهم البالغ عددها(٣٤٧) تهمة حول الإحتيال والتواطيء ومخالفة القوانين إلاّ أنه قد غير رأيه أمام المحكمة واعترف بأنه مذنب لستين تهمة فقط كما قال أنه سيتعاون ويؤجل اعلان الأسماء الذين لهم علاقة بالقضية.

ج ـ عدم افصاح مستر دروغول عن الحقيقة بشكل كامل وبصدق اغضب القاضي الذي دعىٰ إلى حاجة القضية إلى محقق خاص، بنفس الوقت كانت لجنة الشؤون القضائية في الكونغرس الأميركي تبحث موضوع تعيين محقق خاص وضرورة ذلك بعد الإستماع للشهود حول هذا البنك وتعامل الإدارة الأميركية معه حول القضايا المتعلقة بالنظام العراقي، ولقد اخبر دروغول القاضي بأنه لم يكن يتوقع المثول أمام المحكمة لأن هناك اشخاصاً كثيرون لهم علاقة بهذه القضيّة ولقد أبلغه القاضي بأنه لا يقبل أي شيء آخر غير الحقيقة ويرفض التستر على أي شيء، لقد تعين يوم ١٣ آب ١٩٩٢ موعداً للحكم المتعلق بموضوع ستين تهمه التي اعترف دروغول بأنه مذنب فيها ومن المتوقع ان يطلب الأدعاء الحكومي تخفيف الحكم عليه.

د ـ إن رئيسة الإدعاء الحكومي في قضية البنك (غبرلين بريل) (Girrilyn Brill) قالت للقاضي بأنه لم يحدث في سرد الحقائق في الموضوع أي تحوير أو تغيير فلذلك لم تكن هناك حاجة لتعيين محقق خاص.

ثم قالت الأنسة بريل: «قبل ان يكون البنك موضوع اتهام في السنة الماضية فكرت الولايات المتحدة في محاكمة «البنك المركزي العراقي» إلاّ أن قرار مستر موللر المسؤول في وزارة العدل قد ادىٰ إلى تغيير هذا الرأي وهذا الإتجاه»(9).

علم السلطات الأميركية بالديون المصرفية على النظام العراقي:

١ ـ لقد ضغطت الحكومة الإيطالية على إدارة بوش من أجل عدم إتهام بانكو ناسيونالىٰ ديل لافورو الذي تملكه حول فضيحة القروض غير القانونية للعراق والتي تزيد على خمسة بلايين دولار التي منحت للعراق بواسطة فرعها في أطلنطا. وفي اجتماع عشاء في البيت الأبيض في مارس ١٩٩٠ حذّر السفير الإيطالي، المدعي العام الأميركي ريتشارد تورنبرغ (في تلك الفترة) من ان توجيه التهمة قد يعكّر العلاقات الأميركية ـ الإيطالي ونقل عن السفير الإيطالي بأن البنك كان ضحيّة في فضيحة البنك في أطلنطا (01).

٢ ـ كشف دروغول مدير البنك السابق أمام المحكمة اسماء المديرين التنفيذيين في الفرع الرئيس في روما ويعتقد انهم كانوا على علم بالقروض العراقية. وبعد ان اقسم اليمين اعترف دروغول بأن جياكومو بيدي الذي كان رئيساً تنفيذياً للبنك في روما عام ١٩٨٨ قال له: «انا قلق من الترتيبات الحالية التي توصلت لها مع العراقيين. أريدك ان تبذل كل ما تستطيع لمساعدة العراقيين وهذا مهم جداً لنا كما ذكر اسم تيودورو موناكو احد الأداريين التنفيذيين في البنك الإيطالي في روما والذي التقاه في بغداد خلال احدى زياراته وكان على علم كامل بالقروض للعراق في فرع أطلنطا (11).

٣ ـ ادعى مسؤولان تنفيذيان عملا سابقاً في بنكا ناسينونال ديل لافورو) بي.ان.ال (BNL) الإيطالي ان الفرع الرئيسي للبنك في روما وافق خلال الثمانينات على قروض غير قانونية للعراق تفوق قيمتها علىٰ

خمسة بلايين دولار بواسطة فرع البنك في أطلنطا. وان اعتراف دروغول والوثيقة، التي كشفت عنها المحكمة، في أطلنطا ادت الى التشكيك حول ما تستند عليه الحكومة الأميركية من ان دروغول وحده المسؤول عن هذه القروض ولا أحد غيره في روما، لقد جادل المدعي العام في أطلنطا المدعوم من إدارة الرئيس بوش بأنه لا يوجد أحد في إيطاليا على علم بعملية فرع أطلنطا وان دروغول هو المنسق الوحيد لعملية القروض التي ساهمت في دعم إنشاء مشروع صدام للصواريخ النووية. وقال مسؤولون تنفيذيون سابقون في البنك الإيطالي لصحيفة الفايننشال تايمز اللندنية ان ثمانية اشخاص على الأقل من مستويات عالية ومتوسطة في البنك في إيطاليا متورطون في عملية قروض البنك في أطلنطا.

وقال أحد هؤلاء المسؤولين أنه أعطىٰ توجيهاته إلى دروغول بين عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ في شأن خمس شركات تحاول الإقتراض من البنك لدعم الصادرات للعراق. واضاف ان هناك مسؤولين من المستوىٰ المتوسط التقيا بدروغول اثناء زيارتهما إلى بغداد في اطار اعادة جدولة الديون العراقية التي دفع منها(٥٠) بالمئة بالدولار و(٥٠) بالمئة بالدينار العراقي. وقال ايضاً «كان بنك أطلنطا بمثابة الألية الأساسية لدفع ثمن الصادرات الأوربية والأميركية للعراق ـ وقد اعطينا تعليمات داخل البنك بأن لا نعطىٰ اهتماماً كبيراً إلى المخاطر أو المحاذير التي ترتبط بهذه القروض لأن هناك قسماً كبيراً منها تضمنه الحكومة الأميركية كما ان هناك غطاء سياسياً للبنك في روما». وقال غيامبيروكا نتوني الرئيس الحالي للبنك انه «عندما تكشفت الفضيحة تم تغيير ملجس الأدارة ولم تحاول الإدارة الجديدة التغطية على ذلك»[12].

بدء اتصال النظام العراقي بالبنك الإيطالي منذ عشر سنوات:

وفقاً لمصدر مسؤول من الإستخبارات الأميركية، حسب الفايننشال تايمز، فقد اتصل مساعدوا صدام لأول مرة ببنك ناشيونال ديل لافورو في إيطاليا منذ

عقد من السنين[13] وقد لعب هذا المصرف دوراً هاماً في مساعدة النظام العراقي في بناء ترسانته العسكرية بواسطة قروض غير قانونية عن طريق فرعه في أطلنطا بين عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩. ففي روما قال احد مدراء البنك يوم ١٦/١٠/١٩٩٢ بأن الملفات اظهرت بأنه بين عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ طلبت بغداد من البنك فرع بريسكيا فتح ثلاثة اعتمادات مجموع مبالغها تبلغ ١٥٥,٣ مليون دولار وقد ارسل موظفون اميركان برقية سريه من ١٥ شباط عام ١٩٩١ في روما إلى مقر إستخبارات وزارة الدفاع الأميركية (DIA) تقول ان فرع البنك (BNL) في مدينة بريسكيا في شمال ايطاليا استعمله النظام العراقي في تصدير ٩ ملايين من الألغام الأرضية بقيمة ٢٢٥ مليون دولاراً[14].

إن الإعتمادات في شراء الألغام كانت لصالح شركة فالسيلا ميكانوتيك نيكا Valsalla Meccanotinca التي تملك (٥٠) بالمئة منها شركة فيات، وقد حكم على عدة مدراء من شركة فالسيلا بالسجن لبيعهم بشكل غير قانوني الغاماً ضد الأفراد وضد الدبابات عام ١٩٨٠. عند معرقة محاولة العراق استعمال هذا البنك لشراء الأسلحة قبل اربعة اعدام من ظهور فضيحة القروض لا بد انها ستؤدي إلى تعقيد الأمور ودحض ادعاءات الدائرة الرئيسية في روما بأنها لا تعلم بالمعاملات غير القانونية للنظام العراقي مع فرع البنك في أطلنطا. وعلى اثر فضيحة البنك عام ١٩٨٩ في أطلنطا فقد عمل المقر الرئيس للبنك في روما على تغيير المسؤولين الأداريين الكبار.

لا بد من الأشارة إلى ان الوثيقة التي تضمنتها البرقية السرية التي جاء ذكرها والمرسلة من روما كانت واحدة من سلسلة من التقارير التي ارسلت من روما إلى واشنطن حول البيع غير القانوني للألغام إلى العراق ـ وبناء على تقارير الإستخبارات هذه فإن الألغام المشتراة كانت قد ارسلت بطرق (معوجة) غير مباشرة وكانت تشمل بريسكيا في إيطاليا وسويسرا وسنغافورة. إن وثيقة (DIA) وكالة استخبارات وزارة الدفاع الأميركية ذكرت ان آخر دفعة كانت في سنة ١٩٨٧ وإن من بين الألغام التي أرسلت إلى النظام العراقي كانت من نوع (VS-1-6) و(VS-50) ضد الدبابات وكذلك الغام فالمارا (Valmara 69) التي

تستعمل ضد الأفراد. لقد توقفت شركة فالسيلا عن صنع مثل هذه الألغام عام ١٩٩١ إضافة إلى ان مجموعة فيات اكدت بأنه ليس لها اية سيطرة ادارية على شركة فالسيلا التي باعت الألغام(51).

لقد اعترف موظفون في وكالة الأستخبارات المركزية ووزارة العدل في اميركا خلال اجتماع مغلق للاستماع للشهود في مجلس الشيوخ الأميركي من انهم تعمدوا في اخفاء التقارير حول تورط القر الرئيس للبنك في روما في فضيحة الفرع للبنك في أطلنطا عن المدعين والقاضي في محكمة أطلنطا. وفي يوم ١٦ تشرين اول ١٩٩٢ رفض المدعي العام وليم بار طلباً بتعيين ومدّعي (محقق) خاص للنظر في المخالفات بشأن القروض من بنك ديل لافورو (أطلنطا) وبدلاً من ذلك فقد عين قاضياً متقاعداً من نيوجرسي للتحقيق حول احتمال وجود اعمال اجرامية لمسؤولين في الإدارة الأميركية حول موضوع (BNL) بنك ديل لافورو. لقد قال عضو مجلس الشيوخ الأميركي آل غور (وهو نائب رئيس الجمهورية لآن) بأن الإدارة وعملت على انتشار هذه الفضحية بين الأوساط وهي جزء من حملة التعتي م فاقت حتى فضيحة (واتر ـ غيث)(16) .

معلومات وتحقيقات أخرى حول الفضائح: (شراء بغداد للسلاح سراً):

لقد اخبرت وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية مسؤولين كبار في الأدارة الأميركية، بعد الموافقة على اعتماد القروض بمبلغ بليون دولار، من ان العراق يحاول بصورة سرية شراء معدات واجهزة عسكرية اميركية واوربية لأسلحة الدمار الشامل، كما ان احد التقارير غير المنشورة لهذه الوكالة زود المسؤولين الكبار بتفاصيل عن شبكات الإتصالات والوساطات العراقية للحصول على تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية والغازات السامة واشار هذا التقرير ان بنك ديل لافورو (فرع أطلنطا) قد حول جهود التسلح العراقي واعطىٰ العراق قروضاً مضمونة من شركة ضمانات القروض للمنتجات الزراعية الأميركية. لقد نشر هذا التقرير النائب غونزاليس وأرسل

نسخاً منه إلى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي حتى قبل اتخاذ اللجنة المختصة قرارها بالموافقة على فتح اعتماد اضافي للقروض الى العراق وهذه اللجنة تتكون من اعضاء مسؤولين كبار في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي[17].

معلومات غير واضحة من (السي آي أيه):

١ ـ اعترفت وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية بأنها اعطت وزارة العدل ومحققين فيدراليين معلومات غير صحيحة حول القروض غير القانونية التي اعطاها بنك ناسيونال ديل لافورو في (أطلنطا) وبينت ان المعلومات التي اعطتها إلى المدعي حول علاقة البنك (في روما) في فضيحة القروض وفرعه في أطلنطا كانت غير كاملة. ونشرت وزارة العدل في رسالة لها بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٩٢ حول مذكرة (السي ـ آي ـ أيه) التي جاء فيها أن معلوماتها حول علم البنك في روما بالقروض هي مستقاة من المعلومات المتيسرة العامة وهو ما يناقض التقاير الأخرى لها.

٢ ـ إن موضوع معرفة السي ـ آي ـ أيه للقروض غير القانونية للعراق كان في صلب قضية البنك لأن الادارة الاميركية ذكرت في المحكمة بأن مبالغ قروض الخمسة مليارات دولار قام البنك وحده في التصرف بها وعلى مسؤوليته مباشرة. وقد انار ذلك مباشرة زوبعة كبيرة من الإنتقاد وجهها الكونغرس إلى روبرت غبتس مدير الس ـ آي ـ أيه (CIA) الذي اتهم بأنه قدم معلومات مضللة ذلك لأن التقاير التي ارسلت إلى الكونغرس قد اكدت ما جاء في الصحف بأن «كثيراً من موظفي البنك في روما يعلمون بفعاليات فرع البنك في أطلنطا، وحتى ان قسماً من القروض للعراق قد صودق عليها في روما؟[81] كما اكد الحاكم (القاضي مارتن شوب) بأن وثائق السي ـ آي ـ أيه التي استلمها تقدم دليلاً واضحاً في تورط المكتب الرئيسي للبنك في روما وقد طلب القاضي تعيين مدعي خاص للتحقيق في القضية وهذا ايضاً ما طلبه(بل كلنتون) مرشح الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية (الذي أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد) لقد

وصلت الفضيحة إلى ساحة معركة انتخابات رئاسة الجمهورية واتهم الحزب الديمقراطي ادارة جورج بوش بإعطاء الدعم لصدام وتقويته بل وخلفه واظهاره للوجود كما قال(روس بيروت) المرشح المستقل لانتخابات رئاسة الجمهورية وهيؤوه لغزو الكويت وحدوث الكوارث التي حلت بالعراق وبالمنطقة.

الفضائح في بريطانيا (شركة ماتريكس تشرشل):

لم يقتصر النظام في اعماله غير المشروعة على الولايات المتحدة فقط وإنما امتد إلى بلدان كثيرة خاصة منها الأوروبية حيث اسس شركات واجهة تعمل سراً باسمه باستعمال كل الطرق والوسائل غير القانونية للحصول على السلاح والتقنية العسكرية والمعدات اللازمة لصنع السلاح مثلما ثارت ضجة على اثر فضيحة في اميركا فقد ثارت اخرى مماثلة لها حول قضية التسلح للنظام العراقي في بريطانيا الأمر الذي ادىٰ إلى بدء التحقيقات في اسباب خرق القوانين والسماح لمثل هذه المخالفات بالحدوث، ولقد ثارت الضجة حول تسليح العراق بواسطة ماتريكس تشرشل التى يملكها نظام بغداد والتي تم اغلاقها فيما بعد وقد تبين انه ربما اشترك في تسهيل ذلك بعض الوزراء القدماء الذين حاولوا عرقلة التحقيق مع هذه الشركة. لقد كثرت الأدلة الىٰ درجة ربما يكون جون ميجر رئيس الوزراء احد المتورطين بمعرفة بيع الأسلحة عندما كان يشغل وزارات اخرىٰ سابقة، لقد رفض رئيس الوزراء الإفصاح عما إذا كان يعلم بمثل هذه المخالفات. واتهم زعيم حزب الأحرار الديمقراطيين (بادي شداون) رئيس الوزراء بأنه كان يعلم بإرسال معدات وأجهزة ومكائن للعراق لأغراض عسكرية ولكونه عضواً في لجنة الدفاع فقد تسلم رسالة سرية بتاريخ ٢١ حزيران عام ١٩٩٠ من وزير الصناعة (نيكولاس ردلى) يخبره فيها حول الطرق التي خرقت بواسطتها المقاطعة المفروضة على بيع السلاح للعراق ويطلب تحقيقاً اكبر في شروط المبيعات للسلاح للأغراض الدفاعية كما اثار الجناح اليساري لحزب العمال دور مارغريت تاتشر وابنها المليونير (مارك) الذي ربما ساعدته والدته بحكم منصبها على تجارة الأسلحة وبأن يرسل المعدات العسكرية إلى

العراق بواسطة شركته في تكساس كما اشار إلى دروها كرئيسة وزراء سابقة السير دافيد ستيل (مسؤول الشؤون الخارجية في حزب الأحرار الديمقراطيين) وطلب منها بأن تعطي الأدلة إلى القاضي (سكوت) الذي يرأس هيئة التحقيق التي تشكلت مع ارسال الأوراق المتعلقة بذلك ولكن الذي تخشاه المعارضة هو ان نتائج التحقيق أو شروطه ربما لم تُطبّق، ان الوثائق التي ظهرت في محكمة «اولد بيلي» جعل اعضاء البرلمان على مختلف احزابهم يهتمون في الموضوع ويقومون بدراسة الملفات وإن كثيراً من الوزراء وبضمنهم مستر ميجور ربما كان قد خدع البرلمان بالإهمال أو بالتعمد حول خرق نظام المقاطعة ضد العراق، وقد اشارت الوثائق إلى ان مسز تاتشر اكدت على تصديق أي قرار من قبلها شخصياً قبل ان يطبق في تخفيف المقاطعة وقد كتب وليم كلارك، وزير التجارة حينئذٍ، في تشرين الثاني عام ١٩٨٨، إلى وليم ولد غريف الوزير في وزارة الخارجية: «إنني اعلم بأنه كلما اتفقنا عليه يحتاج إلى موافقة ومصادقة رئيسة الوزراء وارسل نسخة من ذلك إلى رئيسة الوزراء قد وافقت الحكومة على تخفيف الشروط بعد شهر واحد (على تخفيف المقاطعة)[19] . لقد حدث جدال ونقاش كبير، حول حصانة الوزراء في مثل هذه الحالات في خرق القوانين التي ربما تكون اجرامية حول موضوع شركة ماتريكس تشرشل، حصل ذلك بين محامي الحكومة الذين يؤيدهم محامون مستقلون ووزير الظل للتجارة (روين كوك) حيث ذكر بأنه لا توجد شهادة حصانة للمصلحة العامة في الحالات التي تكون اجرامية وقد علق احد الوزراء الأربعة المتعلقين بهذا الموضوع (مايكل هسلتاين) بأنه يرى الإدعاء العام انه بالإمكان عدم عرض الوثائق على المحكمة لدعم شهادة الحصانة الوزارية وحتى اقل من شهر لغزو الكويت عقد اجتماع سري يطلب من رئيسة الوزراء ترأسه دوغلاس هيرد وزير الخاجية في ١٩ تموز عام ١٩٩٠ بناء على الضغوط الممارسة من قبل وزارة الدفاع ووزارة التجارة والصناعة لتخفيف القيود على تصدير المعدات لصناعة الأسلحة للعراق، وقد حضر هذا الإجتماع مستر كلارك (عن وزارة الدفاع) ووليم ولد غريف (من وزارة الخارجية في ذلك الحين) ولورد ترافغارت ممثلاً لوزارة التجارة والصناعة ولم يحضر مستر ميجور

هذا الإجتماع[20] وقد اقامت دائرة الجمارك والمكوس البريطانية الدعوى على مديري شركة متريكس تشرشل البريطانية التي يملكها النظام العراقي وكانت التهم تتركز في ان المدراء الثلاثة للشركة التي مقرها في (كوفتيري) في انكلترا خانوا ثقة وزارة التجارة عندما عملوا على اخفاء حقيقة ان الآلات المعدة للتصدير كانت للاستخدام العسكري وبالتالي فإن هذا يعد خرقاً لقواعد التعامل التجاري مع العراق التي وضعت عام ١٩٨٥ التي تمنع تصدير مواد فتاكة الىٰ الطرفين في الحرب الإيرانية العراقية، والمديرون المتهمون في القضية هم (بول هندرسون) المدير الاداري السابق في (ميتركس تشرشل) و(تريفور ابراهام) المدير المالي السابق للشركة و(بيتر الن) مدير المبيعات سابقاً واستبعد من الملاحقة مدير رابع هو (مارك غونريدج) مدير التصدير الذي ادلىٰ بشهادته اما المحكمة في الأسبوع الماضي[21] وقيل ان ذلك عائد لكون غونريدج كان عميلاً للاستخبارات البريطانية وقد زعم هندرسون كذلك بأنه بعمل لجهاز الاستخبارات ايضاً.

فشل الادعاء بسبب علم الحكومة:

لقد انهارت قضية الإدعاء بعد ظهور ادلة ووثائق اضافة إلى شهادات ادلى بها وزير التجارة السابق (الن كلارك) وموظفين رسميين آخرين عملوا في وزارة التجارة والصناعة ايدت ما جاء في هذه الوثائق من ان الحكومة البريطانية كانت على علم بأن صادرات (ميتركس تشرشل) إلى العراق كانت تذهب إلى مصنع للذخائر في العراق.

وأقر الوزير كلارك بأنه كان يطلب من المصدرين ان يركزوا على الجانب المدني لاستخدامات هذه الأجهزة كما انه انكر هذا الوزير بأنه قد ساعد المصدرين على صيغة يتجنبون بها تعطيل حصولهم على رخص للتصدير لموادهم حساسة، ولقد اقر كلارك سابقاً انه كان على علم بأن شركة (ميتركس تشرشل) كانت تصدر (معدات لصنع الأدوات) إلى العراق والتي اسهمت في صنع الذخائر الحربية مبرراً. ذلك بأن القيود التي وضعت على الصادرات الى ايران والعراق لم تساعد على تنمية التجارة وزيادة حجم الصادرات في بريطانيا[22].

لا شك في إن مساعدة وزير التجارة هذا(وهو خارج من الحكم الآن) له اثر كبير في الصادرات إلى العراق وتنمية ترسانته العسكرية. ان النظام العراقي لا يتردد في صرف اموالاً طائلة من اموال الشعب العراقي عن طريق دفع رشوات أو عمولات لغرض تحقيق مآربه في التبذير والتقصير وتحقيق هدف واحد هو السلاح والتسلح وشراء وسائل القتل الدمار وتأسيس صناعة الموت.

تحقيقات القاضي سكوت حول تصدير الأسلحة للعراق قبل حرب الخليج الثانية:

لقد أثار موضوع الحصول على السلاح وتصديره من بريطانيا للعراق خلافاً للقواعد التي وضعتها الحكومة بشأن منع تصدير السلاح لكل من العراق وايران خلال الحرب العراقية الإيرانية، ضجة كبيرة في بريطانيا وناقش هذا الموضوع البرلمان البريطاني الأمر الذي ادىٰ إلى تشكيل هيئة تحقيق برئاسة قاضي المحكمة العليا سكوت وقد قررت الطلب من رئيس الوزراء جون ميجر ورئيسة الوزراء السابقة البارونة تاتشر وغيرهم من الوزراء ووزير الدولة للشؤون التجارية الن كلارك والحصول منهم على ادلة فيما يتعلق بالتحقيق حول موضوع الأسلحة للعراق. وهؤلاء سيكونون من بين عشرات الشهود بينهم موظفون مدنيون وتجار ممن ستوجه اليهم اسئلة عندما يبدأ التحقيق في شهر مايو ١٩٩٣ ويعتقد القاضي سكوت بأنه ليس هناك ما يجعله يعتقد بأنهم سيرفضون الحضور بالرغم من انه لا يملك سلطة الاستدعاء. إلّا ان مكتب رئيس الوزراء افاد الليلة الماضية (٣٠ مارس، ١٩٩٣) بأن مستر ميجور سيكون سعيداً للإدلاء بشهادته علناً، وبهذا سيكون اول رئيس للوزراء يعطى شهادة علنية لهيئة تحقيق قضائية مستقلة.

إن وزيراً سابقاً في وزارة الخارجية السير ريتشارد لوس سيكون أول من توجه إليه الأسئلة حول معرفته بالشركات البريطانية التي ساعدت العراق على التسلح قبل حرب الخليج الثانية.

لقد قال القاضي سكوت بأن هدفه الرئيس هو معرفة مدى معرفة الحكومة

واشتراكها في موضوع التصدير للعراق خلافاً للقواعد الرسمية أو قانون تنظيم التصدير.

إن التحقيق حول الجرائم المشتبه بها هي من اختصاص الشرطة أو سلطات تحقيقية أخرىٰ. وقد وعد القاضي بأن التحقيق والإستجواب سيجرى علنا ما لم يكن هناك ما يمنع من امور تتعلق بأمن الوطن. لقد سلّمت هيئة التحقيق للقاضي سكوت حوالي ٧٠,٠٠٠ صفحة من الوثائق من الدوائر الحكومية والمؤسسات الأمنية وان الإستجوابات الشفهية ستكون لغرض توضيح بعض النقاط ولربط الثغرات والسماح لشهود للدفاع عن انفسهم.

لقد قال القاضي سكوت انه لم يقرأ ما يشير إلى الشك في تورط مارك تاتشر نجل رئيسة الوزراء السابقة بتجهيز العراق بالسلاح. كما انه اشار ايضاً إلى انه سوف لن يطلب التحقيق اكثر حول وفاة الصحفي جوناثان مويل المختص بشؤون الدفاع الذي وجد ميتاً في غرفته بأوتيل في مدينة سانتياغو(عاصمة شيلي) في مارس ١٩٩٠ كذلك حول المهندس غوردن غلاس الذي يعمل بشركة ماتريكس تشرشل والذي توفي بعد الهجوم عليه في شارع في بغداد من مايس من السنة الماضية (١٩٩٢) وان كلا الحالتين للوفاة مرتبطة بتجارة السلاح البريطانية مع العراق، ورأى القاضي ان السبب في عدم التحقيق لأن ذلك سوف لا يضيف شيئاً أكثر!

إن الأحزاب المعارضة سيطلب منها رأيها في امور تتعلق بضبط التصدير والسيطرة عليه وعلى الإجراءات المتعلقة به، وقد رحب حزب العمال البارحة باقتراح القاضي الا ان الدكتور ديفيد كلارك وزير الدفاع الظل في حزب العمال قال بأن بعض الوثائق المتعلقة بالموضوع قد تم تدميرها من قبل وزارة الدفاع وانها كذلك تمتنع من اعطاء بعض الوثائق وكما قال: فإن هذا الرفض في بيان الحقيقة ما هو إلاّ خزي وعار واهانة لهؤلاء الذين حاربوا وماتوا خلال حرب الخليج.

لقد تحركت الحكومة بسرعة لإقامة هيئة تحقيق في نوفمبر ١٩٩٢ بعد ان

فشل الإدعاء في موضوع المحاكمة بقضية شركة ماتريكس تشرشل بعد ان استمعت المحكمة بأن الحكومة كانت تعرف وعلى اطلاع في موضوع تصدير المكائن التي تصنع الأجهزة والأدوات والتي استعملت في صنع العتاد للترسانة العسكرية العراقية. وعلى اثر ذلك فقد اطلق سراح ثلاثة مدراء للشركة المتهمين بالإحتيال على نظام التصدير[23].

التحقيق مع كبار المسؤولين: لقد نشر الكاتب سيان أوتيل تقريراً في صحيفة الديلي تلغراف في ٢٩ تموز ١٩٩٣ بأن التحقيق للقاضي سكوت حول مبيعات السلاح إلى صدام حسين خلال وبعد الحرب الأيرانية العراقية قد تأجل إلى ما بعد اجازة الصيف وفي هذا التقرير يظهر الكاتب ما تم انجازه من خلال التحقيقات التي اجرتها هيئة القاضي سكوت واستجواب الشهود حول موضوع تصدير الأسلحة الى صدام وكان من ابرز هؤلاء بعض كبار المسؤولين في الحكومة البريطانية. فبعد ٢١ يوماً من سماع الأدلة في بناية قرب قصر بكنجهام وقع اللوم على تسعة وزراء حول القضيّة. لقد اقترح لورد هاوي بأن يكون هذا الإجراء سرياً بالرغم من انه ادان صدام بانتهاكه الصارخ لحقوق الإنسان وأنه أكد على اخفاء اجراءات التصدير لما فيه من مخالفة لمبادىء حقوق الإنسان والتعاون للتأكيد على احترامها، وقد انكر الوزراء وجود اي تغيير في هذه السياسة امام البرلمان. وقد اغتاظ القاضي اللورد سكوت من محاولة تملص الشهود واتهم الموظفين والوزراء بإدلاء شهادات مضللة.

وها هي بعض الشخصيات التي جاء ذكرها في مثل هذه التحقيقات:

١ ـ لورد هاوي: وزيرالخارجية البريطانية في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩.

- عمل على حث مجلس الوزراء عام ١٩٨٤ بتسريب «قواعد التصدير» بدلاً من اعلانها امام البرلمان.

- وعند إرخاء القواعد والعمل بها طلب ان يكون ذلك سرياً وعند اجابته لرسائل من نواب البرلمان ادعىٰ بأنهم لم يغيروا سياستهم في موضوع التصدير.

ـ أوصى في عام ١٩٨٨ بأن الشخص العراقي الذي قاد حملة مشتريات الأسلحة يجب ان يحصل على فيزا للدخول إلى بريطانيا.

٢ ـ لورد تريفغارت: وزير بوزارة الدفاع (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)، تجارة الصناعة لشؤون الدفاع (١٩٨٩ ـ ١٩٨٩) ويشغل الآن مدير شركة.

ـ واتفق مع مستر الن كلارك ومستر وليم ولد غريف سراً على تخفيف قيود التصدير للعراق في عام ١٩٨٨.

ـ علم في عام ١٩٨٨ من خلال تقارير الإستخبارات بأن شركة ماتريكس تشرشل تعيد تصدير ادوات المكائن التي تشتريها إلى العراق «لإقامة معامل لأنتاج صواريخ وقنابل بكميات كبيرة» ولكن وافق على تصديرها بناء لعى نصيحة موظفين.

ـ بالرغم من انه علم باتصال ضابط في الجيش الأردني بالوزارة وطلبه توجيه صفقة من الأسلحة إلى العراق فلم تتخذ اية خطوة لإيقاف الصادرات إلى الأردن.

٣ ـ وليم ولد غريف: وزير في زوارة الخارجية ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ والآن يمثل حامل اختام الملك لدوقية لانكستر في مجلس الوزراء.

ـ وافق في ١٩٨٨ على تخفيفه قيود التصدير للعراق ولكنه استمر بالإدعاء في رسائله للنواب بأن السياسة «لم تتغير».

ـ وافق المستر ميجر على زيارته للعراق عام ١٩٨٩ عندما كان وزيراً للخارجية لتعرض زيادة مبيعات الأسلحة للعراق ولكنه قال ان سجل انتهاك حقوق الإنسان ربما يمثل مشكلة (على القارىء ان يفكر بزيارة هذا الوزير إلى العراق جدياً).

٤ ـ جون ميجر: وزير الخارجية عام ١٩٨٩ ثم اصبح وزيراً للمالية وبعدها رئيساً للوزراء.

- في تشرين الأول عام ١٩٨٩ قرب انتهاء الفترة التي كان فيها وزيراً للخارجية كانت هناك نية له بزيارة بغداد لأسباب تجارية وان هذه الخطة قد درست بالرغم من سجن فيرزاد بازرفت، الصحفي البريطاني مع مواطنين بريطانيين.

٥ - دوغلاس هيرد: وزير الداخلية ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وزير الخارجية من ١٩٨٩ حتى الوقت الحاضر.

- في سنة ١٩٨٨ وبناء على نصيحة الوزارة منح فيزا زيارة (سمة زيارة) إلى الدكتور صفاء الحبوبي الوكيل العراقي المسؤول في تطوير صناعة التسليح العراقية.

٦ - ألن كلارك: وزير للتجارة (تجارة الصناعة للشؤون الدفاعية) ١٩٨٦ -١٩٨٩، وزير للأمور الدفاعية في وزارة الدفاع ١٩٨٩ - ١٩٩٢ لقد كان الدليل الذي ادلى به هو السبب في انهيار المحاكمة عام ١٩٩٢ في موضوع الشركة ماتريكس تشرشل.

- وافق على تصدير ادوات واجهزة للدفاع إلى العراق بالرغم من نصيحة الضابط العسكري المقدم ريجارد عليز بروك العضو في لجنة دراسة العواقب الأمنية من تصدير الأسلحة. لقد قال بأنه قد اخبر في عام ١٩٩٠ ان الوزير الجديد كان يوافق على بيع كثير من اسلحة الدفاع ولم يكن بالضرورة إن يوافق على نصيحة لجنة الأمن بأن مبيعات خاصة لا تصدر وانه كان متحمساً لبيع الأسلحة. وقد ناقش بشكل ملح على ازالة منع التصدير بعد وقف اطلاق النار عام ١٩٨٨ وهو فعلاً وافق على تخفيف قيود قواعد التصدير. (ما هي اسباب هذا الدفاع الحار؟)

٧ - سير باتريك ماهيو: مدعى عام ١٩٨٧ - ١٩٩٢، وزير شمال ايرلندا ١٩٩٢ إلى الوقت الحاضر.

- اتهم النائب السابق المحافظ سير هال ميللر سير ماهيو بأنه حاول في السنة الماضية من منعه من ابلاغ المحكمة في محاكمة شركة ماتريكس تشرشل بأن الوايت هول(الحكومة) كانت تعلم حول عزم العراق لبناء «المدفع الضخم» قبل سنتين من مصادرة الأجزاء التي تتعلق به في عام ١٩٩٠ وقد ظهر سير باتريك في جلسة طارئة للتحقيق وانكر ما نسب اليه من مزاعم سير هال.

٨ - نورمان لامونت: وزير في وزارة الدفاع(لشؤون التحميلات الدفاعية) ١٩٨٥ - ١٩٨٦. وزير المالية ١٩٩٠ - حزيران ١٩٩٣.

- لقد لعب دوراً مهماً خلال عام ١٩٨٦ في تأمين دور بريطاني لبناء مصنع الصواريخ اكزوزيت في العراق بالرغم من خشية وزارة الخارجية في ان هذه الصواريخ ربما تؤدي إلى هجمات اكثر على السفن الغربية في الخليج.

٩ - السيدة تاتشر: رئيسة الوزراء ١٩٧٩ - ١٩٩٠.

- بالرغم من ان الحكومة البريطانية لديها معلومات وتقارير الإستخبارات في عام ١٩٨٤ بأن الأردن كان يحول الأسلحة الى العراق فإن مسز تاتشر قد وقعت صفقة دفاعية للأردن بقيمة ٢٧٠ مليون باون مع الملك حسين عام ١٩٨٥ [24].

وربما يتساءل القراء، عند الإطلاع على تفاصيل هذه الفضائح سواء كانت في انكلترا أو في اميركا أو غيرها من البلدان الأخرى، على المدى التي وصلت اليه التأثيرات الصدامية عبر العراق غير المشروعة واللااخلاقية ومن خلال الرشاوى والإحتيالات والعمولات في سبيل بناء الترسانة العسكرية لتدعيم صناعة الموت وماكنة الدمار في العراق سواء في الداخل أو الخارج.

الفضائح وحقيقة النظام في العراق:

لقد اوضحت التحقيقات لهذه الفضائح سواء على صفحات الصحف العالمية أو في قاعات المحاكم أو في المجالس النيابية والتشريعية ولجان التحقيق فيها أو على لسان الإدعاء العام واظهرت على الملأ وأمام العالم الشبكات الدولية التي صنعها النظام في بغداد للسلاح والتسلح وصناعة الموت والتي دعمت هذا النظام وهي اقل ما يمكن ان توصف به انها شبكة وحلقات الفساد والإجرام والإحتيال والخداع وان هذا النظام جزء لا يتجزأ منها بل هو الأساس والرأس المدبّر لكل هذه المخالفات القانونية لا شك ان العرض السابق وما جاء في التحقيقات والمحاكمة تظهر بوضوح امام الرأي العراقي والعربي والعالمي مدى تورط النظام العراقي في الخيانة من خلال شراء الأسلحة على حساب قوت الشعب العراقي وغذائه بالأضافة إلى سلوك الطرق الإجرامية التي تكتنفها مستنقعات الغش والإحتيال والخداع التي اتبعها نظام صدام في تزوير وتغيير القروض والحصول عليها وإخفاء اهدافها. اضافة الى ذلك لا بد ان يأتي اليوم الذي يرفع الستار عن اللصوص والسراق من مسؤولي العصابة في بغداد والذين كانوا يستجدون الرشاوى[1] باسم (العمولات) غير المشروعة وتسهيل وسائل السلب والنهب واللااخلاقيات للنظام في بغداد بتبذير اموال الشعب العراقي المغلوب على امره وحرقها في تدمير البلاد والعباد. كما انه تكشف كذلك عن مقدار حرص الإدارة الأميركية في عهدي ريغان وبوش على الحفاظ على طاغية النظام وعلى بقائه في كرسي الحكم والتسلط على رقاب ابناء الشعب بالرغم من الفساد الذي يغطيه وبطانته العفنة من الجلاوزة المجرمين من اعلى رؤوسها إلى

---

(١) أذاعت محطة الأذاعة البريطانية الدولية (بي - بي - سي) الساعة ١٢ من يوم الثلاثاء الموافق ٩/ ٣/ ١٩٩٣ تصريحاً لمقرر هيئة الأمم المتحدة الخاص بدارسة حقوق الإنسان في العراق، قال فيه: «إن حكومة صدام حاولت رشوتي وأعضاء اللجنة ليس بالمال فقط بل بوسائل يأنف الإنسان من ذكرها». «المقرر الخاص هو فإن ديرستول وزير خارجية هولندا الأسبق وكان في زيارة لدراسة انتهاك كانت حقوق الإنسان في العراق مبعوثاً للأمم المتحدة).

اخامص اقدامها، اضافة إلى ذلك عدم الأهتمام بحقوق ابناء الشعب العراقي بالرغم من معرفة الإدارة الأميركية بخرق صدام لحقوق الإنسان باستعمال الإرهاب والقمع والظلم والتعذيب المستمر ضده وليس هناك من شك في ان الحكومات التي تتعامل مع مثل هذا المجرم الطاغية المنغمسة يده بدماء الشعب العراقي، أو تدعمه بأي شكل من الأشكال لا بد وان تكون شريكاً له في الجريمة والإعتداء على حقوق الإنسان العراقي واضطهاده.

هوامش الفصل الرابع

(1) هيرالد تريبون الدولية، ٣٠ نيسان، ١٩٩٢.

(2)، (3)، (4) صحيفة الغارديان، ٢ مايس، ١٩٩٢ مقال بعنوان: «صدام - غيت وجورج بوش» للكاتب سيمون تزدول.

(5) نفس المصدر السابق.

(6)، (7) صحيفة الاندبندنت اللندنية وصحيفة الغارديان، ٢٩ مايس، ١٩٩٢.

(8)، (9) فايننشال تايمز ٣ حزيران، ١٩٩٢.

(10)، (11) صحيفة الحياة الدولية ٣ أكتوبر، ١٩٩٢.

(12) صحيفة الحياة الدولية ٢٩ أيلول، ١٩٩٢.

(13)، (14)، (15)، (16) فايننشال تايمز ١٩ أكتوبر، ١٩٩٢.

(17) هيرالد تريبون ٩ تموز ١٩٩٢.

(18) فايننشال تايمز ٨ أكتوبر، ١٩٩٢.

(19)، (20) صحيفة الغارديان ١٢ نوفمبر ، ١٩٩٢.

(21)، (22) صحيفة الحياة الدولية ٧ نوفمبر، ١٩٩٢.

(23) صحيفة الاندبندنت اللندنية في ١ نيسان، ١٩٩٣.

(24) صحيفة الديلي تلغراف اللندنية ٢٩ تموز، ١٩٩٣ مقال بعنوان: «تسعة وزراء يقع عليهم اللوم حول تصدير أسلحة للعراق».

الفصل الخامس
أسباب العلاقات الخفية بين أميركا وصدام

الاعتماد المتبادل بين صدام والأميركان:

في عام ١٩٨٤ أرسلت وزارة الخارجية الأميركية مذكرة إلى جورج بوش (نائب رئيس الجمهورية آنذاك) والذي كانت آراؤه نافذة ووراء القرارات التي تتخذ في واشنطن وكانت المذكرة واضحة إذ أوضحت: «بأن الحرب بين إيران والعراق تؤثر مباشرة على مصالحنا الحيوية، وبالرغم من أن السياسة منعت بيع المواد والأجهزة العسكرية مباشرة للعراق. . . وأن النصر لأي جانب له عواقب في عدم استقرار المنطقة. . . لذلك يجب أن نبحث عن الوسائل التي ترفع من عزيمة العراق وتزيد من قوته» ووصفت إيران بأنه الطرف العنيد[1].

لقد بدأ استمالة العراق بالخفاء بشكل أشد قبل عام ١٩٨٤ فقد بدأ منهج الاعتمادات والقروض من عام ١٩٨٣، وكما أظهر تقرير المحقق سيمور هرش أن ريغان بدأ في مساعدة النظام في بغداد وتزويده بالمعلومات الاستخباراتية عام ١٩٨٨ وكانت هذه المعلومات على جانب كبير من السرية وقد استمرت هذه المساعدات دون انقطاع بالرغم من انتهاء الحرب الايرانية ـ العراقية عام ١٩٨٨ حيث كانت السبب الأساس في تقديم هذه المساعدات. وقد أدى الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس بوش برقم (٢٦) الصادر من مجلس الأمن القومي في تشرين الأول عام ١٩٨٩ إلى تعزيز العلاقات وأمر في «تحسين الروابط السياسية والاقتصادية» مع صدام ولها الأسبقية حسبما جاء في أمر رئيس مجلس الأمن القومي[2].

لقد اتخذ الدعم أشكالاً عدة في سنوات الثمانينات وقد كانت ترتبط بتمديد اعتمادات قروض الولايات المتحدة التي تقدر ببلايين (مليارات) الدولارات وهذه القروض بواسطة مؤسسة ضمان السلع وبنك الاستيراد والتصدير الأميركي ومنح الاجازات من وزارة التجارة لبيع التكنولوجيا والأجهزة الأميركية ذات الطبيعة العسكرية ولكن ذلك لا يشمل ظاهرياً شراء الأسلحة[3].

لقد كان في مقدمة الدعم للنظام العراقي هو السماح للبنوك التي يتعامل معها مثل بنك ديل لافور الايطالي (فرع أطلنطا) بإعطاء القروض له إضافة إلى القروض والمساعدات الأميركية، إن التأييد والتستر على المعاملات السرية كان لا يخلو من طرق حثيثة. لقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) وروبرت غيتس الذي أصبح يشغل منصب المدير فيها في فترة رئاسة جورج بوش على علم تام بالشبكات والحلقات التي تتحرك لمصلحة النظام في العراق للحصول على الأجهزة العسكرية ونقلها بشكل سري خفي دون أن يثير ذلك أية مشكلة أو اعتراض من قبل السي. آي. إيه بالرغم من علمها بذلك.

لقد كان يتم دعم الادارة الأميركية لصدام بطرق كثيرة منها التغاضي وإغماض العيون عن عمليات البنك الإيطالي ديل لافور وبالرغم من مخالفته وخرقه للأنظمة والقوانين المرعية المصرفية للولايات المتحدة والتحويل والتصرف غير المشروع في تجارة الأسلحة الذي كان جزءاً لا يتجزأ من فعاليات هذه البنوك[4].

إن محاولات النظام العراقي كانت تتفق مع رغبات وزير الخارجية الأميركية والأمر الذي وقعه بوش وأصدره من مجلس الأمن القومي برقم ٢٦ كما قام جيمس بيكر بالتدخل شخصياً مؤيداً من قبل نائبه إيغلبرغر لكي يضمن استمرار مؤسسة ضمان السلع وبنك التصدير والاستيراد بمنح القروض للعراق حتى عام ١٩٩٠ بالرغم من وجود الأدلة لدى الحكومة من أن النظام العراقي استعمل ملايين الدولارات من القرض المرتبطة ببرنامج المساعدات الغذائية في وزارة الزراعة الأميركية بشكل غير صحيح ومخالف للقوانين وبمساعدة البنك

الإيطالي في أطلنطا للحصول على أموال لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية. بالرغم من هذه الفضائح وبالرغم من معرفة جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركية بذلك فإنه أعاد التأكيد لطارق عزيز وزير خارجية النظام في تشرين أول عام ١٩٨٩ بأن هذه الاعتمادات والمساعدات ستستمر.

حلقات الاتصال الأميركي مع صدام:

إن الوثائق والمذكرات التي ذكرت بعضها سابقاً حول تقديم كل أنواع العون والمساعدات للنظام العراقي تشير إلى سعي الرئيس بوش ووزير خارجيته إلى إقامة علاقات حميمة وتعاون وثيق مع صدام. إن بعض هذه الوثائق على شكل مذكرات تحمل توقيع وزير الخارجية والبعض الآخر تعليمات الرئيس بوش وأمره الصادر من مجلس الأمن القومي الذي ذكرناه سابقاً بإعطاء صدام الأولوية في تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية. إن قراءة الوثائق تشير إلى أن «هناك ثلاثة أشخاص مكلفين بشكل أساسي من قبل صدام بالعمل على تطوير وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد بوش ويمكن إطلاق لقب «رجال أميركا في العراق» على هؤلاء بالأشخاص الثلاثة وهم طارق عزيز نائب رئيس الوزراء حالياً ووزير الخارجية قبل وخلال الاحتلال (الكويت)، نزار حمدون نائب وزير الخارجية وحسين كامل المجيد زوج ابنة صدام والمسؤول عن الانتاج الحربي في العراق خلال السنوات الماضية»[5].

وبعد شهر من اللقاء الذي تم بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركية وطارق عزيز قام الأول بكتابة مذكرة مؤرخة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ حول العلاقات الأميركية ـ العراقية جاء فيها: [6]

١ ـ إن رجال المال والأعمال والتجار والوزراء المسؤولين عن الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية هم أكثر المتحمسين لتطوير العلاقات بين بغداد وواشنطن وقد أبلغ حسين كامل المسؤولين الأميركيين بأنه «يريد أن يلعب الأميركيون دوراً أساسياً في تطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية في العراق».

٢ ـ تشير مذكرة جيمس بيكر إلى أن العراقيين طلبوا عن طريق ملحقهم العسكري في واشنطن شراء معدات تكنولوجية أميركية متطورة صالحة للاستخدام العسكري والمدني على السواء.

إن الادارة الأميركية تعتمد اعتماداً كبيراً على طارق عزيز في نظام صدام حسبما ظهر من إحدى الوثائق التي كشفت عن قلق جورج بوش عليه عندما كان نائباً لريغان عام ١٩٨٦ حيث أن بوش قد حذر في أحد الاجتماعات المغلقة من أن وضع (طارق عزيز) أصبح مهدداً بعد كشف فضيحة (إيران ـ غيت) والتي اتضح من خلال المعلومات فيها إمداد أميركا لإيران بالسلاح وبالتالي فإنها أدت إلى غضب صدام الشديد على الاتصالات الأميركية ـ الأيرانية. وهذا القلق لجورج بوش يؤيد قول المطلعين في أن طارق عزيز هو أحد أصدقاء أو وكلاء أميركا في العراق.

السياسة الأميركية ودور نزار حمدون:

لقد شرحنا سابقاً كيف أن نزار حمدون باتصالاته مع اللوبي الأميركي الصهيوني استطاع أن يحقق الكثير للنظام العراقي، فبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين أميركا والنظام عام ١٩٨٤ عملت حكومة الولايات المتحدة على رفع اسم النظام من قائمة «الدول الإرهابية» عام ١٩٨٥ وكانت أهم ميزة لهذه العلاقات في عهد ريغان هو مواجهة إيران ومحاولة القضاء على الحكم الإسلامي في إيران، فمنذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨ بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت الولايات المتحدة:

(١) تزود النظام العراقي بمعلومات وأسرار الأوضاع السياسية والعسكرية الإيرانية وقد كانت تعقد في هذا المجال الاجتماعات السرية الأميركية ـ العراقية على مستويات مختلفة (للتنسيق والتشاور وتبادل المعلومات) حول طرق مواجهة (الخطر الإيراني).

(٢) تجهز النظام العراقي سراً بمعدات أميركية صالحة للإستخدام العسكري.

(٣) تساعد على منح قروض بمئات الملايين بل بالبلايين من الدولارات (كما بينا سابقاً) لشراء منتجات زراعية ولكن قسماً كبيراً منها حوّل لشراء أسلحة وتطوير أخرى.

(٤) لعب روبرت غيتس الذي عمل نائباً للمدير ثم مديراً (للسي. آي. إيه) دوراً مباشراً بتزويد النظام العراقي معلومات «مهمة» عن التحركات العسكرية الإيرانية. في الحقيقة إن هذا الأخير لعب دوراً كبيراً في مساعدة النظام فقد كان يزور بغداد ويجتمع مع برزان التكريتي عندما كان مديراً للأمن في بغداد[7].

الاتصالات في عهد إدارة بوش والانحياز الأميركي:

بالرغم من الاتصالات كانت مستمرة مع بوش عندما كان نائباً للرئيس في عهد ريغان بعد كانون الثاني عام ١٩٨٤ إضافة إلى (اطلاع) جورج بوش على ما يجري في العراق عندما كان مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من كانون الثاني عام ١٩٧٦ إلى ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٧٧، فقد كان لجورج بوش أثر كبير في ترتيب الأمور السياسية وربما الدكتاتورية في العراق وحتى القضاء على كل حركة تعتبرها الولايات المتحدة ضد مصالحها كما سيأتي شرحه فيما بعد. أما بعد عام ١٩٨١ فيكاد جورج بوش أن يكون القول الفصل في أمور إدارة الرئيس ريغان إلى أن أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٨ ولقد حصل أول اتصال بين الادارة الأميركية برئاسة جورج بوش والنظام العراقي الذي يمثله نزار حمدون في ١٤ مارش ١٩٨٩ مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركية وبناءً على طلب بيكر أعد أحد مساعديه بول هار مذكرة (سرية) عن العلاقات مع العراق بعد الاجتماع مع حمدون وتبين هذه المذكرة ما يلي:

١ ـ أن نزار حمدون يعتبر من الوسائل المهمة للاتصال بالعراق على أعلى المستويات وسيطلب توثيق العلاقة بين بغداد وواشنطن.

٢ ـ العراق لديه جيش قوي واحتياطات تغطية هائلة في (منطقة حيوية

لمصالح الولايات المتحدة) وهو الشريك الثاني التجاري للولايات المتحدة في العالم العربي ويستورد بقيمة مليار دولار منتجات زراعية سنوياً وقد عقد (العراقيون) اتفاقات مع شركات (نفط أميركية) بشروط ملائمة لهذه الشركات (بأسعار زهيدة) والعراق يرغب في تطوير علاقات التعاون مع الولايات المتحدة في مجالات كثيرة.

٣ ـ من مصلحة الولايات المتحدة تطوير وتحسين العلاقات مع بغداد ويجب ألا يمنع ذلك إيواؤه بعض «الارهابيين» الفلسطينيين وتطوير برامجه لإنتاج صواريخ أرض ـ أرض والأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والتدخل في شؤون لبنان وتحريك نزاعه الحدودي مع الكويت. وذلك كله يجب ألا يمنع الادارة الأميركية من تطوير العلاقات مع العراق!!! كما يجب إبلاغ ممثل صدام (نزار حمدون) بذلك والتأكيد على الأهمية القصوى لهذه العلاقات ومعالجة المواضيع التي يختلف عليها ضمن إطار الحرص على تحسين العلاقات. وبعد الاتفاق مع حمدون على تطوير وتحسين العلاقات عقدت خلال عام ١٩٨٩ سلسلة من اللقاءات عراقية ـ أميركية في واشنطن ونيويورك وبغداد وجنيف وباريس على مستويات مختلفة بشكل سري أو علني وكان أهمها اللقاء الذي تم بين طارق عزيز من تشرين الأول عام ١٩٨٩ (الذي سبق أن ذكرناه) وبين جيمس بيكر حيث وافقت واشنطن خلاله على تقديم قروض بملايين الدولارات كان المفروض فيها أن ترصد لشراء مواد غذائية للشعب العراقي[8].

موقف بيكر من الديكتاتور صدام وزيارة المنظمة الصهيونية (إيباك) السرية بغداد:

بعد ذلك صدرت مذكرتان أميركيتان (سريتان) كانت على جانب كبير من الأهمية. كان قد أعدّ الأولى جيمس بيكر والثانية صدرت عن الرئيس بوش نفسه والتي سبق أن شرحناها باختصار في فصول سابقة.

إن أهم ما جاء في مذكرة جيمس بيكر ما يلي:

١ ـ على الإدارة الأميركية أن تقرر فيما إذا كانت ترغب في التعامل مع النظام الديكتاتوري بقسوة لأن ديكتاتوراً مكروهاً يحكمه، أو التعامل معه على أساس الاعتراف بقوة وأهمية (النظام) العراق الحالية والمستقبلية في المنطقة. ويقول بيكر أنه «يؤيد الخيار الثاني». ويعلل بيكر ذلك بأن «الحرب مع أيران ربما تكون قد بدلت (سلوك المسؤولين العراقيين) من دولة متطرفة ومتشددة إلى دولة مسؤولة تحرص على الوضع السائد في المنطقة وتعزز الاستقرار فيها». «وربما» تعني حسبما يقول بيكر «لأن ثبات العراق (النظام) لم تتضح بشكل كامل بعد وأن التعامل معه سيكون صعباً نظراً لتطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدام أسلحة كيمياوية ضد مواطنيه»[9] وأن قدراته العسكرية يمكن أن تشكل خطراً على إسرائيل.

٢ ـ يعترف بيكر عن وجود انقسام داخل إدارة بوش في التعامل معه حول عدم احترام النظام في بغداد حقوق الانسان وممارسته الاضطهاد ضد المواطنين العراقيين، فهناك تيار في وزارة الخارجية ووزارتي الدفاع والزراعة يؤيد التقارب مع النظام ويعارضه تيار آخر في وزارة الخارجية بالاضافة إلى قوىً أخرىٰ مهمة في الكونغرس. وعلى الرغم من ذلك فإن بيكر يدعو إلى التعاون مع هذا النظام وقد وضح ذلك في ما قاله: «إن من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون لديها علاقة مفيدة قائمة مع المصلحة ومستقرة مع النظام العراقي لكي تكون نافعة إلى البلد في المجال التجاري. كما يجب أن يرافق ذلك التشديد على القلق من النشاط العسكري وانتهاكات حقوق الانسان».

ويقول بيكر في مذكرته السرية: «سنقف ضد العراق إذا كانت طموحات (النظام) تسير نحو السيطرة على الخليج وأن الولايات المتحدة ستقف معه إذا كان يسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة و (احتواء إيران!!!). وقد كشف

بيكر في مذكرته ما قد أوضحناه وذكرناه سابقاً من أن «وفداً يضم أعضاء من منظمة إيباك الأميركية الصهيونية (من اللوبي الصهيوني وقوى الضغط اليهودية المؤيدة لاسرائيل في الولايات المتحدة) زار بغداد سراً واجتمع مع مسؤولين عراقيين هناك وعاد إلى واشنطن وهو معجب أشد الاعجاب (باعتدال) العراق ورغبته في تحقيق عملية السلام». ثم قال بيكر «يمكن أن يلعب العراق دوراً بناءاً أكثر على صعيد قضايا النزاع العربي الاسرائيلي». وبعد أن يحذر بيكر من قيام انتاج أسلحة الدمار الشامل ينصح ويقترح «تشجيع المبادلات العسكرية مع العراق المقيدة للولايات المتحدة ودعوة ضباط عراقيين لحضور ندوات ومؤتمرات في الولايات المتحدة حول القضايا العسكرية والاستراتيجية». وينصح «بإقامة حوار أميركي ـ عراقي على مستوى رفيع» ثم يقول:

«إن التجارة أفضل طريق لتأمين نفوذ سياسي... ويجب تشجيع الشركات الأميركية على المشاركة في المشاريع العراقية». ويدعو بيكر إلى ممارسة ضغوط منتظمة على العراق (النظام) «لتحسين أوضاع المواطنين العراقيين والتوقف عن اضطهادهم أو القيام بعمليات عسكرية ضدهم وانتهاك حقوقهم». ويكشف جيمس بيكر بأن لدىٰ الادارة الأميركية معلومات تقول بأن «مسؤولين عراقيين كبار يعترفون بالحاجة إلى «تليين» النظام القمعي في العراق والتخفيف من إجراءات القمع»(10). وفي نهاية المذكرة يقدم جيمس بيكر بعض المقترحات لتوطيد العلاقات مع النظام العراقي. وقد اعتمدت هذه المذكرة على أساس أن تقوم عليها السياسة الأميركية. ولقد سبق أن ذكرنا بأن الرئيس بوش أصدر مذكرة سرية في تشرين الأول عام ١٩٨٩ تحتوي على توجيهات وتعليمات للتعامل مع النظام العراقي وكانت تدعو إلى تطوير العلاقات سياسياً واقتصادياً مع العراق لحمل صدام على اتباع «سياسة معتدلة» وهذا مفيد لمصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد. ثم دعى الرئيس بوش إلى تقديم حوافز اقتصادية وسياسية لصدام لزيادة نفوذ الولايات المتحدة وحمله على «الاعتدال» (أي التقليل من وحشيته). وفي تلك الفترة أصدرت (السي. آي. إيه) التقرير السري الذي جاء ذكره سابقاً حول عدم احتمال اتباع سياسة عدوانية من قبل النظام قبل سنتين أو

ثلاث سنوات. والواضح أن هذه المذكرات كانت حذرة في التعامل مع صدام وتحذره من تهديد «المصالح الحيوية» الأميركية في المنطقة والتصرف بشكل مسؤول «ومعتدل». والواضح من هذه الوثائق أن الادارة الأميركية لم ترغب في تشجيعه على فرض سيطرته على الخليج[11].

لقد أخطأ صدام تفسير التوجه الأميركي واعتبر أن الكويت «ليست خطاً أحمر بل خط برتقالي!» بالنسبة للولايات المتحدة وبالتالي فإنها لن تدافع عنها بالقوة العسكرية[12].

استمرار التحقيق في فضيحة (صدام ـ غيت):

إن الأوراق التحقيقية للنائب الديموقراطي ورئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب الأميركي تحتوي على اتهامات موثقة مع أدلة واضحة بأن المسؤولين في الادارة الأميركية كانوا قد ضللوا الكونغرس مراراً حول علاقات العراق (صدام) والولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، وقد ثبت ذلك «من الجهود التي كانت تهدف إلى عرقلة التحقيقات في الكونغرس ووضع العراقيل أمام تحقيق العدالة... وغالباً ما ترفض الادارة الاستجابة لطلب تزويد الكونغرس بالوثائق المطلوبة عندما تصدر أوامر الاستدعاء»[13].

إن هذه الفضيحة التي كشفت عن سوء التصرفات في الادارة وقصر النظر في التعامل مع رئيس عصابة وليس رئيس دولة ستكلف جورج بوش غالياً في مستقبله السياسي كما سنشرح ذلك بالتفصيل، وأن التحقيقات ماضية على مستويات كثيرة لاستغلالها في سقوط بوش في الانتخابات الرئاسية.

لقد أعلن النائب غوزاليس في خطاب له: «أن النقطة الأساسية هي أن بوش لم يرغب بأن يطلع الشعب الأميركي على أن البيت الأبيض قد أمد وساعد الماكنة الحربية العراقية وأن الرئيس كان يرغب في إخفاء الحقيقة بأنه ومستشاريه الكبار استمروا في دعم صدام متحدين في ذلك قانون الولايات المتحدة والدستور والرأي العام»[14]. ولقد قال أحد المعلقين بهذه المناسبة «بأن السياسة

المدمرة والفاشلة نحو صدام قد خططت سراً وأن عدم الكفاءة وسوء التصرف كان سبباً أساسياً إن لم يكن هو السبب الأساسي لصراع الخليج».

وحسبما جاء في التحقيقات بأن الشهادات التي أدلى بها روبرت غيتس والآخرين المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. إيه) خلال السنة الماضية (١٩٩١) التي أمر بها مجلس الشيوخ الأميركي هي خلاف لما ظهر من أن هذه الوكالة كانت تشارك العراق وتزوده بشكل مستمر وإلى حين غزو الكويت بالمعلومات الاستخباراتية وهذا أحد أوجه الدعم للنظام العراقي. ولقد بلغ التعاون والاسناد مع النظام العراقي درجة كانت معها تكنلوجية الصواريخ والمعدات العسكرية ترسل إلى شيلي أو جنوب أفريقيا ومنها ترسل إلى العراق بين عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ وأن هذين البلدين خرقا المقاطعة للأسلحة الأميركية التي أرسلت إلى صدام القنابل العنقودية المصنوعة في الولايات المتحدة وكذلك المدافع من عيار ١٥٥ ملم دون أن تثير أية اعتراضات أو إجراءات قانونية.

ووفقاً لما أعلنه غونزاليس ومن المصادر الأخرى في الكونغرس الأميركي فإن تجارة الأسلحة كانت تقوم بها الشركات العراقية التي أسست في الولايات المتحدة وبريطانيا لتكون واجهة للحصول على كل أنواع الأسلحة والمعدات والمكائن التي يصنعها وكانت تعلم الحكومات بفعالياتها كشركة صناعات الأسلحة الشيلية وكالوشي كارديون رئيس صناعات كورديون وشركة أرمسكو في جنوب أفريقيا ومتركس تشرشل في بريطانيا وغيرها ولم تعمل هذه الحكومات شيئاً خلال مدة طويلة من عملها في تجهيز الأسلحة إلا بعد ما قام النظام العراقي بغزو الكويت وتهديد المصالح الغربية حيث بدأت هذه الشبكات تلاحق من قبل هذه الحكومات. فمثلاً قد استولى البوليس البريطاني ودائرة الجمارك الأميركية على (مفجرات) نووية تصنع في كاليفورنيا وصدرت إلى العراق وعثر عليها بعد التفتيش، في مطار هيثرو في لندن في مارث ١٩٩٠. وعندما أعطى العالم جيرالد بول، الذي سبق أن جاء ذكره بالتفصيل، تصميم المدفع العملاق إلى بغداد والذي صنع جزء منه في بريطانيا، كانت تعلم بذلك وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. إيه) والمخابرات البريطانية

والموساد الاسرائيلي والذي ربما كان وراء مقتل بول.

لقد أشارت تحقيقات النائب الديموقراطي غونزاليس بأن الادارة الأميركية وموظفيها كانوا يحاولون مساعدة صدام بكل ما أمكن من الطرق حتى أنه وصل إلى درجة كان الموظفون يحاولون طمس معالم المعاملات غير القانونية خشية أن تؤثر الحقائق على سير الانتخابات الرئاسية. فقد قام أحد موظفي البيت الأبيض بالتدخل في التحقيقات التي بدأها مكتب المدعي للولايات المتحدة في أطلنطا عام ١٩٨٩ عندما تكلم بالتلفون مع السيدة كايل مكنزي رئيسة الادعاء الأميركي التي كانت تقوم بالتحقيق حول البنك في أطلنطا وخلال هذه المكالمة عبر عن قلقه عن العواقب السياسية لهذا التحقيق وقد نعت تصرف مستر غونزاليس بأن هذا سلوك غير صحيح بأن يفاتح البيت الأبيض ويتحدث تليفونياً مع المدعي حول حالة إجرامية واضحة وأن هذا العمل يشبه التهديد. إن قرار الادارة بإعطاء ضمانات إضافية للقروض للعراق في تشرين الثاني ١٩٨٩ هي جزء من جهود كبيرة لاستمالته نحو الغرب وإبقائه ضمن دائرته. وبنفس الوقت فإن المسؤولين حذروا من إعطاء ضمانات إضافية للقروض على أساس أن النظام العراقي لا يستحق مثل هذه القروض إضافة إلى استعمالها لشراء أسلحة بدلاً من شراء منتوجات زراعية. وقد تساءل مستر غونزاليس: «ليس من الواضح كيفية تزويد العراق بقروض إضافية في الوقت الذي يظهر أهدافاً خبيثة». وقد هاجم غونزاليس متسائلاً كيف يقول جورج بوش في الأسبوع الماضي بأنه «لا يعرف» بتحويل المساعدات الأميركية إلى تكنولوجيا تطوير الأسلحة بالرغم من وجود تقرير السي. آي. إيه.»(15).

وكشفت صحيفة الغارديان اللندنية بتحليل عنوانه: «الكونغرس يدعو للتحقيق في فضيحة صدام ـ غيت» ما يلي:

١ ـ يفكّر المدّعون في الكونغرس بطلب تعيين محقق مستقل للتحقيق في ما زعم من سلوك إجرامي لإدارة الرئيس بوش وللمسؤولين بسبب سياستهم نحو العراق قبل وبعد الحرب الخليجية الثانية.

٢ ـ بعد كشف تجاهل الادارة يوم ٨/ ٧/ ٩٢ بأن الادارة قد تجاهلت تحذير السي. آي. إيه. من أن العراق يستعمل الأموال في بناء ترسانة أسلحته ذات الدمار الشامل فإن التحقيق سيتركز على مدى إخفاء المسؤولين لدعم الادارة لصدام قبل غزو الكويت ويحتمل أن ذلك يعني تضليل الكونغرس بشكل متعمد.

٣ ـ سوف يطلب من المحقق دراسة أدلة حذف أو تغيير سجل الصادرات قبل عام ١٩٩٠ وفيما إذا كان قسم منها حذف أو تغير. إضافة إلى ذلك التحقيق في الزعم بإعاقة التحقيق الفيدرالي حول الاحتيال في موضوع قرض مبالغ البلايين من الدولارات من بنك ديل لافورو في أطلنطا.

٤ ـ لقد زعم بأن الادارة كانت على علم بسوء التصرفات للنظام العراقي حول تمويل البرامج العسكرية بواسطة القروض ولكنها تجنبت أن تعمل شيئاً لإيقافها خشية استفزاز النظام.

وبعد أشهر من التحقيقات في ما أصبح يعرف (صدام ـ غيت) أو (فضيحة ـ صدام) التي اتهم غونزاليس الادارة بعرقلتها وقد جمع ونشر فعلاً مئات الوثائق المصنفة واحتفظ بها في سجل الكونغرس.

يعتقد الديموقراطيون أن الطريقة الوحيدة للاستمرار بالتحقيق هو تعيين محقق خاص وسيرسل هذا الطلب إلى وليم بار الذي كان نائباً للمدعي العام وقد حدث أن حدثت مشادة بينه وبين غونزاليس عندما كشف الأخير الوثائق السرية بعد أن نفى بار وجود صحة لهذه التهم. وقد رفض بوش نافياً هذه التهم «لم نعمل على تقوية قابليات صدام النووية أو الكيميائية أو البايولوجية»(16).

الطعام يتحول إلى (دبابات):

إن فضيحة صدام غيت كادت تتحول إلى صدام دستوري بين البيت الأبيض والكونغرس حيث أن اللجنة القضائية طلبت تعيين محقق خاص للتحقيق فيما إذا

كان المسؤولين في إدارة بوش قد خرقوا القوانين في مساعدة العراق وقد كانت اللجنة تركز على ذكر اسم (بويدن غري) مستشار في رئاسة الجمهورية الذي تعتقد بأن لديها دليل قيامه بالتعتيم الرسمي حول مدى مساعدة البيت الأبيض للعراق(17). لقد قالت اللجنة «بضرورة إجراء تحقيق باحتمالات وجود مخالفات إجرامية من قبل مسؤولين كبار». هذا ما قاله رئيس اللجنة جاك بروك النائب من تكساس لأنها كانت تنظر في تدخل البيت الأبيض في عرقلة التحقيقات حول هذه الفضيحة للبنك في أطلنطا. لقد قال مستر «بروك»: «من الواضح بأنه كانت هناك كميات كبيرة مما يسمى «طعام» تحولت إلى «معدات عسكرية»». ثم قال «لقد خرجت من هنا على أساس (طعام) وظهرت هناك (دبابات)! وقد وصلت الأمور درجة بأن المستر (بويدن غري) في البيت الأبيض قد امتلأ إلى أذنيه في موضوع التأثير لمحاكمة البنكBNL في أطلنطا». وهذا يكشف أمر التحقيق ضد (غري) علناً لأول مرة بعد أن كانت إشاعات في واشنطن بأنه يواجه تحقيق في الفضيحة التي أصبحت مماثلة لفضيحة (واتر ـ غيت).

لقد امتد التحقيق في الفضيحة إلى التعتيم على المعلومات والاتهامات حوله التي زعمت بأن ذلك قد يؤدي إلى إعاقة تحقيق العدالة خاصة إذا كان البيت الأبيض قد تدخل في وضع صعوبات وعراقيل حول التحقيق في الحالات الاجرامية في تحايلات البنك.

جاء في صحيفة الاندبندت اللندنية بتحليل عنوانه «أن التحقيق في صدام ـ غيت يقترب من الرئيس» قالت فيه: «إنه في خضم الانتخابات يواجه الرئيس بوش مصاعب في تشكيل هيئة خاصة للتحقيق بالمزاعم حول السلوك الاجرامي لبعض المسؤولين الكبار في إدارته في واشنطن بسبب دعمها للعراق قبل الحرب». لقد ظهرت تهم ومعلومات تفيد بأن الادارة الأميركية كانت تدعم صدام إلى حد مساء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وقد يكون هذا «تحد للشعور العام ومخالف للقوانين». وقد قال رئيس اللجنة القضائية جاك بروكس (ديمقراطي) «أن سياسة الادارة قبل حرب الخليج

تتكلم عن نفسها. . . وحتى أنه اعترف بفشلها. . . والذي يهمنا هو أن مسؤولين كبار في الادارة قاموا بمهمة التنفيذ بتحمس ثم إخفاؤهم لما حدث وهذا ما يخالف القانون». إن المجالات في خرق القانون كثيرة منها مماطلة وزارة التجارة إرسال قوائم الصادرات إلى العراق التي طلبها الكونغرس بعد غزو الكويت وربما كان ذلك متعمداً لعدم إظهار الحقائق ثم إن الادارة تعلم بالقروض التي قام بها فرع البنك الايطالي في أطلنطا والتي حولها العراق لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية. وبما أن مستر بوش يواجه مشكلة في فضيحة (إيران ـ غيت) التي تواجه البيت الأبيض بعد إقامة الدعوى على وزير الدفاع في عهد ريغان كاسبر واينبرغر في الشهر الماضي حيث أشار المحقق الخاص في (إيران ـ كونترا) بأن تهمة التعتيم وإخفاء الأسرار ربما تصيب أغلب المسؤولين الكبار لادارة ريغان ومن المحتمل أن يكون بينهم جورج شولتز وزير الخارجية السابق أو المستر ريغان نفسه ثم نائبه جورج بوش[18].

هوامش الفصل الخامس

(1)، **(2)**، **(3)**، **(4)** صحيفة الغارديان ٢ مايس، ١٩٩٢.

(5)، **(6)**، **(7)**، **(8)**، **(9)**، **(10)**، **(11)**، **(12)** مجلة الوسط العدد ٣٧، ١٢ أكتوبر، ١٩٩٢ ص (١١ ـ ١٤).

(13) صحيفة الغارديان ٢ مايس، ١٩٩٢.

(14)، **(15)** هيرالد تربيون ٩ تموز، ١٩٩٢.

(16) صحيفة الغارديان ٩ شباط ١٩٩٢.

(17) صحيفة الغارديان ١٠ تموز، ١٩٩٢. تحليل بعنوان: «فضيحة صدام ـ غيت اقتربت من البيت الأبيض».

(18) صحيفة الاندبندنت ١١ تموز، ١٩٩٢.

الفصل السادس
مساعدات الادارة الأميركية «للمدلل» صدام

تسهيلات الادارة الأميركية:

إن علاقة الادارة الأميركية وانحيازها لصدام قبل حرب الخليج الثانية وبعدها أثار موجة صاخبة من الانتقادات في الولايات المتحدة الأميركية على الصعيدين الحزبي والشعبي، بالإضافة إلى إجراء تحقيقات واسعة على المستوى الحكومي وعلى صعيد الكونغرس الأميركي بمجلسيه النواب والشيوخ، كما أثار موجة على صعيد الانتخابات والحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية وأقدم هنا للقارىء الكريم بعضاً منها:

١ ـ قبيل استعداد الرئيس بوش للاشتراك في المناظرة الانتخابية الأولى التي عقدت بين المرشحين الثلاثة لانتخابات رئاسة الجمهورية مع كل من المرشحين الآخرين (بل كلنتون) عن الحزب الديموقراطي و (روس بيرون) المرشح المستقل، ذكر المرشح الديموقراطي أن الرئيس بوش عمل على (تدليل) صدام وذكر (روس بيرون) أن الرئيس بوش كان قد أعطى إشارات لصدام باحتلال شمال الكويت.

٢ ـ قال عضو مجلس الشيوخ (ألبرت غور)، المرشح لنائب رئاسة الجمهورية والذي فاز بالانتخابات بالاشتراك مع كلينتون فيما بعد، وهو يستغل القلق والارتباك الذي حصل في حملة الرئيس بوش الانتخابية من جراء الانتقادات حول علاقة الادارة بصدام: «أن

«تدليل» المستر بوش لصدام حسين قبل غزو الكويت لم يكن موضوعاً سيئاً كسياسة خارجية فحسب وإنما من المحتمل أن يكون إجرامياً أيضاً وأنه يبين عدم الاهتمام الصارخ للقانون من قبل هؤلاء المسؤولين عن تطبيقه»[1].

٣ ـ اتهم النائب غونزاليس إدارة الرئيس بوش بإغماض عينها وإخفاء المعلومات بالرغم من الشكوك حول سوء استعمال القروض من قبل نظام صدام لأن «جورج بوش اعتبر (الرئيس) صدام حليف مهم».

٤ ـ أوردت صحيفة نيويورك تايمس (٢٩ مايس، ١٩٩٢) ذكر الأمر الرئاسي الذي دعىٰ فيه الرئيس بوش إلى التعاون السياسي والاقتصادي مع نظام صدام والذي يعزز دعاوى الديموقراطيين من أن بوش «دلل صدام» الذي غزا الكويت في ٢ آب، ١٩٩٠. وهذا لأمر الرئاسي صدر في تشرين الثاني عامپ١٩٨٩ ووزع على المسؤولين وجاء فيه:

«على حكومة الولايات المتحدة أن تقترح حوافز سياسية واقتصادية للعراق (صدام) لتجعل سلوكه معتدلاً... ويزيد من نفوذنا».

٥ ـ اعترف مسؤولون في إدارة بوش بأنهم «وقعوا في أخطاء» في التعامل مع صدام، ثم أضافوا «أنه بدىٰ من الحكمة في ذلك الوقت الحفاظ على المصالح الأميركية باستخدام العراق (صدام) موازنة قوة إيران العسكرية ومحاولة اجتذاب نظام بغداد (نظام صدام) إلى حضيرة (الدول)»ز كأنما حكومة بغداد لا تمثل دولة!!![2].

٦ ـ لقد أظهرت التحقيقات في فضيحة صدام ـ غيت بأن موظفين في إدارة الرئيس بوش ربما كانوا مذنبين لقيامهم بأعمال خاطئة أو إجرامية، فالديمقراطيين في الكونغرس يزعمون، بعد مرور سنة من انتهاء حرب الخليج، بأنه قد مارس موظفون كبار في إدارة الرئيس بوش سياسة (ترضية لصدام) بتحويل أسلحة ومبالغ بشكل غير مشروع لكي يبقوا على نفوذ الولايات المتحدة وعلى تقويته في العراق[3].

٧ ـ كتب ملتون فايورست Viorst في صحيفة الهيرالد تربيون الدولية بتاريخ (٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢) مدافعاً عن سياسة بوش وعلاقته بصدام قائلاً:

«لقد صنع جورج بوش مشكلته الانتخابية بنفسه فقد وصف صدام بأنه «هتلر» وأنه «مجرم» وبعد ذلك أنكر لنفسه الفرصة لأن يشرح للشعب لماذا أقدم على مد يد الصداقة إلى الديكتاتور العراقي. لقد كانت أهداف سياسة بوش بين ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ مع صدام، الذي أخذه الغرور بعد حرب إيران مع الحفاظ على جيشه ومدافعه في المنطقة، هي أن يجلب العراق (صدام) إلى عائلة الدول». يقصد الدول المتحضرة.

ثم يقول: «لقد خسر العراق خسائر فادحة في خلال الثماني سنوات حتى الحرب مع إيران وكان بوش يعتقد بأن أول اهتمام للدكتاتور هو إعادة بناء البلاد». ويضيف بعد ذلك قائلاً: «لم يكن أحد في الادارة الأميركية مخدوعاً أو مخطأ باعتبار أن صدام حسين ليس إلا «قاتل» غير أنه كان سداً منيعاً ضد إيران التي لا تزال قوة خطرة ولديها عدد من السكان أكبر إضافة إلى أنها (أكثر عدوانية) من الناحية الأيديولوجية حتى العراق فلذلك فقد كان من مصلحة أميركا و (زبائنها) في المنطقة الخليجية محاولة اجتذاب و «تلطيف» سلوك صدام للمساعدة في استقرار المنطقة».

٨ ـ إن الادارة الأميركية كانت وربما لا تزال حريصة على بقاء صدام في التسلط على الشعب العراقي فهي قد عملت على مجيئه للسلطة (بعد حوالي سبعة شهور من تسلم جورج بوش وظيفته كنائب رئيس الجمهورية في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٨٠). ففي تحليل نشرته صحيفة الهيرالد تربيون الدولية في حزيران ٢٩، ١٩٩٢ بعنوان «تحول انتصار بوش في حرب الخليج إلى مرارة» جاء فيه:

«يتساءل الديمقراطيون في الكونغرس أليس من الصعب معرفة الأسباب في تخصيص وكالة الاستخبارات المركزية مبلغ (٤٠ مليون) دولاراً من أموال دافعي الضرائب لاستعمالها في عمل انقلاب ضد صدام وإزالته من الحكم في الوقت الذي يحمي قصره نظام اتصالات صنعه له الأميركان). إضافة إلى ذلك فإن منع تصدير الأسلحة إلى العراق بموجب قرارات مجلس الأمن لا يشمل تلك التي يحتاجها صدام إلى حمايته الشخصية.

صدام يقدم النفط بأسعار مخفضة:

لقد كشف النائب غونزاليس جوانب مهمة من سياسة الرئيس بوش في تعامله مع صدام قبل غزو الكويت وحرب الخليج الثانية. لقد أعلن هذا النائب بأن الدافع وراء تزويد صدام بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية هو أن الأخير كان يعمل على تزويد الأميركان بالنفط بأسعار رخيصة واتهم غونزاليس الادارة الأميركية بأنها اتبعت سياسة «تعامل مع الشيطان» قبل غزو الكويت. ثم ذكر «بأن الادارة وافقت على صفقة التكنولوجيا الأميركية للعراق مقابل حصول شركات النفط الأميركية تخفيضات في أسعار النفط العراقي». وقال: «إن المشتريات النفطية وصلت إلى معدلات قياسية في عهد الرئيس بوش». وجاء في مذكرة استطاع الاطلاع عليها، موجهة إلى جيمس بيكر وزير الخارجية مؤرخة في مارت عام ١٩٨٩: «في إطار التوجه نحو الولايات المتحدة قدم العراق في العام الماضي صفقات تفضيلية نفطية إلى شركات النفط الأميركية». كما جاء في تقرير (للسي. آي. إيه.) في نيسان عام (١٩٩٠) أن المشتريات الأميركية من النفط العراقي قفزت من (٨٠) ألف برميل يومياً بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ حتى وصلت إلى (٦٧٥) ألف برميل يومياً. ثم قال غونزاليس «بأن هذه المشتريات بلغت عند غزو الكويت (١,١) مليون برميل يومياً وكانت الشركة الأميركية (اكسون) الأول في قائمة المشترين من حيث المقدار والكمية[4].

الرئيس بوش وحرب الخليج الثانية:

لقد أظهرت التحقيقات خاصة تلك التي جرت بواسطة لجان التحقيق في الكونغرس الأميركي بأن الرئيس بوش كان يعتمد اعتماداً غير قليل في المنطقة على الصنيعة صدام فقام بتسليحه ومساعدته في الحصول على أسلحة الدمار الشامل (التي استعملها ضد الشعب العراقي في المرة الأولى لاستعمالها فأباد الألوف من أبناء الشعب العراقي الكردي) والمصانع التي تساعد على انتاجها أو على الأقل قد أغمض عينيه على تحايله والطرق الملتوية التي كان يتبعها في تسليحه. إضافة إلى ذلك فالادارة الأميركية كما ذكرنا قد تغاضت على أعمال صدام الارهابية والرعب الذي ينشره بين أبناء الشعب، والقمع والظلم الذي يمارسه ضدهم في كل وقت وفي كل حين منذ أن حط به القطار الأميركي الذي حمله إلى المحطة في العراق لاغتصاب السلطة والتسلط على شعبه المظلوم وحتى إلى وقت قصير قبل غزو الكويت كانت الادارة الأميركية تزود صدام بالمعلومات الاستخباراتية وتدعمه في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية وتغض الطرف عن دوافعه وممارساته الشريرة وتحركاته العسكرية وتصرفاته السيئة التي سبق وأن شرحنا بعضها. وحسبما قال مستر روس بيرون (المرشح المستقل لانتخابات رئاسة الجمهورية) «فإن جورج بوش أعطى الضوء الأخضر بالفعل أو سهواً لصدام حسين للهجوم على الكويت»[5].

ولم يذكر الرئيس بوش عند بدء الأزمة ولو لمرة واحدة أو يشير بأن الولايات المتحدة ستقاوم بالقوة أي اعتداء صدامي على الكويت في الوقت الذي كان الديكتاتور يحشد قواته التي تبلغ تعدادها على الحدود أكثر من مائة ألف عسكري. وهذا يدل على تردد المستر جورج بوش في عمل أي شيء لإيقاف الكارثة المحتملة وربما لم يكن لديه أية فكرة باستعمال القوة الرادعة. والشيء الذي يدعو إلى التساؤل هو أن الرئيس بوش لم يعطِ أهمية كافية لتطور الوضع حتى أنه لم يفكر بدعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع بالرغم مما تيسر من المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى احتكال قيام صدام باحتلال على الأقل الجزء الشمالي من الكويت.

إن مساعدي الرئيس بوش يعترفون بمجالسهم الخاصة بأنه لم تكن لديهم أية فكرة حول نوع رد الفعل الذي سيقومون به ضد صدام إذا ما قام بمغامرة من هذا النوع. ويظهر أن الرئيس بوش كان مطمئناً ولم يقرر استعمال القوة إلا بعد أيام من احتلال الكويت حيث أعلن فقط بأن الاحتلال سوف «لن يبقى» وتحاشى بشكل واضح أي شيء بشأن استعمال القوة ولم يذكر شيئاً غير الدفاع عن العربية السعودية ضد أي هجوم عراقي محتمل ولم يتطرق لموضوع إزالة الاحتلال إلى تشرين الأول عام ١٩٩٠ عندما قرر تغيير «درع الصحراء» للدفاع عن السعودية إلى «عاصفة الصحراء» لإنهاء احتلال الكويت. ومع ذلك فإن موقف صدام كان ثابتاً ضد الانسحاب وربما كان ذلك التصلب يعود إلى معرفته أو ثقته بأن واشنطن تعتبره قوة رادعة لإيران (كلب الحراسة في المنطقة كما يقال) وأن جورج بوش كان يقاوم كل عمل أو جهد للكونغرس الأميركي عندما كان يدعوه الأخير بالتصلب ضد الطاغية. وربما أساء صدام تفسير ما قالته واشنطن عن لسان السفيرة. إن السؤال الذي يطرح نفسه هل لصدام القدرة العقلية على تمييز اتجاه بوش بعد ذلك الصمت وإرسال تلك الاشارات التي سبقت الغزو؟

بهذا الصدد لا بد من بيان الاتجاه الذي سلكته سفيرة الولايات المتحدة في العراق (أبريل غلاسبي) حسب التعليمات والتوجيهات التي استلمتها من وزارة الخارجية وبناء على تعليمات مباشرة من الرئيس بوش نفسه حتى قبيل احتلال الكويت. لقد أخبرت السفيرة واشنطن بأن صدام يفكر بوساطة واشنطن في النزاع مع الكويت باعتبار أنه أي الكويت (زبون) لها. وقد تسلمت الجواب الذي يقول أنه «لا يوجد تغيير في سياسة الولايات المتحدة» وهذا ربما قد أدى إلى سوء الفهم ثم تلته الحوادث فيما بعد. بالاضافة إلى ذلك فإن ما قالته السفيرة لصدام في الاجتماع الذي عقد بينهم في ٢٥ تموز، ١٩٩٠ من أن «ليس لدينا فكرة على النزاعات العربية ـ العربية كموضوع الخلافات على الحدود» كان له الأثر المهم في تأزم النزاع وتطوره إضافة إلى عدم الرؤيا الواضحة وتوفر الذكاء الكافي لتحليل هذه الاشارات وربما قد أساء الطاغية تفسير ما قالته واشنطن على لسان السفيرة من أنها لن تأخذ موقفاً من نزاع الحدود بين العرب. ولا بد أن نذكر هنا

من أن الاشارات المختلطة كانت تصدر من واشنطن حتى قبل ٢٥ تموز الأمر الذي ربما تسبب في اطمئنان صدام من أن شيئاً مهماً لن يحدث لإجباره على الانسحاب من الكويت.

وبعد ثلاثة أيام من هذه المقابلة أرسل جورج بوش رسالة (ترضية) بنفس الاتجاه يقول فيها (أنه من «الأفضل» حسم الخلافات بالوسائل السلمية) ولاحظ فأنه ذكر «الأفضل» وليس أنه يجب» وربما كان يظن الديكتاتور بأنه مقرب من الادارة الأميركية وأنها تستعمل سياسة المهادنة و «الترضية». والشيء الذي أزاد الموضوع تشويشاً هو أن البيت الأبيض أرسل في ٣١ تموز ١٩٩٠، موظفين إلى الكونغرس لادلاء بشهادات علنية ضد تطبيق عقوبات اقتصادية على العراق، وربما كان هذا مدعاة للوهم بالتأثير من خلال المكافأة بدلاً من التهديد(6). ربما كان هذا أثر مهم في تدهور الوضع بدرجة خطيرة، هذا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تسلسل الحوادث وحسن النية في التحليل وإلا فإن هناك احتمالاً، كما يقول بعض المحللين، بوجود اتفاق ضمني بين صدام وواشنطن في جعل الأمور تسير بهذا الاتجاه لرغبة بعض الأطراف في جني ثمار الكارثة التي شهدها شعب العراق إضافة إلى ما تعرضت له المنطقة من هزات وكورات ومن تدخل أجنبي واحتلال مشتبه مستديم وحروب مدمرة.

يعتقد كثير من المطلعين أن ثمن جلب صدام للسلطة ورفعه من حالة العدم ومن مستنقع الرذيلة والجريمة إلى مركز رئاسة الحكم لبلد عريق بالحضارة والانجازات الانسانية لم يكن أقل مما مر ذكره على أية حال. إن روابط الولايات المتحدة به يحدوها الأمر الرئاسي، المذكور سابقاً، الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٨٩ والذي أعلن بصراحة «أن إقامة علاقات بين حكومة الولايات المتحدة والعراق ستخدم مصالحنا على المدى الطويل... ويزيد نفوذنا».

ولا بد أن يتبادر إلى الذهن سؤال مهم وهو إذا لم يكن يدور في خلد الرئيس بوش هدف تحطيم وتدمير العراق والابقاء على صدام وإلا بماذا يمكن تفسير دعوة بوش للشعب العراقي بالانتفاضة وإسقاط الديكتاتور والديكتاتورية

خلال المعركة وإذا به يتراجع عن هذه الدعوة ومن مساعدة انتفاضة الشعب العراقي المجيدة التي قاست مباشرة خلال اندحار جيش صدام وتراجعه من الكويت؟ بل على العكس فأنه سمح لعبور حوالي ثلاثمائة دبابة محاصرة لحرس صدام قرب الحدود العراقية ـ الكويتية بالمرور واشتراكها في قمع انتفاضة الشعب العربي في جنوب العراق، ثم من خلال مفاوضات الذل والاستسلام التي عقدت في خيمة صفوان لوضع شروط وقف إطلاق النار سمح قائد القوات الحليفة شوارزكوف للقوات العراقية باستعمال الطائرات المروحية بحجة الحاجة إلى استعمالها لأغراض التنقل غير العسكرية الأمر الذي أدى إلى استعمالها من قبل النظام مع حرسه الخاص للقضاء على الانتفاضة بشكل رهيب وبصورة بشعة. وبالرغم من كل ذلك فإن الانتفاضة قد نجحت بتحقيق أهم أهدافها وهي:

(١) تحدي النظام الديكتاتوري والقضاء على أهم ركائزه القمعية.

(٢) إبلاغ العالم بالظلم ومقاومة الشعب العراقي لبقاء تسلط هذا النظام الدموي الوحشي الذي فرض عليهم من قبل الأيادي الأجنبية الملوثة بدمائه.

(٣) رفع حاجز الخزف من البطش والارهاب الذي جثم على صدور أبناء الشعب ما يزيد على مدة عقدين من الزمن.

لقد ساعدت الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة كثيراً على كشف جوانب هامة من العلاقة بين الادارتين (لريغان وبوش) من ناحية وصدام من ناحية أخرى. لقد ظهر أن هاتين الادارتين كانتا على علم ومعرفة بالممارسات القمعية والارهابية لهذا النظام التي يشرف عليه صدام شخصياً ومباشرة في الداخل والخارج ومع ذلك فقد كانت هاتان الادارتان تغضان الطرف على هذه الممارسات الرهيبة والتي هي خرق فاضح واضح وانتهاك لحقوق الانسان في العراق.

ومع ذلك ففي عام ١٩٨٢ رفعت إدارة ريغان صدام ونظامه من قائمة

الأنظمة التي تمارس وتساند الارهاب والقمع من تأكيد معلومات وتقارير الاستخبارات الأميركية المقدمة إليه وإلى نائبه بوش تفيد وتؤكد دعم صدام للإرهاب والبطش والقتل والتعذيب دون وجود لسيادة القانون وكذلك إيوائه ودعمه للمنظمات الارهابية بضمنها الأجنبية منها. جاء ذلك بوثيقة أصدرها الكونغرس الأميركي يوم الخامس من حزيران ١٩٩٢ . ومع كل ما سبق ذكره تبين هذه الوثيقة استمرار التعاون الاقتصادي والعسكري مع صدام حتى حين غزو الكويت.

لقد نظمت السفارة الأميركية في فيينا ندوة اشترك فيها السفير الأميركي السابق في الكويت (ناثانائيل هاول) وهو مسؤول كبير في الادارة الأميركية فقد كان مستشاراً سياسياً للقائد الأعلى للقيادة المركزية للقوات الأميركية من عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ومديراً لمكتب شؤون العراق وسوريا والأردن ولبنان في وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ وسفيراً لبلاده في الكويت من آب ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ وله اطلاع كامل على ملف صدام وما فيه من أسرار في اغتصابه للسلطة. لقد ذكر المستر هاول في هذه الندوة بما أسماه بالتطورات الإيجابية التي نتجت عن حرب الخليج ثم قال: «إن هذه الفرصة أتاحت لنا وللعالم القضاء على أسلحة الدمار الشامل للعراق وجعل منطقة الخليج والشرق الأوسط واحة سلام واستقرار!!»(7).

ثم مضى يقول: «هل كان أحد منكم يتصور لغاية سنوات قليلة ماضية أن دولاً عربية ستجلس مع إسرائيل وتتحدث معها مباشرة؟ وهل كان أحد يتصور بروز فلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يتفاوضون مع إسرائيل أيضاً لتحديد مستقبلهم؟» وهذه شهادة حية تؤيد بأن الطاغية قد أجرم بحق العراق والشعب العراقي والعرب والعروبة والاسلام والمسلمين بأن قدمها للأجانب لقمة سائغة أرضاً وشعباً ونفطاً واقتصاداً وقدم الفرصة الذهبية:

(١) لتدمير البنية التحتية العراقية.

(٢) لتجويع الشعب العراقي وإفقاره.

(٣) لخدمة إسرائيل خدمة كبرى بالتمهيد للمفاوضات المباشرة التي ذكرها السفير الأميركي السابق في الكويت.

لقد أيد تقديم مثل هذه الخدمة إلى اسرائيل بما جاء في تصريح للجنرال الاسرائيلي (ياريف) رئيس الاستخبارات الاسرائيلية السابق ومستشار رابين عندما صرح «غزو الكويت (هدية كبرى) لنا(لاسرائيل)... لقد قام بوش بتدمير العراق وهو أمر عظيم بالنسبة إلينا... ولكن ضرب العراق وتدمير قدراته العسكرية وإضعاف دوره أمور ناتجة عن أخطاء فادحة ارتكبها صدام حسين... فصدام حسين يتحمل مسؤولية ما حدث تجاه العراق وشعبه والآخرين»[8].

إن السفير هاول لم يتطرق في حواره بالندوة إلى معاناة الشعب العراقي وانتهاك حقوق الإنسان في العراق وموقف بلاده منها بعد الكوارث التي حدثت كأنما هذه أمور لا أهمية لها بالنسبة (للديموقراطيات الغربية التي تدعي تأييد حقوق الإنسان في كل زمان ومكان!!).

«سياسة الرئيس بوش وأثرها في انتخابات رئاسة الجمهورية»

لقد وصل المستر جورج بوش القمة في وضعه السياسي في ٧ مارت، ١٩٩١ في الولايات المتحدة عندما ألقى خطابه في جلسة مشتركة من مجلس الأعيان والنواب للإحتفاء بنهاية حرب الخليج الثانية ولم يكد ينتهي خطابه حتى أعقبته الهزات السياسية والنكسات فتحول الانتصار إلى اندحار وتحولت الحلاوة إلى مرارة واختلطت بالحملة الانتخابية حيث استغل ذلك الديموقراطيون في الكونغرس الأميركي وأصبحوا يعلنون شكواهم وينهجون على الادارة الأميركية ويؤكدون أن تأييد الادارة الأميركية لصدام قبل غزو الكويت لم تكن دليل قيادة سياسية سيئة فحسب وإنما ربما تكون متلبسة بأعمال إجرامية (122) وحتى أن كثيراً من مؤيدي الرئيس بوش والمقربين إليه أصبحوا يتساءلون عن سبب وجود واستمرار صدام في السلطة بالاضافة إلى السؤال الذي يطرحونه وهو أما كان بالامكان أن يتحاشى بوش من التعامل مع صدام الذي تحرك ضده فيما بعد لإيقافه عند حده.

أثر التحقيق في مسار حملة الانتخابات:

إن دعم الرئيس بوش لصدام كان عنصراً هاماً في الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية الأميركية وتحديد نتائجها. قال الكاتب جيم هوغلاند في صحيفة الواشنطن بوست: «لم يكن هناك شك في عدم اهتمام بوش بالتعتيم والتغطية على موضوع العراق الذي دبره آخرون بالنيابة عنه وقد «كذب» حول علمه بتصدير الأسلحة الأميركية وإذا لم يكن سجله من ناحية تدهور الاقتصاد كافياً لعدم انتخابه فإنه قد وصل من خلال تورطه في الخليج مرة أخرى إلى نقطة لا تؤهله للإنتخاب مرة أخرى»[9].

لقد وجد جورج بوش نفسه محصوراً في جبهتين نتيجة تعامله مع صدام فمن الناحية الخارجية يلاحقه ظل صدام في استهزائه وتحديه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل، وفي الداخل تلاحقه التحقيقات في الكونغرس الأميركي حول تسليح صدام خلال الثمانينات وضمانات القروض الهائلة المقدرة بأكثر من خمسة مليارات دولار بشكل غير قانوني بواسطة فرع البنك الإيطالي في أطلنطا (ديل لافورو).

سياسة الرئيس بوش كانت خاطئة: إن بعض المسؤولين المحايدين في إدارة الرئيس بوش يرى أن محاولات الرئيس لجلب صدام إلى صف الدول المتحضرة والمتمدنة وكذلك تحسين سلوكه كانت سياسة خاطئة وربما تشكل جريمة وهذا ما حدا بالكونغرس للإستماع إلى الشهادات والقيام بالتحقيق. وقد كشف عن مذكرات داخلية تشير إلى أن شركات أميركية قد صدّرت للنظام في العراق تكنولوجيا أميركية يمكن استعمالها في صناعة الصواريخ والأسلحة الذريّة والبيولوجية والكيمياوية، وقد أثيرت قضية دستورية حول ما إذا حاولت الادارة الأميركية من تضليل الكونغرس. فخلال الحرب العراقية الإيرانية حاولت واشنطن تزويد الطرفين بالسلاح إلا أن المستفيد الأكبر كان النظام في بغداد حيث استطاع أن يحصل على السلاحبطرق عديدة إما عن طريق طرف ثالث أو إنتاجها بالمعدات التي تستعمل لأغراض مدنية وعسكرية. وحاول نائب الرئيس بوش

إقناع بنك الإستيراد والتصدير بأن يضع الثقة المالية مع النظام في العراق جانباً ومنحه التسهيلات المالية التي ربما استعملها في الصناعات الكيمياوية باسم مواد لمبيدات الحشرات. لقد ساعد الرئيس بوش صدام بإرسال المساعدات وتخفيف شروط التصدير له إلا أن تصدير الأسلحة لم يكن سهلاً لأنه يتطلب موافقة الكونغرس ووفقاً للمذكرات فإن الادارة الأميركية كانت تحاول التسهيلات لذلك فترسل مذكرات إلى الشركات الأميركية لتصدير المواد إلى العراق والسماح للنظام لتحويل قروض المواد الزراعية للدفع لشراء هذه المواد وبهذا أمكن المرور بطريق آخر دون الرجوع إلى الكونغرس. إضافة إلى ذلك فإن الادارة بواسطة الاستخبارات المطلعة على معاملات البنوك والمصدرين كان بأمكانها أن تتعقب وتوقف مثل هذه المعاملات التجارية غير الأصولية[10].

فضيحة صدام ـ غيت: إن هذه الفضيحة التي يطلق عليها أحياناً فضيحة (عراق ـ غيت)، على غرار الفضيحة التي سميت (واتر ـ غيت) التي أطاحت بالرئيس نيكسون واضطرته إلى الاستقالة، قد استغلها الديمقراطيون في الانتخابات باتهام الرئيس بوش وإدارته كما أوردنا سابقاً بأنها سمحت بإعطاء قروض للنظام العراقي بشكل غير قانوني ثم استعمال هذه القروض لشراء أسلحة بدلاً من شراء مواد زراعية للشعب العراقي وهذا مخالف للقوانين الأميركية وهذه التحايلات قد دبرت بواسطة البنك الإيطالي في أطلنطا (ديل لافورو.

لقد أحرج رئيس لجنة التحقيق النائب الديمقراطي شارلي روس الادارة الأميركية عندما كشف عن مذكرة داخلية لوزارة الخارجية تبين احتمال سوء استعمال المبالغ التي حولت وأن الادارة قد وافقت على قروض جديدة مباشرة بعد تقديم هذه المذكرة. وهذا الاحراج أدى إلى رفض البيت الأبيض السماح لبعض المسؤولين بالادلاء بشهاداتهم حول القضية إضافة إلى الامتناع عن تسليم بعض السجلات. ولقد كانت حجة الدفاع عن قرارها باستمرار التأييد المالي لبغداد حتى النهاية ولغاية اندلاع الحرب هي أنه لا بد من عمل شيء ما لمصلحة النظام في العراق لضمان «احتوائه للتوسع الايراني في المنطقة»[11].

وقد اعترف فيما بعد نائب وزير الخارجية لورنس أيغلبرغر بأن هذه السياسة برهنت أنها خاطئة وفيها قصر نظر.

عند عرض موضوع هذه الفضيحة على المحكمة في أطلنطا أعلن المدير السابق للبنك كريستوفل دروغول بأنه «مذنب» وكذلك جميع المتهمين الأخرين بضمنهم مواطنين عراقيين وأميركيين. وحسب التحقيق الذي جرى من قبل المحققين في الكونغرس فأن رؤساء مستر دروغول في روما تدخلوا لدى السفارة الأميركية بعد الغارة التفتيشية لمكتب التحقيقات الفيدرالي على البنك في عام ١٩٨٩. لقد كشفت التحقيقات التي أجراها مجلس الأعيان الايطالي في روما أن موظفي البنك في كل من روما ونيويورك يعلمون بمعاملات النظام مع فرع البنك في أطلنطا وكذلك موظفوا إدارة الرئيس بوش، ولا بد من الاشارة إلى أن عدة لجان في الكونغرس اشتركت في التحقيق في فضيحة صدام - غيت حسبما سبق أن شرحنا الكثير حولها[12].

كشف معلومات أثرت في الحملة الانتخابية: لقد أظهرت التحقيقات مزاعم مهمة وتهم خطيرة أبعد أثراً من فشل سياسة انحياز الادارة الأميركية نحو صدام في حربه مع إيران والتي استمرت حتى عام ١٩٨٨. لقد برزت ادعاءات ضد موظفين في إدارة الرئيس بوش واتهامهم «بالذنب» عند قيامهم بأعمال خاطئة غير قانونية. فالديمقراطيون في الكونغرس يتهمون الادارة الأميركية باتباع سياسة «التراضي» و «التهاون» مع الديكتاتور ومساعدته بتحويل مبالغ وأسلحة بشكل مخالف للأنظمة والقوانين المتبعة.

إن ما يدعم هذه التهم هو الكشف عن عشرات الوثائق في الكونغرس تبين بأنه كان البيت الأبيض ووزارة الخارجية يعلمان بشبكات الاتصال (الاحتيال) للنظام في بغداد لغرض الحصول على الأسلحة بواسطة الشركات الواجهة التي تعمل في أوربا والولايات المتحدة. كما أشارت هذه الوثائق بشكل صريح إلى موافقة الحكومة والتسهيلات التي منحتها لتصدير التكنولوجيا مباشرة إلى مصانع الأسلحة والذخيرة في العراق والتي تعرف واشنطن

بأنها مستمرة في صناعة الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية(13).

كما أن هذه الوثائق قد أظهرت بأن الادارة الأميركية قد سمحت إلى الشركات الواجهة التي يملكها العراق مثل (ماتريكس ـ تشرشل) فرع أوهايو والمسجلة في بريطانيا والتي تعمل على صنع الآلات وتصدير المعدات التي تغذي صناعة السلاح والمعامل في العراق. كذلك أظهرت بأن بعض الموظفين عملوا على استبدال وتغيير بعض الأوراق والوثائق ومحتوياتها خاصة تلك التي تتعلق بأجازات التصدير لأخفاء بعض الحقائق عن الكونغرس. إن هذا الاتجاه بتصدير الأجهزة العسكرية المهمة للنظام في بغداد كانت تسير كجزء من سياسة عامة وفقاً لما رسمه الأمر الرئاسي الصادر في تشرين أول عام ١٩٨٩ الذي سبق ذكره.

انتشار الفضيحة: بعد انتشار الفضيحة التي أطلق عليها فضيحة صدام أو صدام ـ غيت في الصحف العالمية، فقد أصبحت حديث الصحف وتعليقاتها بالاضافة إلى مناقشتها في الندوات السياسية. فمن خلال المناظرات التي رتبت للمرشحين الثلاثة لانتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة فقد اتهم المرشح الديمقراطي بأن جورج بوش عمل على «تدليل» صدام واتهم المرشح المستقل روس بيرون بأن «جورج بوش وافق أو أعطى إشارة لصدام بالموافقة على أخذ الجزء الشمالي (النفطي) للكويت»(14). لقد أنكر جورج بوش ذلك. لقد حاول بعض مساعدي البيت الأبيض تصوير هذه الفضيحة والمعلومات التي انتشرت حولها بأنها مجرد «إشاعات» إلا أن رئيس لجنة التحقيق في المجلس النيابي المستر غونزاليس رد على ذلك باتهامه بأنها حملة تعتيم وتغطية للحقائق. وقد شاركه زميله (جاك بروكس) رئيس اللجنة القضائية في هذه الحملة ضد الادارة الأميركية حيث طلب محقق مستقل خاص للتحقيق بأن هناك موظفين كبار في الادارة قد اقترفوا جرائم بتسليح النظام في بغداد قبل غزوه الكويت كما خالفوا قوانين أخرى عند محاولة التعتيم وإخفاء الممعلومات عن المحققين وقد أثار ذلك مشاكل خطيرة للرئيس بوش خلال الحملة الانتخابية.

مساعدة صدام وأثرها السياسي في الولايات المتحدة:

إن مساعدة صدام لم تقتصر على موضوع القروض والتمويل العسكري فقد كانت الادارة الأميركية تجهز النظام في بغداد بالمعلومات الاستخباراتية إضافة إلى أنها قاومت فرض الكونغرس المقاطعة الاقتصادية عليه وعدم اهتمام الادارة الأميركية بسجل النظام من حيث مخالفاته لحقوق الانسان في العراق واضطهاد الشعب العراقي[15].

وقد كانت لهذه المواقف أثرها في زحمة الصراع السياسي خلال الحملة الانتخابية والتي أبرزت من خلالها فضيحة صدام ـ غيت مدى المساعدة التي قدمتها إدارة الرئيس بوش والرئيس ريغان من قبله من تقديم للقروض وتصدير للأجهزة والمعدات التي تتضمن حتى المعدات والتكنولوجيا العسكرية.

لقد كان خلال المعركة الانتخابية التي دارت رحاها في الولايات المتحدة قبيل الانتخابات الرئاسية كل حزب من الحزبين يكيل التهم للحزب الآخر الأمر الذي ساعد في كشف جوانب هامة للعلاقة بين الادارتين (ريغان وبوش) من ناحية وصدام الطاغية من ناحية أخرى، خاصة في موضوع تصدير التكنولوجيا لأسلحة الدمار الشامل والصادرات الأخرى التي ساعدته في مشاريعه لصناعة أسلحة الموت الكيمياوية والبيولوجية والنووية حتى عام (١٩٩٠). وقد أظهرت التحقيقات من أن بليونين دولار من خمسة بلايين دولار قدمها بنك (أطلنطا) استعملها صدام في برنامج التسلح وورد بأن كلاً من إدارتي (ريغان وبوش) كانتا تعلمان بهذه القروض التي يدفعها البنك الايطالي (فرع أطلنطا) إلى نظام بغداد وكانت هذه جزءاً من سياسة الدعم لصدام حسبما يقال.

كذلك أظهرت التحقيقات بأن قروضاً تقدر بملايين الدولارات من القروض غير المخولة قد دعمت بضمانات من الادارة الأميركية بواسطة شركة ضمانات القروض في وزارة الزراعة حسبما جاء تفصيله. فقد زعم المحققون بأن النظام في بغداد قد أساء استعمال برنامج الشركة بتحويل المبالغ المخصصة

لتصدير المواد الغذائية والزراعية إلى مشاريع عسكرية وشراء معدات عسكرية بها وإن الادارة كانت على علم بها. كما أنه قد أظهرت وثائق الحكومة الأميركية بأن بنك أطلنطا الايطالي قد مول مشاريع التسليح في العراق حيث مول مشروع (كوندور ٢) (CONDOR 2) للصواريخ إضافة إلى تمويل شراء معدات وأجهزة للأسلحة النووية والمدفع العملاق الذي صممه المهندس جيرالد بول (الذي سبق الحديث عنه). وكذلك، بناء على تقارير وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. إيه) فإن بنك أطلنطا موّل شركة (متريكس ـ تشرشل) وشركات واجهة أخرى في بريطانيا وأميركا يملكها النظام للحصول على الأسلحة.

لقد كشفت مذكرات صدرت حديثاً وكانت مؤرخة قبل ثلاث سنوات من دوائر الجمارك الأميركية بأن بنك أطلنطا كان قد موّل «ودفع قروضاً لمختلف الشركات الأميركية لأغراض التصدير غير القانوني للنظام في بغداد لتكنولوجيا الصواريخ» ففي حزيران ١٩٩٢ ألحّ مسؤولون في وزارة العدل بصراحة بأنه لا يمكنهم بحث النواحي العسكرية لمعاملات البنك لأنه لا يزال تحت التحقيق. إن المحققين الأميركيين في أطلنطا اتهموا عدداً قليلاً من العراقيين وبعض الموظفين السابقين في بنك ديل لافورو الايطالي (فرع أطلنطا) بضمنهم المدير السابق مستر دروغول ويرون بأن التلاعب والتحايل في مبلغ الخمسة بلايين دولار من القروض كان من عمل مجموعة من الموظفين الصغار في البنك بالاتفاق مع مأموري صرف الرواتب والرشوات من مسؤولي النظام العراقي[16].

أما بالنسبة للمدير السابق مستر دروغول فقد ادعى في نيسان ١٩٩٢ بأن الحكومتين الايطالية والأميركية كانتا تعلمان بالقروض التي قدمت لبغداد وقد أنكرت إدارة بوش هذه التهمة. وبالرغم من إرسال التقرير السري لوكالة الاستخبارات المركزية المؤرخ في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٩ الذي أفاد بأن شركات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية تعمل على تجهيز العراق بالمعدات وأنها استلمت المبالغ من فرع البنك الايطالي في أطلنطا بناءً على بعض المصادر الدبلوماسية الأميركية وبعد إرسال التقرير بثماني وأربعين ساعة إلى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي عقد اجتماع في البيت الأبيض

لمناقشة الموافقة على تقديم ضمان قرض آخر بمبلغ مليار دولار للنظام في بغداد وقد ذكرت الوكالة كيفية دفع المبالغ إلى الشركات العراقية في بريطانيا وأميركا الذين كلفوا بتجهيز المشاريع للأسلحة النووية والصواريخ للنظام. ولهذه الأسباب أدت هذه التصرفات إلى ضجة سياسية كبيرة استغلت أكبر استغلال ضد الحزب الجمهوري في الحملة الانتخابية.

لقد كانت موضع اهتمام، من بين الأمور الأخرى، في هذه الفضيحة والتي تتعلق بتسليح نظام صدام والسماح له بالحصول على تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل هي:

أ ـ لتهدئة الضجة التي قامت تدخّل أحد محامي البيت الأبيض في تشرين الثاني عام ١٩٨٩ في اتصال هاتفي للمحقق في فضيحة بنك أطلنطا وأخبره بأن التحقيق سيتسبب ببعض الإحراج للادارة.

ب ـ في ٥ نيسان عام ١٩٩٠ ذكرت مذكرة صادرة من الاحتياطي الفيدرالي بأن القضية قد تعقدت بسبب ما يعتقد تدخل وزارة العدل في واشنطن.

ج ـ طلبت وزارة الخارجية في أوائل عام ١٩٩١، عندما أوشكت حرب الخليج الثانية على البدء، من وزارة العدل عدم اتهام البنك المركزي العراقي في قضية فضيحة البنك الايطالي في أطلنطا بالرغم من وجود أدلة على تورطه مباشرة بحجة أن للبنك حصانة دبلوماسية.

د ـ عقد رئيس محامي البيت الأبيض سلسلة اجتماعات في نيسان عام ١٩٩١ دعى إليه زملاء له في وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية ووزارتي العدل والتجارة ووكالات أخرى لبحث الطرق لتحاشي إعطاء وثائق متعلقة بفضيحة بنك أطلنطا. في خلال هذه الاجتماعات بحث المحامون الأخطار المحتملة التي تنجم عن توجيه أي اتهام أو حكم على أحد أعضاء الوزارة بسبب رفضه إعطاء الكونغرس الوثائق الأساسية.

وبالرغم من اتخاذ مثل هذه التدابير لتهدئة الأمور فإن الفضيحة قد أخذت طريقها إلى ذاكرة أبناء الشعب الأميركي وتفكيره وسواء تعين محقق مستقل للتحقيق أم لا فمن المتوقع أن ذلك لا يضيف شيئاً مهماً آخر بجانب وثائق مستر غونزاليس وفضيحة البنك والأمور التي تكشفت في المحكمة حول اضطراب حملة الرئيس بوش الانتخابية لإعادة انتخابه والتخلخل الذي حصل نتيجة لذلك بالاضافة إلى فقدان ثقة الشعب الأميركي التي أدت بالتالي إلى سقوطه بالإنتخابات.

رعب صدام وخوفه من طرده من السلطة والتذلل للأميركان:

بعد تسلم بل كلنتون رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية أخذ صدام على نفسه العمل بشكل جنوني وبكل ما يستطيع في التوسل بشكل ذليل إلى الادارة الأميركية الجديدة للصفح عما قام به عند غزو الكويت واحتلالها وللصفح عما قام به وعدم العمل على إزاحته من السلطة فبدأ يرسل الوسطاء مثل نزار حمدون ويستعيد الأنغام القديمة والضرب على الأوتار الأميركية الحساسة التي تحرض على مقاومة الاسلام والأصوليين ومحاربتهم وإعلان استعداده لذلك باسم الغرب. فقد نشرت صحيفة (الاندبندنت اللندنية) بتاريخ ٣٠ مارت ١٩٩٣ مقالاً بعنوان «ميجر يقابل قادة المعارضة العراقية» كشفت فيه بأن التحول في السياسة الأميركية يعكس الاعتقاد داخل الادارة الأميركية بأن إيران وليس العراق يشكل أكبر تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وأن «السياسة الجديدة تبتعد بشكل واضح عن العزم بإزالة الرئيس صدام وسيكون التأكيد على التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة التي تطالب باعتراف بغداد بحق الكويت في الوجود وفتح جميع المنشآت النووية للتفتيش وإنهاء قمع الشعب العراقي».

وفي عدد نفس اليوم كتبت صحيفة (الغارديان) في مقال بعنوان: (إن موقف الولايات المتحدة لا يزال متصلباً حول العقوبات المفروضة على العراق) جاء فيه: «لقد عملت إسرائيل على حث الرئيس كلنتون بأن إيران هي التهديد الحقيقي في المنطقة ومهما كان شكل الحكومة في العراق فيجب أن تكون قوية وتحافظ على قوتها للوقوف بوجه إيران».

ثم جاء في مجلة التايم الأميركية في عددها الصادر في ٢٩ مارت، ١٩٩٣ أن صدام تمكن من البقاء على قيد الحياة بالرغم من الثورات المتكررة ومحاولات الاغتيال ضده وبالرغم من الحرب الطويلة مع إيران والصراع مع أغلب دول العالم ويقول صدام الآن بأنه يستطيع التغلب على عقوبات الأمم المتحدة والدول الغربية خاصة «إذا يقبل العرب نداءه للتضامن ضد (الأصولية الاسلامية)». ثم تضيف المجلة قائلة:

«لقد أرسل صدام رسالة إلى الولايات المتحدة بواسطة نزار حمدون يخبر فيها الادارة الأميركية الجديدة بأنه مستعد أن يمنح الامتيازات النفطية للشركات الأميركية بشروط سهلة تؤمن مصلحة الشركات كما أنه مستعد أن يقف بوجه (الاسلام الأصولي) وإيران في المنطقة».

يترك الاستنتاج إلى الشعوب العربية والاسلامية في ضوء هذه الوكالة والعمالة الصريحة لهذا الطاغية الجائر الذي ضرب بعرض الحائط كل الأسس الأخلاقية والانسانية في سبيل بقائه على كرسي الظلم والطغيان.

بالرغم من كل التذلل وجهود السمسرة لنزار حمدون وغيره من الوسطاء وتقديم الاغراءات ودفع الرشوات بغير الحدود لمراكز التأثير فإن ذلك لم يجد نفعاً في تخفيف أو إزالة العقوبات التي قررتها الأمم المتحدة لضمان بقائه في التسلط على الشعب العراقي. لقد قال الرئيس كلنتون في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع حسني مبارك رئيس الجمهورية المصرية في البيت الأبيض بتاريخ ٦ نيسان، ١٩٩٣ أن صدام وميلوفتش (دكتاتور صربيا) يتوددون لإزالة عقوبات الأمم المتحدة أو تخفيفها ولكن يجب عليهم تنفيذها. لقد جاء ذكر هذين الاسمين سوية كدليل على كراهية الشعوب والعالم لهما. ثم جاء في صحيفة الحياة الدولية بعددها الصادر في ٥ نيسان، ١٩٩٣ تحت عنوان (كريستوفر: صدام أيامه لن تطول) في مقابلة مع وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر بثتها شبكة (إي. بي. سي.) في فانكوفر (كندا) حيث كانت تعقد القمة الأميركية ـ الروسية الذي توقع أن «أيام صدام لن تكون طويلة في حكم العراق» وأكد مجدداً

أن إدارة الرئيس كلنتون لن تبدل سياستها حيال بغداد بل تواصل السعي لدفعها إلى التقيد بكل قرارات الأمم المتحدة.

ثم قال: «لا أستطيع أن أتصور أنه (صدام) قادر على التقيد بهذه القرارات والبقاء في السلطة في آن واحد». كما قال: «إنه لم يلحظ أي إشارات تفيد أن الرئيس العراقي بات مرناً وودياً... وكل الأدلة تشير إلى العكس فهو يخرق القرار بعد القرار».

ثم ذكر مستر جورج ستيفانوبولس، الناطق باسم البيت الأبيض في ٥ نيسان، ١٩٩٣ بأن «صدام يحكم من خلال أجهزته القمعية والارهابية وإذا ما أزيلت فيصبح سقوطه حتمياً».

هوامش الفصل السادس

(1) صحيفة الغارديان ١٢ أكتوبر، ١٩٩٢.

(2) صحيفة الحياة الدولية، ٣١ مايس، ١٩٩٢.

(3) فايننشال تايمز ٦ آب، ١٩٩٢.

(4) صحيفة الوفاق الأسبوعية (لندن) ٢٨ أكتوبر، ١٩٩٢.

(5) هيرالد تربيون ٢٣ أكتوبر، ١٩٩٢.

(6) نفس المصدر السابق.

(7) صحيفة الوفاق الأسبوعية ١٢ حزيران، ١٩٩٢، مقال بعنوان (حوار السفير الأميركي).

(8) مجلة الوسط، ٥ مايس، ١٩٩٢، ص (١٠ ـ ١٤).

(9) صحيفة الغارديان ١٢ أكتوبر، ١٩٩٢.

(10) هيرالد تربيون، ٢٤ حزيران، ١٩٩٢ مقال بعنوان: «دخان كثيف في موضوع العراق».

(11) صحيفة الاندبندنت ٩ مايس، ١٩٩٢، تحليل من واشنطن لـ David Osborn.

(12) الغارديان ٢٩ مايس، ١٩٩٢.

(13) فايننشال تايمز ٦ آب، ١٩٩٢.

(14) هيرالد تربيون ٢٧ أكتوبر، ١٩٩٢.

(15) هيرالد تربيون ٢٩ حزيران، ١٩٩٢.

(16) فايننشال تايمز ٦ آب، ١٩٩٢.

الفصل السابع
الأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية

صناعة السلاح النووي

إن محاولة الكشف عن قدرات صدام في الصناعات الذرية ما قبل حرب الخليج الثانية كانت مدعاة إلى المتاعب ذلك لأنه يحاول اخفاء كل شيء خاصة عن الجهات الدولية المختصة بعدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد ظهر من التساؤل الملح من قبل مفتشي الأمم المتحدة من خلال اعتراف المسؤولين العراقيين في شهر كانون الثاني في عام ١٩٩٢ بأن النظام العراقي اشترى الآلاف من المعدات والآلات من المانيا لبناء الطاردات الغازية التي تستعمل لعزل اليورانيوم المخصص لصناعة السلاح النووي من درجة ٢٣٥ من ذلك النوع الذي يقل عنه قوة وطاقة وهو يوارنيوم درجة ٢٣٨، لقد اكتشفت الأمم المتحدة في صيف ١٩٩١، بأن النظام العراقي كان يحاول جاهداً لمدة سنوات إنتاج يوارنيوم ٢٣٥ بوسائل بدائية وبسيطة بواسطة ما يسمىٰ «كالترونات» واستعمال عدد قليل من الطاردات التي هي اكثر تطوراً. ولكن الأمم المتحدة علمت بعد ذلك بأن صدام يحاول تكديس، بشكل مكثف، اجزاء وقطع تستعمل في تجميع عدد كبير من الطاردات، وإذا كانت الحرب لم تؤد إلى اعاقة العمل فإنه بالإمكان انتاج كمية من المواد الإنشطارية كافية لبناء ٣ أو ٤ قنابل ذرية سنوياً من النوع التي لها طاقة انفجارية تعادل تلك القنبلة الأميركية التي القيت على ناكازاكي في اليابان.

لقد كان النظام يعمل على بناء مجمع معقد لصنع الأسلحة والمتفجرات ونظام صواريخ ارض - ارض باستطاعتها ان تحمل رؤوساً نووية، حتى قبل اكمال المشروع لصنع الأسلحة الإنشطارية (النووية) فإن النظام العراقي قام بتجارب لإنتاج (بلوتونيوم) وهو عنصر آخر يستعمل لصنع القنبلة الذرية وكذلك العنصر (ليثيوم -٦) وهو يعمل على ايقاد التفاعلات القوية في الأسلحة الهيدروجينية وزيادة القوة الإنفجارية.

يقول ديفيد كايد المتكلم باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية «يظهر إنهم وضعوا يدهم على كل شيء استطاعوا الحصول عليه وخزنوه للإستعمال في المستقبل»[1].

وبعد هزيمة حرس صدام في حرب الخليج الثانية فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية وغيرها تتناول نزع أسلحة النظام ذات الدمار الشامل وقام المفتشون بتدمير المصانع والصواريخ وغيرها التي استطاعوا العثور عليها وقام المفتشون والمراقبون المخصصون لهذا الغرض بـ ٦٥ زيارة[١] لفرق التفتيش هذه لبغداد للتأكد من عدم اخفاء أي شيء يتعلق بهذا الأمر وخلال زياراتها لبغداد قامت هذه الفرق بمهمة التفتيش في طول البلاد وعرضها مع توجيه اسئلة من قبل مفتشي وكالة الطاقة الذرية الدولية الموكل اليهم اكتشاف الجهود النووية للنظام العراقي. ففي تشرين الأول ١٩٩١ اعترف النظام بأنه قام بتجارب قبل الحرب بالطاردات وأنها لا تنوى بناء اكثر من ٥٠٠ من هذه الأدوات حتى غاية ١٩٩٦ وهذا العدد قليل لدرجة إن الكمية من المواد التي تنتجها خلال عشر سنوات ربما تكفي لصنع قنبلة واحدة.

في ٩ كانون الثاني ١٩٩٢ اخبرت الحكومة الألمانية وكالة الطاقة الذرية الدولية بأن لديها خمس شركات على الأقل تحقق معها حول تجهيزها للنظام في بغداد بالمغانيط الدائرية (ذات الحلقات) وكمية من الفولاذ ذي القدرة المطاطية

---

(١) لغاية شهر اغسطس عام ١٩٩٣.

العالية التي تستعمل في إنتاج ما يسميه علماء الذرة الشلال «CASCADE» الذي يتكون من (١٠,٠٠٠) طاردة غازية، وهذا يكفي لأنتاج ١٠٠ كيلو من يورانيوم ٢٣٥ سنوياً[2] .

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدىٰ استطاع صدام إن يصل اليه في إنتاج القنبلة الذرية بعد هذا الصرف والبذخ الهائل من اموال الشعب العراقي؟ يقول المطلعون إنه بالإمكان الحصول على القنبلة خلال مدة تتراوح من ٢ ـ ٥ سنوات، ويقول آخرون أنه قد توصل الى صناعتها، وأنها مخبأة في ملفات الأسرار ومحفوظة في دهاليز الخزن.

لقد ادى هجوم اسرائيل على المفاعل النووي عام ١٩٨١ في الأزيرق، ويتسرب بعض الأخبار التي تدعي بأن لصدام يد في ذلك لعدم اطلاق طلقة واحدة على الطائرات عند قصف المفاعل، اضافة إلى معلومات تفيد بأن موظفين بالمفاعل ومقربين في النظام العراقي ممن اشتركوا في هذه العملية. لقد كتبت صحيفة بغداد الصادرة في لندن بتاريخ ١٦ تموز ١٩٩٣ تحت عنوان اعتراف جاسوس حول المفاعل الذري النووي: «تقوم صحيفة يديعوت احرنوت، التي تصدر في اسرائيل، بنشر مقتطفات من كتاب (جاسوس في كنعان) اصدره رجل الأعمال الأميركي (هواردشاك) الذي قال عن نفسه بأنه الجاسوس الذي اعطى اسرائيل تصاميم المفاعل النووي العراقي قبل اشهر من قيام الطائرات الإسرائيلية بقصفه في حزيران عام ١٩٨١، وهو يعيش في احدى ضواحي نيويورك وإنه تطوع للعمل لحساب المنظمة الإسرائيلية للإستخبارات (الموساد) منذ عام ١٩٧٣ واعطىٰ اسرائيل خلال مدة ١٢ عاماً معلومات عن العراق، وكانت تربطه مع شخصيات عراقية رسمية علاقات تحت غطاء عنوان «العمل الحر» وقد قال شاك إنه استطاع الحصول على مخطط المفاعل النووي وسلمه للإسرائيليين قبل اشهر من الغارة الجوية عليه وادعى إن القوات الجوية الإسرائيلية قد قلدته وساماً مماثلاً للوسام الذي منحته للطيارين الذين قاموا بقصف المفاعل» فالسؤال هنا: من هم الشخصيات العراقية الرسمية؟ وبعد هذا الهجوم بدأ صدام يحذو حذوه في خطوات اتخذتها بلدان اخرى مثل الصين، وهي التي تتمثل باجراء

عمليات سرية لتخصيب البوراتيوم الذي ينتج يوارنيوم السلاح النووي. فباستعمال هذه الطريقة، فإن خام اليوارنيوم، يتحول اولاً بعملية كيمياوية إلى غاز هيكسو فلورايد يورانيوم. والنظام العراقي يملك(٢٥٠) طنا من اليورانيوم المركز الذي يسمى (الكيك الأصفر) الذي اشتراه بصورة قانونية من النيجر والبرتغال والبرازيل وايطاليا وإن هذا التكديس من المواد لم يشمله تفتيش وكالة الطاقة الذرية الدولية.

إن المجمع الصناعي بالقائم في العراق الذي بنى من قبل شركات اوروبية، يعمل في الظاهر على خام الفوسفات، وإن فيه مصانع يمكن إن تنتج فلورين الهيدروجين الذي يستعمل لصنع غاز الأعصاب أو صنع غاز الهيكسو فلورايد.

لقد كانت الصحافة الغربية تخفي الحقائق حول (صناعة الموت) للنظام العراقي، وقد كانت تركز فقط على امتلاك النظام على ٢٧ باوناً من اليورانيوم المخصب لصنع السلاح والذي تبقى بعد القصف الأسرائيلي، وبالرغم من تفتيش وكالة الطاقة الدولية المنتظم إلاّ إن الشر والخبث للنظام لا يدع مجالاً للشك في محاولاته المستمرة في صناعة الشر والموت والدمار، إن هناك ثغرات كثيرة مفقودة في الصناعة النووية للنظام العراقي فلم يعرف إلى أي مدى التقدم الذي حصد في بناء مصنع القوى الطاردة لتخصيب غاز الهيكسو فلورايد يوارنيوم، واين يقوم الاخصائيون العراقيون بالأبحاث حول القوى الطاردة المستعملة، ويعتقد بعض الخبراء الأجانب بأن العراق يملك حالياً النموذج الأصلي لمعمل القوة الطاردة وهو يعمل حالياً بطاقة معينة. إن هناك ادلة كثيرة تؤيد بأن العراق وبرنامجه النووي يتلقىٰ مساعدات كبيرة من شركات المانيا الغربية والصين وربما باكستان حيث ان الأخيرة تزود العراق بالخبرة الحيوية المهمة والتكنولوجيا لبرنامجه في تخصيب اليورانيوم ومقابل ذلك تحصل باكستان على المواد الممنوعة يقول الخبراء بأن العراق يحتاج إلى عدد (١٠٠٠) من الطاردات للعمل واحدة، وإن ضبط هذه الطاردات من حيث التوقيت والتزامن في العمل شيء معقد فهي تنفصل عن بعضها إذا لم يعمل على توصيلها بشكل دقيق، وحتى في حالة عملها فإنها تتكسر بسهولة او تقف عن العمل ولهذا

فهي تحتاج إلى اجهزة مغناطيسية خاصة للعمل على اخلال الإحتكاك وإن المضخات الفراغية المرافقة والأنابيب الموصلة تنقل غاز هيكسا فلورايد اليورانيوم من طاردة الى اخرى والذي يعرف بالشلال (CASCADE).

يعتقد بعض الخبراء الأميركان بأن المهندسين العراقيين يحتاجون إلى وقت لضبط الميكانيك والأمور الفنية اللازمة لبناء وإدارة مصنع للتخصيب بواسطة الطاردات إلاّ إن سيمون هندرسون المحرر السابق لمجلة «اسواق الشرق الأوسط» يعتقد بأن المهندسين العراقيين بخبرتهم في صناعة الأسلحة المستمرة في العراق لا يواجهون صعوبة في بناء مصنع للطاردات، كما هو عليه الحال مع الباكستان. ويقول هندرسون إن سرعة حصول العراق على القنبلة النووية تعتمد على نوع السلاح الذري الذي يرغب فيه. ويقول الخبير بالشؤون الذرية في مؤسسة كارنيكي، ليونارد سبيكتور، إن اسرع طريقة في بناء العراق لقنبلة يورانيوم هي بإستعمال طريقة(الأنفجار الذاتي) عند تجميع مادة كافية ذات الدرجة المناسبة لصنع الأسلحة، هذا النوع من القنابل يحتاج إلى تجربة غير نووية ويمكن إجراؤها بشكل سرّي في بناية او تحت الأرض. إن واحدة أو اثنتين من هذه القنابل تكفي لإخافة الجيران ولكنها لا تكفي إن تكون رادعة أو اعطاء قوة كافية للردع ضد اسرائيل مثلاً. والشيء الذي يعتقد به المحللون بأنه من خلال البرنامج السري للعراق فإنه سيحصل على رؤوس نووية بالرغم من إنها عملية معقدة وطويلة[3] .

معلومات أخرى عن صناعة الأسلحة الذرية

لقد اتخذ العراق منذ سنوات طريقاً لإنتاج الأسلحة الذرية والحصول عليها وقد كانت القوى الأجنبية تخشىٰ من عواقب هذه التطورات بعد أن قام بجهود للحصول على التكنولوجيا والأجزاء الصناعية التي تستعمل في صناعة الأسلحة النووية خلال برنامج مخطط له تخطيطاً جيداً مع التمويل اللازم لتقدمه. فهناك على الأقل اربعة مواقع تقوم بها الأعمال المتعلقة بالتطوير النووي العراقي: في التويثة الذي فيه المفاعل اوزيرق ومعمل (سعد ١٦) قرب جامعة الموصل وموقع

اربيل بالقرب من الحدود الكردية، ومعمل القائم الذي يحتوي على مصنع الفوسفات الذي يمكن إن يصنع غازات الهيكسو فلورايد إن ضبط وحجز المعدات والمكائن خلال السنتين الماضيتين لمصنع يمكن أن يصنع الطاردات التي يمكن تخصيب اليورانيوم بواسطتها كانت الحادثة التي اثارت بين المحللين في موضوع السلاح النووي. حتى لو إن العراق لا يتمكن من إن يعيد القدرة على عمليات تخصيب اليورانيوم بعد ما حدث له من تدمير في مؤسساته ومختبراته ومصانعه إلاّ إنه لا يزال يستورد المواد الإنشطارية من دولة نووية كالصين مثلاً التي جهزت اليورانيوم الصالح لصناعة السلاح إلى بلدان مثل الجزائر وليبيا وايران وربما الباكستان وامام الضغط الكبير من اميركا وفرنسا وانكلترا فإن الصين وعدت ايقاف ذلك، ووقعت على معاهدة عدم الأنتشار النووي.

ليس لدى العراق عدد من علماء الذرة فقط خاص به الذين تدرب اكثرهم في الغرب إلاّ إن انهيار السوفياتي السابق ربما ساعد النظام في بغداد أن يحصل على التكنولوجيا والإختصاصيين بالإضافة إلى بعض الأسلحة المتطورة. وتقول بعض مصادر المعلومات الإستخباراتية الغربية إن بغداد تغره بعض المرتزقة من الأتحاد السوفيتي السابق المختصين كما حدث ذلك بالنسبة للجزائر ومصر والهند وليبيا وشمال كوريا[4].

ولقد كان معروفاً بأن الجزائر وليبيا طلبوا مساعدة العراق قبل حرب الخليج في هذا الحقل، حيث يعتقد بأنه ارسل كمية من اليورانيوم مع فريق من الأختصاصيين في الذرّة إلى الجزائر عن طريق الأردن. وكان ذلك لمساعدة الخبراء لبناء مفاعل نووي سري في (عين عسيرة) يبعد ١٥٠ كم جنوب الجزائر، وربما يكون هذا التعاون بدافع تقدم الجزائر وطموحاته النووية لتطوير السلاح النووي المشترك[5].

أساليب شراء مصانع الأسلحة والمعدات النووية

كتبت مجلة نيوزويك الأميركية بعددها الصادر في ٩ نيسان عام ١٩٩٠ بأنه في اوائل شهر نيسان عام ١٩٩٠ قامت السلطات بمسك عملاء صدام من

خلال محاولتهم شراء بعض الأجزاء الألكترونية التي تستعمل في تفجير القنبلة الذرية. إن هؤلاء الوكلاء قد حوصروا من قبل جهاز التحقيق في الولايات المتحدة وبريطانيا حيث اتهم المحققون النظام العراقي بمحاولة شراء محركات للطاقة الألكترونية Capieatonic بصورة غير شرعية من مصنع في كاليفورنيا حيث اخبر هذا المصنع بدوره السلطات الأميركية في الحال وقد أنكر صدام بأنه يبني قنبلة ذرية وقال بأن «اعداء العرب» يحاولون اعاقة مسيرة بغداد للتطور والتقدم بإعاقة تصدير التكنولوجية المستقدمة للعراق. لقد كان شراء هذه الأجهزة من الكابيستر على اساس أنها كانت رخيصة ويقدر ثمنها بقيمة ١٠,٤٩٠ دولاراً إذا ما قورنت بقائمة المشتريات العراقية الأخرى من السلاح التي تقدر بمليارات الدولارات.

بما إن العراق من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإن هذا التجهيز من الممكن إن يفتش من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية وربما بدأ النظام في بناء برنامجاً نووياً منفصلاً، وإنه يفتش عن اجهزة وادوات لبناء مصنع (للقوى الدافعة) تحت الأرض لأنتاج اليورانيوم المخصب كما إنه قام بالتفتيش ومحاولة شراء الأجهزة بصورة غير محددة ودون أن تطلب بشكل رسمي أو طلب خاص وتعهدت بذلك شبكه الشركات العراقية في اوربا واميركا لشراء الأجهزة الألكترونية التي تستعمل في تفجير اليورانيوم الموجود في داخل القنبلة الذرية، وتشير التحقيقات بأن الوكالة الرئيسة للمشتريات العسكرية العراقية تسمى (يوروماك) التي كان لها مكتب في ضواحي لندن (تيمس دتون) وكانت تدعى بأنها تتاجر وتتعامل مع عمل «البطاطا المقلية» لقد كان يدير هذه الشركة شخص يدعى عاشور داغر، عمره ٤٩ عاماً، ويحمل الجنسيتين العراقية والبريطانية وقالت عنه مصادر المخابرات المتحدة بأنه يعمل ضابطاً في المخابرات العراقية، وقد صدر الإتهام منها في الإسبوع الماضي (اوائل نيسان ١٩٩٠). لقد قال احد الموظفين السابقين البريطانيين في هذه الشركة: «إن الشركة قد كانت تتعامل بتجارة تقدر بمليارات الدولارات في التوسط لشراء اجهزة ومواد بالنيابة عن النظام لمجهوده الحربي» فخلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، التي انتهت في

آب ١٩٨٨، لم تعترض الولايات المتحدة على المشتريات العسكرية العراقية بل في الحقيقة إنها ساعدت صدام وجهوده الحربية بيزويده بالمعلومات الإستخباراتية حول الجيش الإيراني وتحركاته بواسطة الأقمار الصناعية. لقد كانت الحكومة البريطانية تعلم بكل نشاطات (يوروماك) وكانت مرتاحة لوجود المكتب العراقي للمشتريات على الأراضي البريطانية. ووفقاً لما جاء في الإتهام في ايلول ١٩٨٨ فإن شركة يوروماك اتصلت بشركة تسمى (CST) للتكنولوجيا في سان ماركوس في كاليفورنيا شمال مدينة سان دياغو. لقد كان العراق يرغب في شراء الأجهزة التي تختزن الألكترونات مع قوتها وتعطيها قوة دفع مرة واحدة وكانت المواصفات التي طلبوها خاصة جداً، حيث طلبوا الكابيسترات (مكيفات ذات الحث البطيء). (Low inductanca Capicatom) التي تتحمل الإرتجاجات والإرتفاعات بالإضافة إلى اشياء اخرى، ومن هذه المواصفات امكن الاستنتاج بأنها تستعمل للرؤوس النووية.

لقد اخبر رئيس شركة (CSI) جيري كاوالسكي محرر المجلة بأن المكتفات يمكن استعمالها في اجهزة الليزر او في تنظيم التفجير في مراحل المسار الصاروخي، ولكن العراقيين طلبوا نفس النوع تماماً قبل هذه المكتفات «كتلك التي تستعمل في تفجير الرؤوس النووية كما جاء في الإتهام، إن التصدير لهذه الأجهزة دون اجازة غير قانوني، وان كاوالسكي اخبر دائرة الجمارك الأميركية وموظفيها في سان دياغو بذلك.

لقد قام بدور الوكيل السري للولايات المتحدة شخص اسمه دانيال سوبنك البالغ من العمر ٣٨ سنة، الذي يدعى بأن له خبرة كبيرة بالتحقيق في تهريب التكنولوجبا المتقدمة. لقد عمل من نفسه احد مدراء شركة (CSI) وقد جلس في الإجتماعات التي عقدت مع العراقيين ولكن في مايس عام ١٩٨٩ حسبما جاء في الإتهام، إن مساعدة داغر وهي امرأة فرنسية اسمها جبتين سبيكمان، التي قالت بأن الجهات التي تستعمل هذه الأدوات في النهاية الوكالة العراقية للحصول على الأجهزة العسكرية (القعقاع).

وحسبما جاء في الإتهام بأن المفاوضات الرئيسية قد بدأت في ايلول الماضي (١٩٨٩) عندما اجتمع كاوالسكي وسوبنك في اوتيل كافندش بداغر وسبيكمان، واثنين من المهدسين العراقيين وعندما قدم العراقيون المواصفات للمكثفات، اشار سوبنك بأن ما يرغبون به هو على ما يظهر ما يشبه مفجرات نووية، وحسبما قال كاوالسكي فإنه لم يبدو منهم اي تعليق حول ذلك إلاّ إنهم قالوا بأنهم يريدون هذه الأدوات لإستعمالها في الليزر وقالوا بعد ذلك حسبما ورد في الإتهام، بأن هذه المكثفات ستستعمل في تطبيقات على علميات فضائية».

لقد ظن هؤلاء الوكلاء وافترضوا إنه بالإمكان شراء كل شيء بالدولار، ولا يفكروا بأن هناك قوانين وأنظمة يجب أن تراعى وتحترم وإلا لما حاولوا مثل هذه المحاولات التي أدت لوقوفهم أمام المحققين القانونين. في اليوم الثاني اقترحت سيكمان على سوبنك بأن توضع علامات على المكثفات تشير إلى أنها تستعمل لوحدات التكيف الهوائي في غرف الكمبيوتر (الحاسبات) وحسبما يتذكر سوبنك فإن داغر سأله فيما إذا كانت هذه الأدوات ممكن استعمالها لهذه الأغراض، فرد سوبنك: «نعم إذا أردت تفجيرها وتحويلها إلى ذرات!».

لقد جاء فى الاتهام إنه لأول مرة اعترف العراقيون بشراء كريترون، وهو مفتاح كهربائي سريع يعمل على قرقعة المتفجرات باطلاق الكهرباء المخزون في المكتفات لقداخبر سوبنك داغر، إن شركة (CSI) لا تصنع كريترونات، ولكنه يمكن الحصول عليها من شركة اخرىٰ، وقد وعد العراقيون إن يكونوا اسخياء في دفع قيمتها، خلاف ما كانت عليها القيمة للمكثفات البالغة ١٠,٤٩٠ دولار وهو سعر بسيط.

وبدلاً من مصادرتها علناً فقد استبدلت سلطات الجمارك الكريترونات باخرىٰ عاطلة لقد كانت أول شحنة من شركة (CSI) الى داغر، مؤلفة من مكثفات فقط، حيث كان ٤٠ منها يمكن استعمالها في الرؤوس النووية و٤٥ أخرىٰ مناسبة لإستعمالات عسكرية اخرى، عندما وصلت الإرسالية إلى

لندن عملت السلطات علىٰ استبدال المكثفات النووية باخرىٰ عاطلة. وقبل ايام عندما كان داغر يهم بركوب طائرة الخطوط الجوية العراقية إلى بغداد اعتقل مع رفيقته سبيكمان مع اربعة آخرين مشتركين في هذه العلمية والمتواطئين في عملياتها وبعدها اخذت المكثفات وصودرت من المخازن التي وضعت فيها. بالرغم من عدم اعتراف النظام بأنه يصنع اسلحة ذرية، إلاّ إنهم يزعمون الأستمرار لشراء الأسلحة المعقدة التي لا يستطيعون أنتاجها محلياً. «وليس من العدل التحدث عن الأسلحة النووية والكيمياوية، وتجاهل القدرات النووية الأسرائيلية».

في شباط عام ١٩٨٩ منعت وزارة التجارة الأميركية محاولة العراق لشراء مضخات فراغية متخصصة بالرغم من أنها يمكن أن تستعمل لأغراض غير نووية وكذلك يمكن أن تستعمل في مصانع التخصيب لليوانيوم في كانون الأول ١٩٨٩ ذكرت مجلة دير شبيغل الإلمانية إن احدىٰ الشركات الألمانية يحقق معها، لأنها جهزت العراق بين ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ بمعدات ومكائن لصنع الطاردات التي تعمل على تخصيب اليورانيوم صحيفة الفانينشال تايمر نشرت خبراً، بأن العراق يحاول شراء مغانيط خاصة مصنوعة من الكوبلت التي تستعمل في تثبيت الطاردات في مواضعها عندما تدور بسرعات كبيرة إلاّ انه ذكر المقال بأنه (العراق) لم يتمكن من الشراء، وهناك ما يدل على أنه حاول إن يصنعها بنفسه بمساعدة صينية لقد نشرت «الوقود النووي» وهي نشرة تجارية معروفة في آب ١٩٨٩، ان حكومة السويسرية كانت تحقق مع الشركات التي كانت من المحتمل أنها قد ارسلت اغطية لنهايات الأنابيب للأجهزة الطاردة، وهي التي تستعمل في مصنع التخصيب وبنفس الشهر ذكرت صحيفة الواشنطن بوست، إن الموظفين في المانيا الغربية احتجزوا شحنة معادن سويسرية إلى العراق، الغرض التحقيق في معرفة ما اذا كانت الشحنة تحتوي على الفولاذ الصلب الخاص للأستعمال في الطاردات لتخصيب اليورانيوم

إن اكثر هذه التقنية والتكنولوجيا قد جهزت من قبل شركات اوروبية وقليل منها كان العراق قد اشتراها كواجهة لشراء ما يحتاج بواسطتها. تقول المصادر

العسكرية إن النظام العراقي قد صرف الملايين من الدولارات كرشاوى للموظفين، وشراء شركات وهمية للحصول على المعدات لعمل المصنع الذي ينتج الأجزاء النووية(6).

قبل شهر من غزو العراق للكويت قامت وزارة الدفاع الأميركية بحملة لأقناع وزارة التجارة لإلغاء موافقتها ببيع ٧,٦ مليون دولار من الأفران الخاصة لإذابة تيتانيوم فقد ادعى النظام بأنه يحتاجها لغرض إذابة معادن لصنع الأطراف الإصطناعية، لكن وزارة الدفاع قالت إن هذه الأفران بالإمكان استعمالها ايضاً لعمل اجزاء للأسلحة النووية والصواريخ. هذه احدىٰ الحالات التي ظهر فيها النزاع البيروقراطي بين الدوائر المختلفة للحكومة الأميركية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى عرقلة الجهود لإيقاف تصدير التكنولوجيا ذات الإستعمال المزدوج (المدني والعسكري). إن هذا الموضوع قامت به شركة كونسيرك التي تقع في مدينة راتكوكاس في نيوجرسي. وحسبما جاء في مذكرة للجمارك والتي نشرتها صحيفة الواشنطن بوست فإن الموظف مايكل فانتغ في وزارة التجارة كان متحمساً جداً لوقف التحقيق لوزارة الدفاع والشروع بالبيع الذي سبق أن وافق عليه، حيث اتصل بالجمارك وسألهم عن الأسباب في ايقاف البيع، وإن »سمعته في خطر طالما إن شركة كونسيرك عملت بموجب نصيحته في المفاوضات حول المقاولة« وعند معرفة موضوع استعمال عنصر التينانيوم في الصناعة النووية فأن البيت الأبيض منع بيع هذه المواد وأوقف تصديرها. (7).

إن المحرر الن فريدمان ذكر في الفايننشال تايمز اللندنية في اواسط سبتمبر عام ١٩٩٠ إن ما لا يقل عن خمس عشرة مرة بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ لم تعر وزارة التجارة اهتماماً للإعتراضات على شحن المعدات والتجهيزات ووافقت على تصديرها إلى العراق مما «ساعد النظام مباشرة على تطوير قدراته النووية والكيمياوية والصواريخ الباليستية». لقد ارادت شركة هومسفيد للهندسة في بنسلفانيا تصدير المصاهر والكمبيوترات الخاصة بها التي تستعمل لصناعة ماسورات مدافع (١٦ انج)، وقد منعت من التصدرير للعراق، وقد كانت تعد لإستعمالها في المدفع الضخم (العملاق).

صحيفة صاندي اكسبرس تحبط مشروعاً نووياً للعراق: قالت مجلة صاندي اكسبرس الإسبوعية البريطانية: «أنها اكتشفت واحبطت مشروعاً لبيع كمية كبيرة من البلوتونيوم درجة ٢٣٨ الروسي المنشأ إلى العراق عبر بلغاريا، وإنها تمكنت من لعب دور الوسيط في العملية التي تبلغ قيمتها (٨٠) مليون دولار، حيث كان البلوتونيوم مرسلاً إلى السفارة العراقية في صوفيا لنقله بعد ذلك في الحقيبة الدبلوماسية إلى بغداد. واوضحت الصحيفة بأنها حالت بعد ذلك دون وصول الشحنة من البلوتونيوم إلى الجهة المرسلة اليها، وذلك بتسليمها للسلطات البلغارية على دفعتين، فالدفعة الأولى مكونة من(١٤٠) أسطوانة صغيرة من البلوتونيوم، تبلغ قيمتها ٣٧٨ الف دولار، ثم دفعه ثانية يبلغ وزنها ٨٠ كيلو غراماً وفي ضوء هذه الحادثة بدأت السلطات البلغارية تحقيقاً للعثور على ما تبقىٰ من الكمية. وقالت الصحيفة إن عمليات بيع وشراء وتهريب البلوتونيوم، تقوم بها عصابات دولية يساعدها في ذلك موظفون فاسدون، وهي مستعدة للتعامل مع اي طرف كان، وتضم هذه العصابة تاجر اعمال بريطاني، ورجل اعمال سويدي، ومتعهدين من بولندا [8].

مصادرة أجهزة للصناعة النووية:

لقد صودرت مكثفات اميركية نووية وارسالية من المضخات للإنتشار الفراغي، في شهر مارس عام ١٩٨٩، وهاتان المادتان ربما كانت الباكستان تريد الحصول عليها. إن شركة صناعات كارديوت البرازيلية وهي شركة للسلاح، لها روابط قوية بالعراق، ويشك في أنها تشحن عن طريقها، فاحصات التذبذبات في اوربا إلى العراق. لفحص ادوات التفجير. إن رئيس شركة كارلوس كادريون ينكر بيع أية فاحصة إلى العراق. وهناك مسؤولون في شركة المانية غربية (Metalfom)، ارسلت إلى العراق اجهزة لصناعة الأدوات الطاردة عن المركز(الطاردات) إلى العراق، وعلى الأقل هناك فنيان من المانيا يعتقد بأنهما ساعدا العراق لتجميع المصنع. يقول مسؤولون في الاستخبارات الأميركية، بأن الصين تساعد العراق في صنع المغانيط التي تعمل على توازن القوىٰ الطاردة عن

المركز (الطاردات)، [9] في اواخر الثمانينات اسس النظام العراقي شبكة سمسرة ووساطات سرية في المانيا وسويسرا، يرأسها المدعو عبد المطلب علي، وهو يحمل (صفة دبلوماسية) في السفارة العراقية في بون. لقد اكتشف المسؤولون الألمان استمرار تدفق الأجهزة والمعدات إلى بغداد، في ايلول ١٩٩٠، وبعد دفع الرشوات واستطاعت مؤسسات الإستخبارات الغربية إن تقوم بحملة لمنع المانيا وسويسرا من تصدير المعدات للعراق، وبعد تلك المعلومات دفعت السلطات الألمانية والسويسرية إلى البدء بالتحقيق حول حمولة وشحنة من الأجهزة الطاردة بضمنها الدوارات والمغانيط الدائرية، والتي اوقفت في مطار فرانكفورت، كما إن التحقيق ربما شمل الشركات التي يزعم أنها مشتركة في بيع معدات ممنوعة للعراق.

الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية (الجرثومية)

لم يكتف صدام بتطوير السلاح النووي، وصناعة القنبلة الذرية، وإنتاج الصواريخ التي تحمل رؤوساً نووية، وإنما كان يتطلع إلى جميع الجهات التي يستطيع من خلالها تطوير الأسلحة الفتاكة، واسلحة الموت الجماعي والدمار الشامل. ففي الوقت الذي كان يبذّر فيه اموال النفط، التي هي ملك للشعب العراقي، وصرفها ببذخ على صناعات الأسلحة النووية كان يفكر في انتاج اسلحة اخرىٰ، حيث إن تلك لا تشبع نهمه وساديته في قتل الجنس البشري وابادته، وهي الأسلحة الكيمياوية والأسلحة البايولوجية، فالأولى تسبب موتاً جماعياً ولكن على نطاق اقل من تأثير القنابل الذرية التي تؤدي إلى موت سكان المدن المقصوفة جميعاً، كما حدث في حالة القصف الأميركي بالقنابل لهيروشيما وناكازاكي في اليابان، نهاية الحرب العالمية الثانية. إن الشيء الرهيب في هذا الأمر، هو إن هذا الطاغية لا يتردد دقيقة واحدة في إبادة الشعب العراقي بأكمله، أو الشعوب الأخرىٰ التي تهدد وجوده، كما حصل في محاولته ابادة الشعب العراقي في شمال البلاد «من الأبرياء الأكراد» حيث حصدت الطائرات مرة واحدة من خلال القاء القنابل للغازات السامة في مارس من عام ١٩٨٨ اكثر من

خمسة الاف شخص في دقائق معدودات، وجرح اكثر من عشرة الاف مواطن، وهذه الحادثة هي اول حدث في تاريخ العالم، باستعمال السلاح الكيمياوي من قبل (حكومة) ضد المواطنين. لقد كان اول من انتقد انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيمياوية، مدير الأستخبارات المركزية الأميركية السابق، مستر وليم ويبستر، حيث حذّر من وقوع هذه الأسلحة بأيدي الذين لا يتأخرون عن استعمالها، وانعكاس نتائج ذلك على البشرية ومصيرها.

الأسلحة الكيمياوية

لقد قال في تقريره ١٩٨٩ (سيت كاروس) من معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى، إن «العراق لديه الآن اكثر وربما اكثر تقدماً من اي برنامج للأسلحة الكيمياوية في العالم الثالث» (10) وبالرغم من إن العراق قد وقع على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يمنع استخدام الأسلحة الكيمياوية والغازات السامة ماعدا ضد البلدان التي تقوم باستعمالها اولاً، إلاّ أن النظام الصدامي قد استعمل هذه الأسلحة خلال الحرب مع ايران ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وحتى بعد اعلان وقف اطلاق النار، فقد استعمل النظام هذه الأسلحة ضد الأكراد من المواطنين وضد عرب الجنوب.

لقد بدأ النظام في برنامج الأسلحة الكيمياوية في اواخر الستينات قبل مجيء صدام. في مقال له في صحيفة الواشنطن بوست، أشار ديفيد اغناشيوس، إن العراق في البدء اتصل بشركة فودلر في روشيستر من ولاية نيويورك في اوائل عام ١٩٧٥ لمساعدته في بناء مصنع لمبيد الحشرات إلاّ إن الشركة حاولت اقناع النظام لبناء معملاً اكثر بساطة، ولكنْ دون جدوىٰ، ولذلك فقد قطعت بغداد المحادثات ودون اهتمام فقد اتصلت بشركة بريطانية هي شركة ومقاصده الصناعات البريطانية (ICI) التي فهمت بسرعة نوايا العراق وتراجعت عن المحادثات، إن الفشل هذا لم يثن العراق، فإنهم توجهوا إلى «شركات المانية غربية وسويسرية وفرنسية وهولندية وبلجيكية وايطالية، وفعلاً حصلوا على ما ارادوا.

لقد قال كوروس «أن القرار اتخذ على مستوىٰ عالٍ ومن صدام نفسه، حول بناء مصانع لإنتاج المشتقات الكيمياوية للأسلحة، وقد انجز هذه الهدف كاملاً بحلول عام ١٩٨٥ ثم قال: «بهذا الوقت كان العراق ينتج عدداً من المشتقات الكيمياوية بضمنها غاز الخردل ونوعين مختلفين من مشتقات الأعصاب، وهما «التايون» و«السارين»، وبناء على معلومات في السي . أي. اية يقول كاروس: إن العراق يملك مصانع بإمكانها إنتاج ما بين ٣,٣٠٠ و١٣,٢٠٠ طناً سنوياً من المشتقات الكيمياوية المختلفة إن الإنتاج منتشر في جميع انحاء البلاد، الأمر الذي يجعل من الصعب تدميرها جيمعاً من خلال القصف الجوي.

إن الموقع الرئيسي للأسلحة الكيمياوية هو مجمع يقع قرب سامراء الذي يبعد حوال ٧٠ ميلاً شمال غربي بغداد. كما إن هناك معامل اخرىٰ وربما تنتج مشتقات كيمياوية اخرىٰ مثل «فوسجين» من مركبات الزرنيخ، وكذلك مركبات السايناند الخطرة.

التقليد الصدامي في قتل الناس:

إن استعمال الأسلحة الكيمياوية ما هو إلاّ امتداد لتقاليد صدام الذي نشأ وترعرع في كنفها بقدر ما يتعلق الأمر بقتل الأبرياء من البشر، وعادته في سفك الدماء، فقد تعود إلى اعطاء أنواع السموم واستعمالها لقتل الخصوم من الذين يخشاهم من منافستهم للسلطة أو معارضته. لقد كتب الأستاذ كنعان مكية (سمير الخليل) في كتابه «جمورية الخوف (Repablic of Fear)» بأنه قد اصبحت الطريقة المفضلة في اواخر السبعينات اعطاء الأعداء السموم ذات المفعول الطويل الأمد مثل الثاليوم والرصاص بالمشروبات الخفيفة التي تعطىٰ لهم خلال التحقيقات خاصة إذا كانوا ممن لا يساورهم الشك وهم من الأبرياء في عام ١٩٨١ نشرت منظمة العفو بيانات لأطباء بريطانيين جاء فيها: أنه على الأقل هناك اثنان ممن اصيبوا بالتسمم بالثاليوم وخمسة عشر عراقياً قتلوا الطريقة، وفي عام ١٩٨١ نشرت مجلة العالم الجديد تقريراً على قمع العلماء العراقيين،

يضمنها مقابلات مع ضحايا ووصف لبعض الحالات. ومن هذه الحالات هي (شوكت عقراوي) مستشار الكيمياء الصناعية، الذي تخرّج من جامعة ليرز والذي استطاع أن يهرّب معلومات عن طريق مكالمة هاتفية من مستشفى في بغداد إلى ممثل في مجلة «العالم الجديد». لقد قال التقرير: إن المكالمة كانت كالتالي وهو يتكلم الكردية: «أن الحادثة التي رتبوها لم تقتلني ولذلك فقد اعطوني الثاليوم في المستشفىٰ حيث كنت اتعالج. اقول مع السلامة للجميع» ثم انقطع الخط.

قدرات النظام للصناعة الكيمياوية

لدى العراق الآن قدرة على التسميم بمقياس واسع، وإن صناعة الغازات ومركبات الأعصاب بكميات كبيرة كانت تحتاج إلى جهود ذلك لأن العملية لم تتغير منذ الحرب العالمية الأولىٰ، فمثلاً لإنتاج غاز الأعصاب (الخردل) يحتاج العراق أولاً ليحصل على مادة تسمى تيود يغليكول، وهي المادة الكيمياوية التي تستعمل عادة في صنع الأصباغ والحبر. وعند اختلاط هذه المادة بحامض هيدرو كلوريك المتوفر وجوده، لأنه يستعمل في امور كثيرة، ينتج الخليط غاز الخردل. وإن المادة الأولىٰ كانت قد وضعت عليها قيود ولم يستطع العراق صنعها في اوائل الثمانينات وبناء على كاروس «فإن الشركة الأميركية في بلجيكا كانت اول من التزم وفي المستقبل فإن العراق من الممكن إن يصنع هذه المادة وفي الحقيقة إن العراق بإمكانه انتاج الآف الأطنان من غاز الخردل إذا رغب في ذلك».

بينما إنتاج غاز الأعصاب ومشتقاتها اكثر تعقيداً من صنع غاز الخردل. فقد اقامت شركات المانية مصنعين في سامراء في مجمع سامراء في اوائل الثمانينات بقدرة صنع ٤٨ طناً بالسنة من (السيرين) «(الثايون)»، وقد نجح العراق في شراء المركبات الخام من المجهزين الأجانب خاصة الشركات الأوروبية.

محاولات استيراد المواد الكيمياوية من اميركا:

كان النظام العراقي خلال شبكات شركاته الوهمية ووكلاؤه في اميركا

يحاول شراء ما يستطيع شراءه من المواد الكيمياوية وغيرها لدعم ترسانة الأسلحة التي لديه ولدعم صناعة الموت. فعند قيام الجمارك الأميركية في تعقب شؤون التصدير وشرعيته كان «دينس باص» العميل الخاص لها يقوم بتعقب (١٢٠) طناً من كيمياويات الغاز السام التي ارسلت من مدينة بالتمور ماراً بموانىء عدة في منتصف الطريق حول العالم إلى ايران وبدلاً من هذه الكيمياويات فإن مساعديه ملأوا البراميل بالماء وعند تفتيش باص المكاتب للشركة التي صنعت اليكمياويات وجد مفاجأة غير صحيحة حيث وجد الوثائق مدفونة مع شركة الكولاك الدولية التي تعمل في بالتمور وقد افتقد زملاؤه الشحنة الثانية من المواد الكيمياوية التي تستعمل في صنع غاز الخردل ذلك لأن حوالي ٣٠٠ برميل تزن ٥٢٠ طناً ارسلت إلى صدام وليس لإيران وعند ذلك علق باص BUS منزعجاً وقال: هنا شركة في بالتمور ترسل وتجهّز كلا الجانبيين (ايران والعراق) وتساعد مجهودهما الحربي». لقد قضى باص سنة تقريباً لإكتشاف الشبكة التي تتعامل مع الكولاك لحساب العراق.

شبكة تصدير الكيمياويات:

عندما افلح مستر باص في جهوده وجد شبكة تمتد من سويسرا إلى اليابان إلى الولايات المتحدة إلىٰ سنغافورة مع عدد من نقاط الإتصال بينها. لقد بدأ بشركة(فرانس فان اتراءات) وهو التاجر الأوربي الذي يدير شركة في سنغافورة التي اشترت مواد كيمياوية في عام ١٩٨٤. يقول مستر باص: «ان فان انراءات قد تعرف على تشارلس تافاكا احد وكلاء الأستيراد والتصدير في اليابان (فان انراءات) كان يفتش علىٰ مادة كيمياوية تسمىٰ (نيوديك ليكول) وهي عنصر اساس في تكوني غاز الخردل. لقد وجد تاناكا قسماً منها في اليابان وشحنها إلى اوربا لحساب فإن انراءات والذي بدوره عمل على ارسالها إلى العراق.

ولكن في اوائل سنة ١٩٨٧ عندما قصفت ايران والعراق كلاً منهما الآخر باسلحة كيمياوية اصبحت مادة (تيوديك ليكول) قليلة وإن تاناكا لم يستطع الحصول على كمية كافية من اليابان لسد حاجة أنراءات والعراق

وكذلك ارادت ايران شراء كمية من هذه المادة.

لقد اتجه تاناكا نحو الولايات المتحدة وهي محاولة تحف بها المخاطر لأن الولايات المتحدة في هذا الوقت تكون قد منعت تصدير مثل هذه الشحنات. لقد اتصل تاناكا هاتفياً مع صديق له اسمه هارولد غرينبرغ وهو تاجر لتصدير صفائح الفولاذ في بروكلن، ويظهر إنه يهودي حيث ان اسمه ومحل اقامته يدلان على ذلك، فأرسل غرينبرغ شريكه نيك ديفينيو للبحث عن مادة (تيوديك ليكول)، فقد بد إن محاولة ديفينيو حيث يقول مستر باص (وكيل الجمارك السري) أنه عندما اتصل بشركة «مورتوت تيوكول» عن طريق الخطأ وهي شركة ضخمة تنتج المواد الكيمياوية سأل ديفينيو حول شراء «تيوكول» الا إن الجواب كان! «هل تريد شراء شركتنا؟!» وعندها قام بتصحيح الأمر وارتبط بشركة «الكولاك» ويقول باص أن الكولاك باعت إلى ذلك الحين كميات صغيرة من (تيوديك ليكول) التي تستعمل في اقلام الكتابة ،لقد كان عرض ديفينيو - غرينبرغ مغرياً لأنهم ارادا التوسط في شراء مئات الأطنان وما قيمة مليون دولار وكانت عمولتهم سنتاً واحداً لكل باوند يشترونه، تظهر الوثائق الحكومية بأن مدير التصدير في شركة الكولاك مستر ليسلي هنكلمان والسماسرة ارتأوا أن يصدروا إلى منروفيا في ليبريا او إلى شركة وهمية في انتويرب.

وقد تقرر أن ترسل إلى اوربا الغربية واضعين الأوصاف عليها بأنها (اصباغ نسيج). ولقد سأل باص إلى اين شحنت؟ إلاّ إن هنكلمان لم يجب على ذلك وبعد ذلك سمع محاسب في شركة الكولاك يقول بأن شركات اميركية ترسل بصورة غير قانونية مادة (التيوديك ليكول) إلى العراق وعندئذٍ ابدىٰ اهتماماً وإن مسؤولين كبار عملوا على ايقاف الشحنات عندما لم يتمكنوا من تحديد المكان الذي ترسل اليه بدقة، اما الشحنات إلى ايران فقد استمرت، حسبما يعتقد باص لأن اوراق السماسرة تشير إلى المكان الشرعي وهو سنغافورة، وفي نهاية الأمر صدرت الإتهامات الفيدرالية للمخالفات في التصدير ضد كل من غرينبرغ وديفينيو وهنكلمان الذين اقروا بأنهم مذنبون عن تهمة واحدة لكل منهم وربما امكن تغريم شركة الكولاك مقدار مليون دولار.

ولكن كيف يمكن إلقاء القبض على (تاناكا) و(فان انراءات)؟ أما تاناكا فقد كان الأمر سهلاً فقد امر غرينبرغ الجمارك باغرائه بالرجوع فرجع والقي القبض عليه أما(فان انراءات) فقد بقي في اوروبا طليقاً.

لقد صعق باص كيف اسس العراق شبكات هائلة من الشركات حول العالم كوسطاء يبيعون كل شيء من اجل الدولار فليس عندهم فرق بين أن يشترى الزبون اطارات للدرجات الهوائية أو يشتري غاز الخردل لقتل الآلاف من البشر عند هؤلاء التجار مثل (فان انراءات).

مذكرات جورج شولتز واسلحة صدام الكيمياوية:

في مذكراته «الإضطراب والإنتصار (Turmoil And trirmp) التي صدرت بكتاب نشر في نيويورك في ربيع عام ١٩٩٣ يربو عدد صفحاته على الألف[11] نشر هذه المذكرات إلى إنه «في اواخر ١٩٨٣ وصل العراق إلى وضع يائس في مواجهته للقوات الإيرانية الزاحفة وإنه استعمل اسلحة كيمياوية على جبهة القتال». ويعلق شولتز على الحادثة بقوله أن استعمال هذه الأسلحة يشكل خرقاً لإلتزام العراق بصفته احد الموقعين على ميثاق جينف الذي يمنع استعمال الغازات الكيمياوية في الحرب، ويقول إن مصدر الغازات لم يكن معروفاً فقد اشارت بعض التقارير إلى أن السوفيات هم الذين زودوا العراق بها بينما اشارت تقارير اخرى إلى أن العراق طور طاقته الإنتاجية منها بمعونة الشركات الألمانية (وهذا ما حصل فعلاً). ولكن المفاجأة التي يكشف عنها وزير الخارجية الأميركي في فترة رئاسة ريغان لا تكمن في موقف المانيا الغربية المتساهل في هذه المسألة وإنما تكمن في ما أورده من أن لجنة (الأمن القومي) في واشنطن كانت ضد فكرة وضع قيود على إنتاج الأسلحة الكيمياوية!

وفي ٥ مارس (اذار) من عام ١٩٨٤ اتهمت الإدارة الأميركية النظام العراقي رسمياً باستخدام اسلحة كيمياوية فتاكة في الحرب مع ايران. وفي ٧ مارس اصيب شولتز بدهشة بالغة عندما قرأ تقريراً للإستخبارات المركزية الأميركية مفاده إن واشنطن خربت علاقة وثيقة تربطها بالعراق عندما اتخذت

موقفاً متصلباً في مناهضتها لإستعمال الأسلحة الكيمياوية واعتبر شولتز أن هذا التعليق لا يمكن قبوله نظراً لأن الولايات المتحدة يجب أن تكون صادقة دون تساهل ولكن بيل كيسي مدير الإستخبارات المركزية (آنذاك) كان ضد موقف وزير الخارجية، لم لا؟ وبالنظر إلى علاقة كيسي بصدام. ويروي شولتز في فصل من كتابه إنه علم في شهر ايلول بأن العراقيين كانوا يستعملون الأسلحة الكيمياوية (المحرمة دولياً) للقضاء على تمرد كردي في شمال العراق، ويقول أنه اصدر تعليماته بأن تعلق الولايات المتحدة، إنها مقتنعة بأن العراق استخدم غاز الأعصاب ضد الأكراد وأنها تدين هذا العمل وتعتبره غير مبرر. وقد قدمت السفيرة ابريل غلاسبي احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة في بغداد. وابلغ احد مساعدي شولتز وزير الدولة للشؤون الخارجية إن الولايات المتحدة لا تريد الإستمرار في انتهاج هذا الطريق، طريق تطوير العلاقات إذا ماستمر النظام في الإستخدام غير القانوني للأسلحة الكيمياوية وإنتهاكات حقوق الإنسان.

الأسلحة البايولوجية (الجرثومية)

إن هذه الأسلحة الفتاكة تلقىٰ بواسطة قذائف محشوة بالجراثيم التي تنشر الأمراض الخطيرة بين الناس الذين يصابون بها وهي محرمة دولياً. لقد أدىٰ عدم ضبط امور التصدير في الولايات المتحدة الى شحن كميات غير قليلة إلى العراق. ففي عام ١٩٨٥ ارسلت مراكز السيطرة على الأمراض في مدينة اطلنطا ثلاث شحنات من ما يسمى فايروسات حمى النيل الغربي إلى العراق وهذا النوع من الفيروس بسبب امراضاً تتصف بأعراض التقيء والحمىٰ وتؤدي إلى وفاة واحد في المائة من الذين يصابون بها.

وقد ادعىٰ المركز بإنهم قد أرسلوا هذه الشحنات إلى العراق لمعرفتهم الطبيب الذي طلبها لأستعمالها في البحوث العلمية وقد قام الكونغرس الأمركي بالتحقيق فيما إذا كان الفيروس قد استعمل في برنامج الأسلحة البايولوجية (12).

إن هذه الأسلحة تؤدي إلى نشر الرعب والخوف، وبالرغم من إنكار النظام أنه بصدد تطوير هذه الأسلحة إلاّ أن المقر الرئيسي للبحث العلمي البايولوجي

في سلمان باك، مستمر في ابحاثه ويعتقد بأن العراقيين يدرسون موضوع استعمال عدة أمراض من بينها التايفوئيد، الكوليرا، اتزاكس، تولاريميا، امراض التهابات الدماغ والنخاع ولم يتأكد بعد من إنه قد تيسرت الوسائل لإيصال هذه الأمراض بواسطة الأسلحة الفتاكة إلاّ أنه يعتقد بأن العراق امتلك الأجهزة اللازمة لصنع الأسلحة البايولوجية على نطاق واسع.

إنه من الصعب السيطرة على المواد البايولوجية بالنسبة لإستعمالها المزدوج، فهي قد تستعمل للسلاح وقد تستعمل للبحث العلمي للأغراض الصحية والإنسانية بالإضافة إلى صعوبة السيطرة على التكنولوجيا والكيمياويات التي تتعلق بها وهو ما يؤدي إلى صعوبة السيطرة عليها من قبل النظام الدولي.

وحسب ما جاء في سجل الشحنات الذي نشر من قبل إحدىٰ لجان التحقيق الأميركي فإن مركز السيطرة على الأمراض في أطلنطا بولاية جورجيا الأميركية قد أرسل ثلاث شحنات من فيروسات مرض (حمى النيل الغربي) إلى مركز الأبحاث في البصرة عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٨٩ نشرت الصحف الألمانية الغربية تقريراً يشير إلى أن العراق اشترىٰ من شركة المانية كمية قليلة من مادة (مايكو ثوكسين) وهو الثوكسين الذي ينتج من الفطريات الموجودة في الحنطة والحشائش الذي يؤدي بعضها إلى قتل البشر والحيوانات بتدمير قدرة الحجيرات على جمع البروتينات.

وجاء في الشهادات التي أدليت في لجان الكونغرس الأميركي بأن حصول أي بلد على كمية من (زرع الأمراض) ليس بالضرورة أن يكون ذلك من أجل البحث العلمي الإنساني وخاصة إذا كانت التكنولوجيا متوفرة لإعطاء القدرة على التسلح. ولهذا فإنه من الخطر أن تصدّر هذه المواد التي يمكن اتستخدامها للأستعمال المزدوج[12].

بالإضافة إلى ذلك فإن أي بلد لديه صناعة صيدلانية من الممكن أن ينتج مشتقات بايولوجية للإستعمال الحربي.

النظام يعترف بالتجارب

إعترف النظام في بغداد بأنه أجرىٰ تجارب قصيرة على حرب الأمراض والبكتريا ولكنه قال إن العمل أوقف مباشرة بعد بدء ازمة الخليج، هذا ما ذكره مراسل الفينـنشال تـايمز. وقد قالت وزارة الخارجية في ٥ اغسطس عام ١٩٩١ بأن فرقة التفتيش للأمم المتحدة قد علمت بأن هناك مختبراً للأبحاث البايولوجية العسكرية قد أنشأ ضمن مؤسسة الأبحاث العامة. وقالت صحيفة الثورة «بأن النظام ترك البحث البايولوجي بشكل تام بسبب احتمال الهجوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها» وهذا ضمن شروط وقف اطلاق النار التي فرضت على صدام بعد الإندحار في حرب الخليج الثانية في نهاية شباط ١٩٩١ وهي إن على صدام أن يعلن عن جميع أسلحة الدمار الشامل ويزيلها. لقد أنكر النظام في مايو ١٤ ١٩٩١ بأن لديه أسلحة بايولوجية في تصريح أمام الهيئة الخاصة للأمم المتحدة التي تراقب تقيد العراق بشروط وقف إطلاق النار وإن فرقة من مفتشي الأمم المتحدة للبحث عن أدلة للبحوث في حقل الحرب البايولوجية قد وصلت العراق في ٢ آب ١٩٩٢[13].

استعمال المدفع العملاق للحرب الجرثومية[14]

إن المدفع العملاق كان يمكن إستعماله لو تم إنجازه من مثل صدام لأطلاق قذائف مليئة بجراثيم الأمراض قبل مرض الجمرة الخبيثة وغيرها وهذا ما اظهرته تحقيقات القاضي سكوت في المحكمة العليا البريطانية.

إن التصميم الفائق لهذا المدفع الذي يتضمن إطلاق سلسلة من التفجيرات على طول ماسورة المدفع التي يمكن بواسطتها إطلاق القذيفة إلى مسافة (١٤٠٠ ميل) حيث يمكن إصابة جميع المدن التي تقع ضمن هذا المدىٰ.

لقد اعطىٰ ديفيد جيمس رئيس شركة ايغل تراست البريطانية أدلة لم تكن قد أعطيت من قبل إلى البرلمان وقال كيف إن الموساد الإسرائيلي طلبه. من المؤسسات الإستخباراتية في اوروبا ان يراقبوا صنع اجزاء من (المدفع الوحش)

التي قد تكون قد طلبت من شركات اوربية. إن هذا المدفع الذي يبلغ قطر ماسورته متراً واحداً والمجهز بالآت التفجير المتعاقب التي تدفع قذيفة وزنها طناً واحداً من الجراثيم.

لقد اكتشف ديفيد جيمس ذلك من خلال الشركة والترسومرس التي تملكها شركته وقد أخبر هيئة التحقيق حول مبيعات السلاح إلى العراق حول دوره بمنع تنفيذ الخطة إلى العراق، لقد قال بإنه أول شخص يخبر الإستخبارات المعروفة (MI6) حول صناعة المدفع في بريطانيا قبل ثلاثة أسابيع من حجز أجزاء المدفع، وهو أول من اكتشف معلومات جديدة حول شبكة أوربية من الشركات التي لها علاقة بهذا المشروع الذي قوبل بسرور عندما زود بها احد وكلاء الإستخبارات. فقد قال مستر جيمس إن أول مرة يزور بها معمل شركة والتر سومرس في كانون الثاني عام ١٩٩٠ وقد شاهد صنفاً من الأنابيب الثلاثة التي قيل إنها جزء من عقد لصناعة الأنابيب البتروكيمياوية. ولقد كان لأرق واضعف قطعة فيها فوهة كبيرة تشبه إبهام اليد وكأنه قطعة مستطيلة لمدفع حصار.

لقد قال المدير الأداري لشركة والتر سومرس مستر بيتر ميشل بأنه مهما كانت الأغراض لهذه الأنابيب فلا بد أن تكون السلطات مطلعة عليها وبعد أن طلب من أحد المدراء القدماء تشارلس وايت بأن يقوم بالتحقيق حول الموضوع وبعد أن حصل على التقرير منه في مارس ١٩/ ١٩٩٠.

تأكد من أن هذه الأنابيب ليست لأغراض النفط أو الزيت وعندها قرر مستر جيمس الإتصال هاتفياً بدائرة الإستخبارات (MI6) وفي نهاية شهر مارس استطاع مستر جيمس الحصول على نسخة من خطاب الأعتماد الذي يحتوي على تفاصيل دفع العراق لشركة والترسومرس، وقد قام مستر جيمس بشكل مستقل متابعة الموضوع باستعمال صلاته المصرفية للبحث عن الشركات الأخرىٰ التي دفع لها بنفس الوسيلة.

خلال ساعات استلم مستر جيمس معلومات بأن شركة اسكوتلاندية قد

انتجت قطعاً من الصلب كبيرة يمكن ان تعمل انابيب اكثر دقة منها وهذه القطع قد سلمت لشركة شفيلد ـ فور جما سترس وقد اعتقد مستر جيمس بأنه اكتشف المحل الحقيقي لصنع المدفع العملاق وعلى ذلك فقد اتصل بإستخبارات (MI6). وبناء على تعليماتها فقد طلب مستر جيمس من مستر وايت أن يصور سراً ٩٠٠ وثيقة من ملفات والترسومرس ولقد أظهرت هذه الوثائق بأن العراق كان يبحث عن مؤسسة لصناعة ماسورات بقطر يبلغ متراً واحداً منذ سنتين كما إنه قد كشف النقاب عن اسماء أربع شركات أوروبية لها ضلع. في مشروع بابل، وفي نيسان ١١/ ١٩٩٠ بلغت التحقيقات أوجها عندما وضعت سلطات الجمارك يدها علىٰ الأنابيب التي صنعتها شركة شيفيلد فور جما سترس في ميناء ميدلسبورو في بريطانيا.

لقد قال مستر جيمس إنه بالرغم من أن الأنابيب تظهر وكأنها لمدفع ضخم إلاّ إن غياب الأخاديد الحلزونية في ماسورة المدفع والتي تزود القذيفة بسرعات إضافية جعلته يشك بأن هذه تمثل نوعاً لأطلاق الصواريخ. إن غياب جهاز الضرب الشبيه لذلك الموجود في البندقية يشير إلى إن ذلك ينسجم مع ذلك الذي يطلق الجراثيم أو يستعمل للحرب الجرثومية ذلك لأن الدقة في مثل هذه الأحوال غير مطلوبة في إصابة الهدف. وعبد اتصال وكيل الإستخبارات بمستر جيمس بأيام قليلة حدث اغتيال الدكتور جيرالد بول الخبير الكندي لشؤون الصواريخ الباليستية في بروكسل وعندها اخبر مستر ميشل مستر جيمس بأن الدكتور بول ساعد في تصميم الأنابيب وقد ساعد على اكتشاف مواصفات الأنابيب.

البذخ والتبذير في صناعة الموت

ولقد كان التفكير الذي يمارسه ويخالجه دائماً هو تقوية صناعة الدمار والموت، فقد قام بحملة لصناعة السلاح واسيراده مع الحصول على التقنية المتطورة في هذا المجال فقط عمل على تأسيس شركات وهمية ووكلاء تجارة غير حقيقين، وإن الشركات الأوربية التي صنعت اجزاء من مصانع السلاح قد تم

الحصول عليها سراً، وإن قوائم ضخمة للأجهزة والمواد المطلوبة قد رتبت ووزعت، ومن خلال الحرب الإيرانية العراقية كان النظام مستمراً في تجميع ما قد يحتاجه في المواجهة القادمة لقد قدّر معهد السلام الدولي في استوكهولم إن في عام ١٩٨٤ فقط صرف العراق (١٤) مليار دولار، وهو حوالي نصف الناتج القومي، على السلاح، ووفقاً إلى احد موظفي احد اعضاء مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين لولاية اريزونا وهو انطوني كوروسمان إن العراق استورد ٤٢,٨ مليار من الأسلحة بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٥ وبمبلغ ١٥,٥ مليار بين ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩، ويعتقد إن هذه المبالغ هي أقل بمقدار ٣٠ بالمائة من الأرقام الحقيقية[15].

بالرغم من إعلان وقف إطلاق النار مع إيران في آب ١٩٨٨ فقد استمر البذخ والصرف على السلاح دون إبداء أي سبب فقد كان خلال تلك الفترة اكبر مستورد للسلاح في العالم، وقدرت مشترياته بأكثر من ٩ بالمائة من مشتريات الأسلحة في العالم، فقد ذكر كوردسمان إن ٤٠ بالمائة منها جاءت من الإتحاد السوفيتي، ١٣ بالمائة منها جاءت من الصين و١٥ بالمائة قد جهزت من الأقطار الأوروبية، وعند استمرار الحرب اصبحت اوروبا الغربية مجهزاً كبيراً ليس في حقل الأسلحة فقط. ففرنسا باعت العراق ما قيمته حوالي ١٢ مليار دولار من الأجهزة العسكرية بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٨. كما إن الشركات الفرنسية باعت تجهيزات يمكن استعمالها لأقامة مصانع لصنع السلاح. لقد كان العراقيون بارعين وماهرين في تحسين الأسلحة وتطويرها ففي شباط عام ١٩٨٨ وحده اطلق العراق خمسة صواريخ جديدة ذات مدىً مُحَسّن، فأحد هذه الصواريخ الجديدة العباس، وهو من نوع سكود السوفيتي الذي كان من المفروض ان يكون مداه ٥٣٠ ميلاً، فتطور إلى ضعف هذا المدىٰ بقدرة العراقيين وخبرتهم وبحوثهم التي أدت إلى تطوير ذلك. وصاروخ الحسين الذي اصبح مداه يبلغ ٤٠٠ ميلاً ويذكر ان اكثر من ٢٠٠ صاروخاً أطلقت على إيران من هذه الصواريخ.

في كانون الأول عام ١٩٨٩ جرب العراق نوعاً جديداً من الصواريخ

المعروف بالعابد بمدى حوالى ١٥٠٠ ميلاً. . وبعد يومين من ذلك أعلنت بغداد بأنها طورت نوعين جديدين من الصواريخ وهو تموز ذو الثلاث مراحل الذي يستعمل الوقود السائل ووزنه ٤٨ طناً وصاروخ يسير بالوقود الصلب ويسمىٰ الكوندور وكان ذلك بمساعدة الأرجنتين ومصر.

في نهاية الحرب العراقية الإيرانية عمل العراق جهده في إنجاز الهدف لتحريره من الإعتماد والحاجة إلى انظمة السلاح الأجنبي ولكنه لا يزال يشتري الطائرات وأنظمة الدفاع الجوية وقد برهن على إنه يستطيع إن يطور قدرات بحث وتطوير دون الحاجة إلىٰ شراء الأجزاء الرئيسية مثل المحركات الكهربائية، ولقد قال كوردسمان «أن العراق هو برهان بأن المشتري الغني يجد دائماً طرفاً ثالث أو طريقة جديدة لشراء التكنولوجية المفروضة أو الأجزاء طالما هناك قلة من البلدان التي ترتبط بنظام السيطرة على الأسلحة».

مصانع سعد ١٦

إن اكثر التطويرات للصواريخ عملت في مصانع سعد ١٦ وهي مصانع تحتوي على خدمات مثل إنفاق للرياح ذات السرعات الفائقة ومنحدرات للتجارب على المكائن، ومدىٰ لإطلاق الصواريخ ومختبرات الكترونية وكيمياوية وهي تقع قرب الموصل في شمال البلاد وقد تكلف هذا المصنع اكثر من (٢٠٠) مليون دولار. وإن في هذا المصنع إضافة إلى تطوير الصواريخ فإن العلماء هناك يعملون على تطوير الأسلحة الكيمياوية وحتى ربما انهم يعملون تجارب مع الطاردات ذات السرعة الكبيرة لتخصيب اليورانيوم الذي يستعمل لصنع السلاح الذري.

ووفقاً لما قاله مايكل ايزنستات المحلل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنىٰ فإن المقاول الرئيس لتجهيز مصنع (سعد ١٦) كان مجموعة كونسن وهي شركة مقرها في سويسرا والتي حصلت على الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية لبرنامج الصواريخ العراقية من خلال فروع في الأرجنتين وموناكو وسويسرا والمانيا الغربية، لقد قال ايزنستات «بان كونسين اغلقت عملياتها في اوائل ١٩٨٩ بعد ان

شعرت بوجود وانتشار سمعة معادية لها لم تستطع معها الأستمرار في العمل» وقد قامت بدلاً منها شركة اخرىٰ سويسرية تسمى Vufvalturn and Financiesung A6 حسبما قال ايزينستات.

ولقد قال كريستوفر كراولي المهندس البريطاني الذي عمل في (سعد ١٦)عامي ١٩٨٨و١٩٨٩ (ويواجه الآن تهم بالتعاون مع العراق للحصول على المدفع العملاق) عند مقابلة له مع BBC حول الوثائق المتعلقة بالترسانة العراقية حيث وصف المصنع بأنه «ممتاز ولامع ولم أر أي شيء يماثله في اوربا الذي يمكن مقارنته به ومع ما فيه من وسائل وخدمات خاصة للبحث العلمي أو مع ما فيه من أجهزة فائقة»(16).

إن هذا المصنع ليس هو الوحيد في مجال البحث بموضوع الصواريخ الباليستية حيث أشار إيزانستات إلى وجود معامل اخرىٰ فهناك معمل للهندسة قرب الفلوجة وصناعة انتاج الصواريخ الدافعة قرب المحمودية ومنطقة التجارب على الصواريخ غير المتحركة والمحاولات الصاروخية قرب كربلاء، وقد انتهى العمل في بنائها في أوائل ١٩٨٩ وكلفت حوالي (٤٠٠) مليون دولار. وإن موضوع الصواريخ العراقية قد اوضحها الإنفجار الذي حدث في المعامل الكيميائية التي تسمى «الهلال» والتي تقع حوالي ٣٠ ميلاً جنوب بغداد والذي قتل فيه نحو ٧٠٠ من العاملين فيه.

إن مصانع(سعد ١٦) محاطة بأنظمة دفاعية جوية وفيها بنايات وهمية لخداع الأقمار التجسسية الاصطناعية ضد الغارات الجوية.

استعادة واستمرار الصناعات العسكرية:

بالرغم من أن كلاً من الجيش العراقي والقوة الجوية العراقية أصابها الدمار القاسي في التجهيزات والمعدات والبنىٰ التحتية خلال حرب الخليج الثانية وبعدها فإن هناك مؤشرات تدل على إن صدام أستمر في التعويض عن الخسائر الكبيرة التي لحقته كما إنه عمل على تصليح كثير من الأسلحة التقليدية.

يحاول صدام ترميم وإعادة بناء ماكنته العسكرية بمساعدة شبكة من المجهزين المستقلين الذين يعمل كثير منهم في الأردن. ومن بين هؤلاء المجهزين السريين حسب المصادر المطلعة وسطاء إيرانيون، لقد بدأ العراق برنامج إعادة البناء منذ نهاية الحرب هادفاً من وراء ذلك إصلاح معامل الأسلحة المدمرة مستفيداً من قطع غيار المعدات المدمرة كالدبابات وغيرها أو قطع المدفعية والطائرات واستيراد المواد الخام لكي يعيد البدء في خطوط انتاج العتاد وبناء عدد من الفرق العسكرية الجديدة(17).

تأسيس شركات صورية:

تقول هذه المصادر إن صدام يستعمل فنون الإحتيال والخداع التي كان قد مارسها وتعلمها من خلال بناء الترسانة العسكرية في الثمانينات باستعمال الوثائق والشهادات المزورة بالنسبة إلى استعمالها من قبل الطرف المرسل إليه واستعمال سلسلة من الوسطاء وتسهيلات الطرق والموانى في الجارة الأردن.

ففي الوقت الذي يواصل فيه الشعب العراقي كفاحه من أجل لقمة العيش يحاول صدام إيجاد طرق جديدة للتحايل على الأمم المتحدة لدعم حكمه الديكتاتوري ونهب المزيد من ثروات الشعب العراقي فهو لم يتوقف في بناء ترسانته وملء جيوب اقاربه والحلقة المقربة اليه وحاشيته الذين يحتاجهم في أستمرار تسلطه وحياته(18).

استمر صدام في الإعتماد على الطرق الملتوية التي اعتاد عليها خلال حكمه. ففي خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ تم تأسيس ٣٥ ـ ٥٠ شركة صورية وهمية تعود ملكيتها النهائية إلى المخابرات العراقية في عمان، تؤكد هذه الحقيقة تقارير الإستخبارات الغربية التي تشير إلى إن هذه الشركات تشتري المواد التي يحتاج إليها صدام كالمواد الإحتياطية والأسلحة والمواد الكيمياوية وغيرها التي تساعده في إعادة بناء ترسانته العسكرية وتشغيل معامل التصنيع العسكري (19) لقد أشار ريتشارد تيوكومب مدير مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في وزارة المالية الأميركية منذ عدة أشهر إن عملاء صدام المنتشرين في جميع أنحاء العالم

يعملون للإلتفاف على الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة ضده وقد احتاط صدام لكل ذلك وللإحتمالات حيث أرسل ممثلين إلى عمان بعد وقت قصير من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في ٦ آب ١٩٩٠ أثر غزو الكويت لإنشاء الشركات الصورية بمشاركة رجال اعمال أردنيين وفلسطينين. ويؤكد المسؤولون العاملون في الأردن لمراقبة تنفيذ العقوبات إن هذه الشركات تنقل لصدام مواد استراتيجية محظورة بموجب العقوبات الدولية، كما تؤكد هذه المصادر إن ٣٠ بالمائة من السلع التي تتدفق على العراق مروراً بالأردن وهو القناة الرئيسية لنقل شحنات المواد الإنسانية من أغذية وأدوية مسموح بها من قبل الأمم المتحدة هي مواد محظورة تهرب بأساليب غير مشروعة وبعيداً عن انظار مراقبي الأمم المتحدة، وبالرغم من حجم السلع المرسلة إلى العراق إلّا إن المراقبين يؤكدون إن المواد الممنوعة لا تزال تصل صدام عبر سوريا وتركيا.

ويضيف السيد تيوكومب: «ليس هناك من شك في إن عملاء صدام يحاولون إنشاء شبكة جديدة بأموال العراق المخبأة لإعادة القاعدة الأساسية لإنتاج الأسلحة والشبكة التي تم اكتشافها مؤخراً في بلغاريا دليل على ذلك». إن الطريق الذي تسلكه البضاعة التي تطلبها شركات صدام الوهمية يبدأ من ميناء العقبة على البحر الأحمر في الأردن تم تنقل بشاحنات إلى مركز الرويشد الحدودي في صحراء الأردن الشرقية وتشمل هذه المواد الأسمنت والكابلات الفولاذية بالإضافة إلى الكميات الكبيرة من الويسكي والمشروبات الروحية والروائح العطرية للزمرة المقربة من صدام وبطانته.

يتولى المدعو خالد المخزومي جميع المعاملات المالية بينما يقوم بالمشتريات السرية المدعو عزيز شاهبندر الذي كان يعمل في وزارة التجارة بالإشتراك مع أخيه عادل شاهبندر، وحسب مصادر دبلوماسية إن هؤلاء مخولين للتصرف بالحسابات المصرفية التي أنشأها صدام في عمان منذ سنوات لإستعمالها في تمويل المشتريات.

وتؤكد نفس المصادر انهما يديران حوالي (٣٠٠) من رجال الأعمال

العراقيين وهؤلاء بدورهم يشرفون على إدارة الشركات الصورية ويتولون المتاجرة بالمواد الممنوعة بواسطتها. وعلى رأس هذه الشبكة التجارية يوجد ثلاثة أشخاص معروفون وهم (العريف) حسين كامل زوج ابنة صدام وعدي وقصي أولاد صدام، وتؤكد المصادر الدبلوماسية إن إحدىٰ الشركات الصورية الرئيسية تسمىٰ شركة ميس الميكانيكية للهندسة التي يديرها مهندس فلسطيني يدعى عبد الرحيم يحمل الجنسية الأردنية وتعتمد عليه المخابرات العراقية منذ زمن بعيد وإنه يجهز الصناعات الحربية باعتبارها من زبائنه، وهناك شركة رئيسية اخرىٰ تسمىٰ ارابكو وهي، كما ذكرت المصادر، متصلة بحسين كامل ويقال إنها تتولى صفقات الأسلحة لحساب صدام. ثم هناك شركة تسمىٰ البوادي التي انشأت قبل عام وهي على اتصال مع اخ صدام غير الشقيق الذي يرأس جهاز الأمن الداخلي وهذه المجموعة تعمل بالإتجار مع بريطانيا.

إن الجزء الأعظم من التمويل يأتي من حسابات صدام المصرفية السرية (التي سرقها من اموال الشعب العراقي) والتي يشرف عليها اخوة من امه المدعو برزان التكريتي الذي يلقب بسفير العراق لدى الأمم المتحدة في جنيف. بالأضافة إلى ذلك فإن هناك اموالاً اخرىٰ تأتي من بغداد ينقلها عراقيون بسياراتهم عبر الصحراء إلى الأردن ومعهم حقائب مليئة بالأوراق المالية (بالعملة الصعبة) التي تؤخذ من تلك الأموال التي يخزنها صدام بالخزائن العائدة له تحت الأرض. وإن شراء وسائل القتل والدمار له الأسبقية عنده دون الإلتفات لما يصيب الشعب العراقي من مجاعة وفقدان الغذاء والدواء[20].

لقد صدر تقرير حول الحالة العسكرية العراقية عن اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي أفاد بأن مجمع الصناعات العسكرية قد اعيد بناؤه بمقدار (٨٠) بالمائة من قدراته قبل حرب الخليج الثانية وبإمكانه ان يقوم بتهديد الجيران مرة اخرىٰ، كذلك إن الجهاز الذي يعتمد عليه صدام في تسلطه على الشعب العراقي وهو جهاز القمع والتجسس الذي يسمىٰ (بالأمني) أصبح يعمل كما كان عليه في السابق بالرغم من الهجوم على مقر المخابرات للنظام في بغداد ويقول الخبراء إن هناك عدة مؤسسات استخبارية ممثالة لم يصبها أي شيء

تساعده على ان يمسك بقبضة حديدية على السلطة مثل الإستخبارات العسكرية والمديرية العامة للأمن في وزارة الداخلية والشرطة السرية للحزب وخدمات الأمن الخاصة بصدام نفسه[21].

إن الشيء الذي يلفت النظر في إعادة التسلح العراقي هو أن صدام يستمر في برامج الصناعات الحربية النووية والبايولوجية والكيمياوية، وبالرغم من أن البنية التحتية لهذه الأسلحة قد دمرت بصورة كبيرة بسبب القصف الذي أصابها خلال حرب الخليج الثانية بصواريخ توماهوك الأميركية فإن هناك لا يزال اكثر من عشرة الآف موظف يعملون في هذه البرامج باستمرار حتى الآن، ولا بد من الإشارة هنا، نقلاً عن بعض الموظفين هؤلاء، إن النظام قد وزع على كثير منهم صناديق مليئة بالوثائق والتصاميم والتقارير المتعلقة بالصناعة العسكرية خشية مصادرتها من قبل فرق التفتيش الدولية، لقد اخبر هؤلاء بأن تخزن هذه الصناديق في بيوتهم وإن ضياع أو فقدان أية وثيقة أو ورقة منها قد يتسبب بإعدامهم!!! بالإضافة إلى ذلك فقد اطال ساعات العمل في هذه المؤسسات وأصبحت بعد الحرب من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساء.

إن صدام يتعاون مع الصرب (يوغسلافيا سابقاً) في قتل المسلمين فهو يزودها بالنفط مقابل تزويدهم بتكنولوجيا الصواريخ والإشراف على تشغيل وصيانة المعامل للأسلحة الكيمياوية، وقد زار رئيس أركان الجيش الصربي بغداد وعقد الإتفاقيات الثنائية للتعاون العسكري بينهما، ويذكر أن يوغوسلافيا ساعدت النظام الصدامي في بناء وأقامة مصنع الأسلحة الكيمياوية.

هوامش الفصل السابع

(1) مجلة التايم الأميركية، ٣ شباط، ١٩٩٢.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) U - S. News and World Report, July 1990, p.50.

(4) مجلة التايم المصدر (1).

(5) نفس المصدر السابق.

(6) Judith Miller and Laurie Mylroie, Saddam Hussein and the crisis in the Gulf», Times Books, 1990, p.169.

(7) نفس المصدر السابق .p.170

(8) صحيفة بغداد اللندنية، نوفمبر ٢٧، ١٩٩٢.

(9) U - S. News and World Report, June 4, 1990.

(10) نفس المصدر (6).

(11) صحيفة الشرق الأوسط، ٧ مايس، ١٩٩٢.

(12) نفس المصدر (6) ص 166.

(12) نفس المصدر السابق.

(13) فاينتشال تايمز، ٦ آب ١٩٩١.

(14) صحيفة الديلي تلغراف وصحيفة التايمس، لندن ١ تموز، ١٩٩٣.

(15) المصدر (6) السابق .p.154 - 176

(16) المصدر السابق .p.160

(17) صحيفة التايمس، لندن ١ تموز ١٩٩٣ مقال بعنوان: «التجار السريين يتقدمون لمساعدة العراق».

(18) صحيفة بغداد الإسبوعية، لندن ٢٧ تشرين ثاني ١٩٩٢.

(19)، (20) نفس المصدر السابق.

(21) صحيفة التايمس، لندن ١ تموز ١٩٩٣.

الفصل الثامن
النظام الصدامي والقوات المسلحة العراقية

تغيير البنية العسكرية وتدمير الجيش:

لقد شرح العقيد الركن أحمد الزيدي بكتابه (البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية) (ص ٢٤٥ ـ ٢٩١) بتفاصيل المراحل التدميرية التي مرت على تحطيم الجيش العراقي وتحطيم بنيته بل والعمل على إذلاله واستعباده. لقد ذكر المؤلف في (ص ٢٤٥) كيف أنّ حسب خطة مستوحاة من رغبات أعداء الجيش. في كتاب مايلز كوپلاند (لعبة الأمم ص ٣٠) حول الدعائم التي تستند جاء عليها سلطة الإنقلاب ما يلي:

(في الوقت الذي لا يجوز التقليل من أهمية وجود قوة عسكرية ذات كفاءة عالية وولاء تام للنظام الحاكم، فإنه لا يجوز أيضاً اعتبار وجودها ذا أهمية مسلم بها جدلاً، فمن أكثر الأمور أهمية توفر جهاز فعّال جداً للمخابرات ضد التآمر... في داخل القوات المسلحة... وإدخال التحسينات على أسلحة ومعدات وتدريب القوات المسلحة، كما ويجب دفع المرتبات بانتظام وسخاء لكي تكون أحسن المرتبات في الدولة ولكي يصبح ذلك الجيش باختصار «جيشاً موالياً»).

ويقول العقيد الزيدي:

لننظر إلى النظام العراقي كيف ترجم هذا التوجيه إلى الواقع العملي وكيف أصبحت القوات المسلحة تعيش تحت ظله؟ إن ذلك يدعو إلى:

أ ـ يجب عدم التقليل من أهمية وجود جيش كفوء.

ب ـ عدم الإطمئنان إليه بصورة كاملة، بل يجب إقامة جهاز فعّال للمخابرات ضد التآمر والنشاط الهدّام داخله.

ج ـ ضمان ولائه التام للنظام الحاكم.

د ـ وضع برامج ثقافية سياسية ولتلقينها لكافة منتسبي القوات المسلحة.

هـ ـ إدخال تحسينات على الأسلحة والمعدات وتدريبه بصورة جيدة.

و ـ رفع المستوى المعاشي بحيث تكون رواتب أفراد القوات المسلحة من أعلى الرواتب التي تدفعها الدولة.

ويذكر العقيد الزيدي:

«لقد ظلّ موضوع رفع كفاءة الجيش العراقي يصطدم باستمرار برغبات السلطة التي تريده أن يكون موالياً لها بصورة تامة، لذا فإنّ الجيش العراقي ظلّ يعاني باستمرار من فقدان كوادره الكفوءة بسبب مواصلة السلطة تطهيره من العناصر المشكوك بولائها لشخص البكر وطغمة التكارتة وغالباً ما كان الذين تطالهم إجراءات التطهير من العناصر الكفوءة التي كانت تشكل صفوة الكوادر.

ثم يقول:

«لقد عانى الجيش العراقي منذ استيلاء زمرة البكر ـ صدام على السلطة هزات عنيفة كان لها أثر كبير في تحطيم كفاءته، فلم تكد تمضي شهور قليلة على استلامهم السلطة حتى شهد الجيش حملات تسريح وإحالة على التقاعد شملت العديد من الضباط وضباط الصف من خيرة كوادره، وكانت القوى الناصرية في الجيش أو ذات الإتجاه القومي، وهي من أكبر التنظيمات وأكثرها اتساعاً في القوات المسلحة قبل عام ١٩٦٨ قد تلقّت أقسى الضربات وأشدها، بحيث لم تسلم وحدة من وحدات الجيش العراقي كله من إحالة على التقاعد أو سجن عدد من الضباط، وما أن كادت الحملة هذه توشك على الإنتهاء، حتى بدأت حملة

أخرى شملت التنظيم الموالي لسوريا في الجيش حيث تعرّض للإعتقال ثم الإحالة على التقاعد، عدد كبير من الضباط وضباط الصف، بحيث أصبح واضحاً بأن الجيش أصبح بالفعل عاجزاً عن أداء مهمته بعد أن فقد خيرة ضباطه وضباط صفه، ثمّ لجأت السلطة إلى إجراءات سريعة لضبط التوازن داخل القوات المسلحة في الأشهر الأولى خاصة... فقد لجأت إلى إدخال عدد كبير من المدنيين في دورات عسكرية سريعة لم تتجاوز الثلاثة أشهر ومنحتهم رتباً عسكرية وقامت بتوزيعهم على كافة وحدات الجيش العراقي بالتزامن مع خطة التسريح التي شملت الضباط المشتبه بولائهم لسلطة الإنقلاب الجديد، مما أضعف الجيش بهذه الإضافة الهزيلة من أشباه العسكريين الذين جمعوا من الشوارع ولم يكونوا ليصلحوا كضباط صف في الجيش، ولهذا سادت حالة جديدة هي خليط من الفوضى والإرتباك كان لها تأثير لاحق في حياة الجيش العراقي... وبهذا تكون القيادة قد دقت إسفينها الأول في جسم القوات المسلحة حيث تمكّنت أن تشيع روح القلق والخوف والتململ داخل الجيش، وبدأت بإحكام سيطرتها عليه وذلك باللعب بأعصاب منتسبيه وتحطيم قواهم المعنوية والروحية».

ولقد عمد صدام على تصفية الجهاز المدني والعسكري في كل من يشك في ولائهم وقد مهّد الطريق لاستيلائه على السلطة بعد أن قضى على كلّ عنصر ضده وكل رأي مخالف له وذلك باختلاق المؤامرات ومن خلالها تصفية العناصر الذين يريد التخلص منهم.

يقول العقيد الزيزيدي (ص ٢٤٩ ـ ٢٥١):

«إفتتح صدام حسين في نهاية عام ١٩٧٩ عهده بمجزرة رهيبة راح ضحيتها عدد كبير من الحزبيين والعسكريين والمدنيين من الذين كان يشتبه بولائهم له ومعارضتهم لتوجهاته واستئثاره بالسلطة وإدارة الدولة بعيداً عن المفاهيم التي كان يطمع هؤلاء إلى اعتمادها... فقد ادّعى صدام بأن عدداً من الضباط الحزبيين القدامى، والذين كان لهم دور بارز في التحضير لانقلاب ١٧ تموز قد

اشـتركوا فـي تدبيـر محـاولة انـقلاب وتـآمر وتـم تنفيذ حكم الإعدام بعدد من الضباط. . . وكل هؤلاء قد دفعوا ثمن عدم رضوخهم لصدام ورفضهم الإنصياع لِأوامره وإجراءاته المنافية لكل عرف وقانون. . . لقد أحسن هؤلاء الضباط الذين تفانوا في سبيل اتثبيت سلطته بأن جهودهم قد ذهبت هباءً، حيث بدأ التكارتة باللعب بمقدرات الجيش والحزب دون مراعاة لكرامة وأحاسيس من قدّم كل ما لديه في سبيلهما.

وكانت الضربة القاضية الحقيقية التي وجهت إلى هؤلاء هي تعيين عدنان خير الله طلفاح وزيراً للدفاع ومنحه رتبة (فريق أول طيار ركن)! ليست بسبب كونه أكثر الضباط عطاءً وتضحيةً وجهداً، بل لِأنه تكريتي من أفراد العائلة الحاكمة، ابن خال صدام وزوج إبنته البكر».

بالإضافة إلى قيامه بأعمال الهدم والتخريب للبنية العسكرية السليمة في الجيش من إعطاء الرتب دون قواعد صحيحة وتسليم الأمور بيد أناس يؤتى بهم من الشوارع وتقليدهم الرتب العسكرية العليا جزافاً فإنه قام بوضع أجهزة في الجيش لحراسته والتجسس على أفراد القوات المسلحة. كما هو الحال في نشر مجموعات الإرهاب والقمع السرية في مختلف مرافق الحياة الرسمية والشعبية في العراق.

الحرس الجمهوري:

لـقد بـدأ صدام بتشكيل هذا الحرس لحمايته وتقوية مركزه فـي السلـطة والحـفاظ عـلى حيـاته وحـراسته، وهـو لا يـقل عـن مـائة وخمسين ألف فرداً. ولإعطاء فكرة واضحة عنه إليك ما جاء في مقال كتبته (غايل شيهي) في مجلة (Vanity Fair) في عددها الصادر في آب ١٩٩١ بعنوان: (كيف استطاع صدام البقاء؟ وما هي وسائل الإرهاب والمناورات النفسية التي ساعدت على استمراره في السلطة؟):

في عالـم العـنف تجـري مـؤامرة هنـا ومـؤامرة مـضادة هناك، واغتيالات

متكررة، وأن صدام أتقن فنّ البقاء الشخصي والسياسي. فبينما قلّد استراتيجيات من نموذجين، النموذج الستاليني والآخر الهتلري الذي دفعه إلى رفع مستوى فنّ الإستبداد إلى درجة جديدة، وفي مواجهة (هزيمته في حرب الخليج الثانية) وبعد أن قام بسلسلة من الأخطاء الفظيعة فقد كان يظهر مما عنده من حِيَل وإظهارها أمام الجماهير العربية عندما كان يواجه الغرب.

لقدساعد صدام على البقاء أعصابه(وعدم اهتمامه بمصير الشعب العراقي وخسائره أو تدمير الجيش). وبالرغم من الخسائر الهائلة التي لم تؤد إلى أية نتيجة لحربه خلال الثمان سنوات مع إيران فإنه بقي في السلطة وتمكّن من السيطرة على ولاء الجيش.

تدمير جيش صدام في حرب الخليج الثانية:

في مارت ١٩٩١ أصبح جيش صدام فعلاً ممزقاً وأنّ دباباته ومدافعه قد دمّرت وأصيبت بالشلل وأن جهازه القمعي بأجمعه قد اختفى أمام بصره وتحت أنظاره، كما أن شرطته السرية وقيادة حزب البعث، اللذين يدركان أنهما أول من يتعرض للإنتقام في حالة ثورةٍ شعبية، بدأت تذوب وتتقلّص. لقد انفجرت الثورة بين العرب في الجنوب الذين يتكون معظمهم من الشيعة، وبعد إسبوع تفجّرت ثورة الأكراد في الشمال، ورافقتها مظاهرات تتحدى الموت في أكثر من ست مدن عراقية بضمنها بغداد. ولقد كانت لحظة وفرصة ذهبية للإطاحة بهذا المستبد الدكتاتور من قِبَل أبناء الشعب العراقي ولكنه لم يهرب أو يظهر أنه تراجع عن موقفه.

قبل اثني عشر يوماً من إعلان جورج بوش وقف إطلاق النار ارتأى بأنّ العراق على حافة ثورة شعبية، وكان يأمل بأن تكون على غرار الثورة ضد الدكتاتور تشاوسيسكو في رومانيا، والحل الذي صاحبها. لقد أعطى بعد ذلك إشارة واضحة من خلال تصريحه يوم ١٥ شباط ١٩٩١ دعى فيه «الشعب والجيش العراقي لِأن يأخذوا زمام الأمور بين أيديهم وإجبار الدكتاتور صدام على ترك السلطة». لقد استجاب بعض الضباط الكبار لهذا النداء واتصلوا بكلٍ مِنَ

المعارضة السنية والثوار الأكراد، حسب ما جاء في دراسة قام بها بيتر غولبرت التي قدمها للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، ولكن في الوقت الذي أصبح الوضع ناضجاً لالتحاق بعض وحدات الجيش بالإنتفاضة تراجع عن تأييده للإنتفاضة الشعبية.

وقد قال أحد الشخصيات الكردية (إبراهيم أحمد): «إنه بعد مضي أيام عديدة فقد اكتشف هؤلاء الضباط في الجيش بأن الولايات المتحدة لم تكن جديّة، الأمر الذي أدّى بهم إلى الرجوع إلى معسكر صدام، لِأنهم فكروا بأنهم سيكونوا أكثر أمناً».

إنّ الولايات المتحدة تحت تأثير السعودية قررت بأن وجود صدام في السلطة مع ماكنته العسكرية وتجميد ممتلكاته ومنع التصدير للنفط. أفضل من ذلك الذي يخشى منه وهو تجزئة البلاد أو (لبننة) العراق أو الأسوأ ظهور جمهورية إسلامية في العراق. وبهذا كان وضع صدام مقيداً في بقائه بالسلطة وفي وجه التذبذب، هذا من الإدارة الأميركية أصبح وضع صدام ثابتاً. إنّ سلطة المستبد تعتمد على اتجاه الحاشية الداخلية التي ترغب في بقائه بالسلطة أو لا، ومن الممكن أن يتغير فجأة رأيها في التغير مرة واحدة ضد المستبد، ففي حالة الدكتاتور شاوتشيسكو في رومانيا حدث ذلك لِأنه لم يكن هناك حرس يراقب الحرس كما هي الحال في وضع الديكتاتور صدام.

جيش الحماية الجمهوري:

لقد اعتمد صدام على جهاز عسكري بالغ التأثير وجهاز أمني محكم وبالرغم من أن قصف الحلفاء دمّر البنية التحتية للبلاد لكنه لا يزال يعيش خلف جدار بشري يشابه الحرس الذي كان يحرس أباطرة روما. يحرسه قوى أمنية عديدة ومؤسسات متداخلة تقدر بحوالي (٦٠,٠٠٠) شخص وبقيت على حالها بعد الحرب، وقد كرست جهودها وأوقفت نفسها على حمايته والدفاع عنه.

إنّ طاعة هؤلاء، بالرغم من كارثة الحرب، ترجع إلى حقيقة كون هؤلاء

وقيادتهم من مدينة تكريت، مدينون بالولاء بسبب القرابة والإنتساب العشائري القبلي.

لقد أوضح أحد الهاربين من النظام قبل سنة واحدة فقط من غزو الكويت، كيفية استعمال صدام لطرق الحيل والوسائل السايكولوجية لبسط سيطرته على الجهاز العسكري وكسب طاعته وولائه، ويقول هذا الشخص الذي كان يعمل مع مؤسسة الصناعة العسكرية: «أن الشخص الذي يريد أن يضمن مستقبله فإن أحسن خيار له هو التطوع في الحرس الجمهوري».

أوصاف المقبولين وامتيازاتهم:

إن الذين يقبلون بالإنخراط في هذا الحرس يتصفون بطول القامة وقوة الجسم وبإمكانهم تحمل الضرب بالخراطيم المطاطية (الصوندات) ولحالات صعبة أخرى يمكن أن يتعرضوا لها من المواصفات الجسدية لقبولهم، وإذاما نجحوا في التدريب فإنهم يمنحون سيارة مع أرض ومبلغاً من المال لبناء بيت ولكن أكثر شيء يرغبون به هو السلطة والمركز الذي يسمح لهؤلاء المراهقين أن يمارسوها بشكل يفوق كل شيء حتى على أبائهم الذين يخافون منهم عند انخراطهم بهذه المؤسسة. ويسمح للحرس في ممارسة الوحشية والقسوة ولإعطاء فكرة حول الموضوع يعطي هذا الشخص الهارب ويسرد قصة جثة عثر عليها في منطقة التاجي في بغداد، بعد عدة أيام من ذلك الحادث أوقفت سيارة وعليها أثار دماء وفيها قشر الرصاص المستعمل، وقد أخذ عندها السائق للإستجواب وقد كان عضواً في الحرس الجمهوري، وقد أخبر الشرطة بأنه «كان مستعجلاً لِأجل مقابلة صديقته وبحاجة إلى سيارة ولم يجد طريقاً غير إطلاق النار على السائق وقتله وأخذ السيارة منه». وبعد ذلك جاء زملاؤه من الأعضاء الآخرين في الحرس والحّوا بأنّ السلطات ليس لها الحقّ في محاكمة هذا الشخص، وأطلق سراحه، وأخذوه معهم[1].

ويضيف هذا الشخص موضحاً: «إن كل الأعضاء في الحماية الشخصية لديهم شيء مشترك واحد: فهم جهلة غير متعلمين، فاشلين تماماً في حياتهم،

(بلطجية) مجرمين، (وشقاوات) في المدرسة. إنّ كل طموحاتهم هي التسلط والسلطة، ثم المال والنساء، ولكن أهم شيء لدى هؤلاء الذين يحيطون بصدام هو النساء».

في سن الثامنة عشر من العمر، وهو سن الدخول لهذه المؤسسة، فإنّ العسكريين يتهالكون بجنون على النساء، وعند رؤية سيدهم يتبختر مصاحباً زوجته الثانية، الشقراء الجميلة، سميرة شاهبندر ورفيقته العشيقة الإيرانية البالغة الجمال، وبيده سيجار هافانا التي ينفخ دخانها، وبدلاته الحريرية التي يناسب لونها لون السيارة المرسيدس التي يركبها أو التي يختارها للمناسبة، هذه أمور كلها تحرّض أو تشجّع هؤلاء المراهقين لمرافقته، وأنهم يرتبطون به وبأخلاقه وبعاداته، فهم يمشون ويقلدونه كما يمشي ويأكلون ويشربون مثله وحتى يجلسون تماماً بشكل أن يضعوا الركب مع بعضها والأقدام منفصلة كالذي يعمله تماماً، فهم يقلدونه في كل شيء.

لكن السؤال الذي يُطرح هو: لماذا الحرس الجمهوري يضمر الولاء بتعصب صدام؟

ففي خلال الأيام الأولى كنائب لرئيس الجمهورية في عام ١٩٧٠ قال هذا المطلع، إن صدام نفسه بحث عن يتامى وأولاد الزانيات وأقليات وغيرهم من المنبوذين لإدخالهم في جهاز أمنه الذي كان يعمل على تأسيسه مدعياً بالظاهر أن ذلك من أجل تقوية النظام البعثي، فقد جلبهم من قراهم وأدخلهم حياة الترف في بغداد، حيث منحهم شقق فاخرة وسيارات فارهة وجلب لهم نساء جميلات، وبالمقابل فإنهم يدينون له بكامل هويتهم ولذلك فإنهم يصبحون عبيداً موالين له، وقد أصبحوا يشكلون نواة حماية لصدام والذي أصبح ما يسمى بالوحدة الخاصة للأمن، مؤلفة من (٧٥٠) شخص في البداية، أو تسمى الوحدة للحماية الخاصة، لأجل حمايته شخصياً، وأن قيادة هذه الوحدة بيد أحد إخوان صدام من أمه. وكل ستة أشهر يمنح هؤلاء سيارة تويوتا (سوبر صالون) قيمتها (٣٠,٠٠٠) دولار، وفي كل سنة يمنحون قطعة أرض ثمينة يسمح لهم ببيعها(2).

وقسم من هذا الحرس يسمى حماية الحماة، أي حرس للحرس (يتجسس على الحرس) والمشرف على ذلك هو المدعو صدام كامل زوج ابنة صدام. وهناك وحدة الإستخبارات الشخصية المؤلفة من عدة مئات من أقرباء صدام وتسمى «الأمن الخاص» وهؤلاء يتصلون بصدام مباشرة ويخبرونه على أولئك الذين تيآمرون عليه[3].

هذا هو الحرس الجمهوري الذي يتألف من الساقطين والسفلة والجهلة وأولاد الزنى، ولعل سيّدهم اختارهم لِأنه ينسجم معهم في ماضيه وحاضره. إن الجيش الذي أسّسه صدام لا يمتّ بصلة إلى العراق والعراقيين وإنما جميع أو أكثر أفراده على شاكلة حرسه الجمهوري ولم يكن إلاّ جيش إستخبارات يضمر العداء لِأبناء الشعب العراقي ولا يتردد في فتح النار عليهم.

مخطط صدام الشرير لتدمير الجيش العراقي وتقاليده:

إنّ المخطط الرهيب الذي اتّبعه صدام في تدمير الشعب العراقي وركائزه ومؤسساته وجعلها ملكاً له يتحكم بها مثلما يحلو له ويتصرف بها كما يرغب، وكأنما هذه المؤسسات هي ملك له ولِأجداده الذين لا يعرفوا غير مستنقعات قرية العوجة وقذاراتها.

في رأي العميد الركن عبد العزيز مطلك الجنابي أن صدام حسين أداة مسيرة وبيد أعداء الأمة العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة لتنفيذ المخطط التخريبي الذي دبرته هذه القوى الأجنبية.

لقد وضع صدام المخطط الشرير وعمد إلى تطبيق خطة مدروسة وضعت له من قِبَل الجهة المسيرة له وشمل هذا المخطط ما يلي:

١ - قام صدام بشلّ مؤسسات وزارة الدفاع تماماً وجعلها دوائر فرعية تستلم أوامرها وتوجيهاتها من (المكتب العسكري) الذي يسيطر عليه صدام شخصياً. فهذا المكتب يشرف مباشرة على الضباط وشؤونهم وأحوالهم ومستقبلهم.

٢ ـ لقد عمل على القضاء على الكفاءة العسكرية والصحية في الجيش العراقي وذلك تخريج الضباط بعد دخولهم دورة لمدة ستة أشهر فقط وكذلك عمل على تقليص الفترة الدراسية في الكليات العسكرية من ثلاث سنوات إلى سنتين أو حتى إلى سنة واحدة، وهؤلاء الضباط قليلي الخبرة والدراسة والذكاء يحلون محل الضباط القدامى الأكفاء الذين أحيلوا على التقاعد أو تمّت تصفيتهم. وبهذا يكون صدام قد قضى تماماً على الكفاءة العلمية والعسكرية في الجيش العراقي.

بالإضافة إلى ذلك فقد استحدث (كلية الدفاع الوطني) تستقبل طلاباً من المدنيين (أكثرهم من الأقرباء والمحاسيب من التكارتة) لم يكملوا حتى الدراسة المتوسطة بعد لمنحهم رتب عسكرية وشهادات ضابط ركن أمثال المدعو (علي حسن المجيد) حاصل على شهادة الإبتدائية، و (حسين كامل حسن) حاصل على شهادة المتوسطة و (أرشد ياسين) حاصل على شهادة المتوسطة وغيرهم من عشرات بل الألوف من الجهلة، الحفاة، العراة، والذين لا أخلاق لهم، ومن (الشقاوات).

٣ ـ لقد قامت مديرية الإستخبارات العسكرية تعمل وفقاً لرغبات صدام بعيدة عن أداء واجباتها الأساسية وهي جمع المعلومات عن العدو الخارجي بل أنيط بها مراقبة (الأعداء في الداخل) فتراقب الضباط من القادة والضباط الكبار بمختلف درجاتهم وفي كل مكان وتسجيل مكالماتهم الهاتفية وما يدور بينهم من أحاديث في مجالسهم الخاصة والعامة وحتى من خلال سياراتهم وتنقلاتهم.

٤ ـ أنشأت (مديرية الحرب النفسية) تابعة لمديرية الإستخبارات العسكرية ومهمتها تحطيم الضباط نفسياً ومعنوياً ونشر الإشاعات المرعبة الرهيبة بينهم مما جعلهم يعيشون في قلق ورعب دائم خوفاً من النظام وغدره.

٥ ـ تحطيم أسس وركائز الجيش العراقي المهمة عن طريق التصفيات الجسدية. فقد قام الديكتاتور صدام وعصابته بسلسلة من التصفيات الجسدية لعدد كبير من القادة والضباط العسكريين بأساليب مختلقة، منها الإتهامات

المصطنعة بالتآمر عليه وعلى نظامه، وإعدامهم من خلال محاكمات صورية. ففي نهاية عام ١٩٦٩ أعدم أكثر من ٧٠ ضابطاً بما سميت بمؤامرة (عبد الغني الراوي) ثم صنع مؤامرات كثيرة بعدها. ثم من خلالها تمّ تصفية عدد كبير من الضباط. وقد استمرت هذه المؤامرات المصطنعة إلى هذا اليوم، وكلما أراد أن يقوم بمجزرة جديدة في الجيش لبثّ الرعب والإرهاب في صفوف الضباط، هذا إلى جانب المئات من الضباط الذين أعدموا خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية بحجة (التخاذل) وغيرهم من الضباط الذين يتم اختطافهم وتصفيتهم جسدياً بطريقة سرية.

٦ ـ لقد شملت عملية التخريب التدخل في تسلسل المراجع وخرق النظام في الأوامر حيث وضع الديكتاتور ثلاث مجموعات لا تخضع للأوامر العسكرية، في كل وحدة عسكرية وفي كل تشكيل، وهي تقوم بالإستفسار من مراجع أخرى حول تنفيذ الأوامر الصادرة. ففي حالة صدور أمر عسكري تقوم المجموعة الأولى، وهي مجموعة المخابرات في الوحدة أو غيرها من التشكيلات العسكرية، الإستفسار من المخابرات العامة ولا تنفذ أوامر الآخرين إلا بعد موافقة هذه المخابرات. أما المجموعة الثانية فتقوم بنفس العمل من الإستخبارات العامة التي تتبعها. إما المجموعة الثالثة فهي المنظمة الحزبية التي تتصل بالمرجع الحزبي الأعلى أو المكتب العسكري لنفس الغرض. وبهذا شلّت حركة وفعاليات القائد العسكري.

٧ ـ إضافة إلى تدخل صدام شخصياً في الحركات العسكرية وحتى أحياناً إلى مستوى الوحدات العسكرية حيث يملي أوامره عليها ولا بدّ من تنفيذها حتى ولو كانت خاطئة ومخالفة لتقديرات آمر الوحدة. علماً بأنّ صدام منح لنفسه رتبة فريق، وهو لم يخدم في السلك العسكري يوماً واحداً ولم يقرأ ورقة واحدة في الشؤون العسكرية.

يقول العميد الركن عبد العزيز مطلك الجنابي:

«رغم كل التخريب من قِبَل الإستعمار ووصيّهم صدام حسين، فإنه لا يزال

هناك عناصر مخلصة وعلى أتم الإستعداد للتضحية في سبيل الشعب والوطن، ومهما حاول الطاغية فإنه لم ولن يستطيع النيل من جيشنا العراقي الذي سيظل دائماً وأبداً أمل الشعب العراقي من الخلاص من الديكتاتورية، وأمل كل العرب من الخلاص من الإستعمار أسياد صدام».

تحت عنوان «صدام حسين والجيش العراقي» كتب المقدم الركن خالد الضاحي مقالاً يشرح فيه مخطط صدام والذي تسببوا في مجيئة وتسلّطه على الشعب العراقي والأهداف التي كانت وراء دفعه لاغتصاب السلطة(4).

لقد قال المقدم الضاحي:

«يعتقد البعض في العراق وفي البلدان العربية والإسلامية من الذين تنقصهم البصيرة وبعد النظر والذين أعمتهم ـ مع الأسف ـ شعارات مزيّفة قومية ودينية أو أولئك الذين تحركهم الدوائر الصهيونية. هؤلاء يعتقدون أنّ صدام حسين كان يروم بناء جيش عراقي قوي ليكون سنداً للعروبة والإسلام، ولكن الإمبريالية العالمية وإسرائيل أوقفت طموحات الجيش العراقي وأوقعت الشعب العراقي في الحالة التي يعاني منها الآن وخاصة العزلة والمهانة التي لحقت به في أعقاب حرب الخليج الثانية وبعد توقيع اتفاقية (الذل والمهانة) إتفاقية صفوان الجائرة. غير أن الحقيقة (خلاف) ذلك ومناقضة تماماً لما يعتقد أولئك المخدوعين».

وحسبما جاء في رأي المقدم الضاحي، فإننا نخفي أهمّ ما جاء حول الديكتاتور المتسلط على الجيش والشعب وما أحدثه من خراب ودمار في بنية العراق والعراقيين.

سلوكيات صدام في معاملته للجيش العراقي:

١ ـ إنّ صدام قبل كل شيء رجل جاهل بالمسلك العسكري، ولم تكن له أية صلة به حتى أنه لم يؤد الخدمة الإلزامية في الجيش العراقي، لكن يتولد عند الشعور الذاتي بالتضحية والفداء والشهامة والكرامة (أنّ الضاحي هذا لم يأخذ

بنظر الإعتبار الطريقة التي نشأ فيها والبيئة (القذرة) التي ولد وعاش فيها التي تتمثل بالمستنقع اللااخلاقي الذي تربّى فيه وترعرع عليه من قتل ونهب وسلب وسرقة. . . الخ).

٢ - يجب على القائد احترام المؤسسة أو الوحدة العسكرية التي يقودها مهما كبر حجمها وأن يمتنع عن توجيه أية إهانة لها حيث يجب عليه أن يدرك أن القوانين العسكرية تفرض عقوبات قاسية جداً على القائد الذي يقترف جريمة الإهانة لوحدته (فضلاً عن جريمة الإستهتار بقوانينها).

٣ - يتذكر الناس وخاصة الشعب العراقي بحادثة انتحار هتلر، كلما جاء ذكر حربي الخليج الأولى والثانية وما فيها من اتفاقيات الذل والمهانة والتنازل الموقعة في خيمة صفوان والتنازلات الأخرى في أعقاب حرب الثمان سنوات.

٤ - إنّ صدام حسين أعطى لنفسه منصب (المهيب الركن) دون حياء وخجل وفق خطة مدروسة ومتقنة أعدت له مع (فرقاء الركن) أمثال عزت إبراهيمم وعلي حسن المجيد وكامل حسين وذلك لقتل الروح القومية والوطنية في الجيش العراقي والقضاء على الكرامة والشهامة التي يتميز بها رجال القوات المسلحة فعمدوا على قتل النفسية ذات العزة بين صفوفهم.

٥ - من المعروفة أن منح الأوسمة والأنواط هي شهادة حسن سلوك وهو شرط أساسي. وما هذه الأوسمة إلاّ رموز تعريف بالدور البطولي سواء كان على الصعيد العسكري أو الإجتماعي. ولم نسمع في تاريخ الأمم أنها منحت بالجملة ولقد أهينت تلك الأوسمة والأنواط واعتبرها الشعب العراقي والقوات المسلحة بأنها رشوة لا أخلاقية، ذلك لِأن ما يرافقها من منح مالية ورواتب وامتيازات لكل من هبّ ودبّ وحتى للذين ساهموا في إهانة الجيش العراقي ووقوع الهزيمة والتوقيع على اتفاقية خيمة صفوان المذلة. كما أنّها منحت لكل الأبناء والأقرباء حتى ولو كان مجرماً وقاتلاً مثل عدي بن صدام حسين وغيره.

لم تكن القوات المسلحة وأفرادها تتسابق وراء الحصول على الهبات والرشاوى من القائد العام، ولم يكن في يوم من الأيام أن قام آمر وحدة بمعاملة

أفراده معاملة خاصة مقابل مبلغ من المال أو هدية هي في حقيقتها رشوة وتفسّخ أخلاقي. ومن الرشاوى الأخرى التي يقدمها (القائد) للضباط مزارع ومال لبناء القصور فيها له ولعائلته. إنه حقاً نهبٌ وسلبٌ لِأموال الشعب العراقي.

٦ ـ إنّ الوصول إلى المراكز القيادية يأتي بتفضيل صدام للحثالات والنفايات والقتلة والمجرمين من الذين يحسبون بأنهم في المسلك العسكري خاصة أولئك الذين يكونون من أعضاء فرق الإعدام التي تقتل زملاء لهم من العسكريين.

٧ ـ لقد حاول صدام عن طريق المرتشين والجهلة والفاسقين بثّ روح العداء للأمة العربية والإسلامية وأوقع الضغينة والبغضاء بين هذه الدول.

٨ ـ المعروف عند العسكريين العراقيين أن صدام شخصياً يكره العسكرية وله عقدة عسكرية نفسية ضد كبار العسكريين مثلما لديه عقد نفسية أخرى ضد الأغنياء وخاصة التجار وضد رجال الأعمال وضد المهندسين والأطباء الكبار لِأنه عاش في وسط ومحيط ليس فيه مثل هذه الشرائح إضافة إلى أنه فشل في الحصول على ميزة الدخول إلى معترك فيها.

٩ ـ إنّ الحالة التي وصل إليها الجيش العراقي في التفكك والإنحلال وعدم الرغبة في القتال لم تكن نتيجة ضعف وانهيار في الروح المعنوية بل هو نتيجة حتمية لتصرفات وأساليب صدام الوضيعة وزمرته الجاهلة.

إنّ الشهداء والمعدومين ومن ورائهم الأرامل والأيتام ينظرون إلى القوات المسلحة نظرة أمل ورجاء للمستقبل. ولا بدّ أن يفهم كل العرب خاصة من المغرر بهم أن يدركوا عظم الخطأ الذي وقعوا فيه بإسنادهم طاغية مجرم حطّم الآلة العسكرية العراقية بإسلوب مخطط وزمني موقوت وقطع كل علاقة بالجيش العراقي والقضايا العربية والإسلامية وجعل العرب يركضون لاهثين وراء ما يسمى بالسلام لفقدانها القوة والأمل في التحرير.

جيش صدام:

بتاريخ ٢٦ مارت ١٩٩١ وبعد هزيمة جيش صدام من الكويت، كتب كامران قره داغي تعليقاً في صحيفة الحياة الدولية بعنوان «جيش صدام» جاء فيه ما يلي:

«إكتسب الجيش العراقي منذ تأسيسه في العشرينات سمعة وطنية انعكست أساساً في مقاومته محاولات تحويله أداة قمعية في يد النظام القائم ضد الشعب. وتمثل ذلك في مناسبات عدة لم يخبر فيها إلى ضرب تحركات شعبية مناهضة للنظام وأبرزها «وثبة» عام ١٩٤٨، و «انتفاضة» عام ١٩٥٢ والتظاهرات الكبرى عام ١٩٥٦ تضامناً مع مصر. وحرص الجيش دائماً على أن لا يتصرف بما يسيء إلى سمعته ولم يتدخل إلّا للفصل بين المتظاهرين من جهة وأجهزة الشرطة والأمن من جهة أخرى، واعتبرت ذروة وطنية عندما تحرك لإطاحة نظام نوري السعيد في ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨.

ومع نظام قاسم والأنظمة التي تتابعت بعده بدأ استخدام الجيش في صورة منظمة كأداة لحماية النظام. وفي ظل نظام الرئيس صدام حسين بدأت عملية تلطيخ كامل لوطنية الجيش العراقي، وبعد عقدين من عمل دؤوب ومدروس بدقة أنجز صدام «مأثرة» تحويله جهازاً للقمع والإرهاب والبطش الدموي، وأداة في يده لتحقيق طموحاته الشخصية التي وضعها عملياً فوق أي اعتبار للمصالح الوطنية.

وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية استخدم النظام الغالبية الساحقة من المميزين والضباط الإحتياط وقوداً لإدامة نارها وكانوا ضحاياها الرئيسيين الذين لم يكشف النظام أبداً عددهم تحديداً، وربما يقدر بمئات الألوف، أما الجزء المحترف من الجيش المتمثل خصوصاً بالحرس الجمهوري والقوات الخاصة، فقد أصبح جزءاً من النخبة الحاكمة المتمتعة بكل امتيازاتها، وارتبطت مصالحه بمصالحها عضوياً. وهو لهذا سمح لنفسه أن يخوض الحرب ضد إيران تحت شعار (زائف) «قادسية صدام!» مع ما تنطوي عليه هذه الصفة من إهانة للمشاعر

الوطنية للجيش والشعب والوطن. ولم يعد سراً أنّ وحدات كاملة قدّرت بعشرات الألوف من الحرس والقوات الخاصة كانت مهمتها الوحيدة القيام بدور فِرَق للإعدام وكانت تنتشر حاجزاً بين «الجيش» من جهة والحرس الجمهوري والقوات الخاصة من جهة أخرى لتجبر الجنود على التقدم أو تكفي الضربات القاتلة ولتمنعهم من الإنسحاب أو الإستسلام. إلى ذلك حوّل النظام نحو عشر فرق من الحرس للقيام بدور وحيد هو حماية النظام في العاصمة بغداد.

ولعلّ ما حدث في الكويت وما يحدث الآن في العراق هو أوضح دليل على النكبة الوطنية التي تعرض لها الجيش الذي يبرهن سلوكه على أنه جيش صدام وليس جيشاً للعراق، وأن واجبه هو حماية النظام لا الوطن الذي يحتل الأجنبي خمسه (في الوقت الذي كانت قوات الحلفاء تحتل جنوب العراق) وينفّذ صدام كل أوامره المهينة. وبدلاً أن يوجه الجيش سلاحه ضد رأس النظام الذي أذلّه ولوّث كرامته الوطنية تراه ينفذ خاضعاً لإرادة النظام ويمارس قمعاً همجياً ضد التحركات الشعبية الذي يشكل الإجتماع على إذلال الجيش نفسه جزءاً من دوافعها. (يقصد الإنتفاضة الشعبية). والسؤال المفجع هو، هل يمكن التوقع بأن ينقذ جيش صدام العراق من صدام (نفسه) أم أنه سيستمر في ولائه له حتى يدمّر العراق أو يدمره شعب العراق؟

لقاء خيمة الذل والإستسلام في صفوان:

لقد أهان صدام الجيش العراقي واعتدى عليه كما جرت عادته على ذلك فأوقعه في دائرة الذل والهوان نتيجة ما قام به بمفرده من تصرفات رعناء متخلفة وواطئه لا يقبل بها أي عقل بشري سوي ولا يوافق عليها أي إنسان يتمتع بخُلق سليم. فقد خاض حرب الخليج الثانية ولما تمضي على انتهاء الأولى سنتان بعد، وهو يعلم كل العلم بأنه لا محال من خسرانها، وأن عدم اهتمامه بمصير العراق وشعبه والإستهتار بكل القيم الإنسانية والوطنية والقومية كل ذلك دفعه إلى اتخاذ ذلك الموقف الخطير الذي أدّى إلى تدمير الجيش ومقومات الشعب العراقي من خلال الهزيمة بسبب عناده الذي ربما كان متعمداً بناء على ما طلب

منه تنفيذه وتحقيق تلك الأهداف بالرغم من وساطة الوسطاء وحكمة الحكماء التي كانت تدعو إلى الإنسحاب وتجنب الكوارث في «أم المهالك».

في اجتماع صفوان:

في اليوم الثالث من مارت عام ١٩٩١ لقد كان من الحضور في الإجتماع من جانب القوات الحليفة قادة الحلفاء الجنرال شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان السعودي بالإضافة إلى اللواء جابر الصباح رئيس الأركان الكويتي الذي عانق شوارزكوف عند وصوله وشكره والولايات المتحدة على الجهود الحربية، وأجابه شوارزكوف «ليس هناك ما يدعو إلى شكرنا من أجله فقد كان عملاً جماعياً من خلال فرقة عمل».

وكان أيضاً من الحضور قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط الفريق سير بيتر دي بيليير كمراقب. أما المجموعة العراقية فتتألف من الفريق سلطان هاشم أحمد وصالح عبد محمود وكان يرافقهم اللواء خالد حسين علي ولكنه لم يشترك في المحادثات المباشرة، كما كان هناك أربعة عمداء ومترجم وطيار وضابطان في البحرية وعقيد.

لقد استمر الإجتماع أقل من ساعتين وافق الوفد العراقي على كل المقترحات لوفد الحلفاء حول وقف إطلاق النار في الخليج وكان أكثر الوقت يقوم الوفد للقوات الحليفة بالتحدث والكلام.

لقد تمّ الإتفاق بالتوقيع على وقف دائم لإطلاق النار وانسحاب الحلفاء من الأراضي العراقية وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين، كما تمّ الإتفاق على إجراءات لمنع الإصطدام بين الوحدات العسكرية، أي عدم إطلاق النار على خطوط وقف إطلاق النار. كما اتفق الطرفان على إعطاء تفاصيل حول مواقع الألغام في الأرض والبحر.

قرار ٦٨٦ لمجلس الأمن: في قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٦ الذي صدر يوم السبت الماضي في ٢ مارت ١٩٩١ حدد المجلس الخطوات التي يجب على

العراق تنفيذها قبل إعلان وقف إطلاق النار التي تمنح الحق للحلفاء باستئناف إطلاق النار إذا لم (يذعن) العراق (صدام) لذلك بشكل كامل.

لقد كان الوفد العراقي واقعياً ومتعاوناً وقد وافقوا على كل مطالب الحلفاء وعند وصولهم للخيمة فتشوا في داخل خيمة أخرى قبل دخولهم خيمة المفاوضات، وبعد انتهاء المفاوضات ظهر الجنرال شوارزكوف وقال «أنا سعيد أن أخبركم أنه قد اتفقنا على جميع القضايا بضمنها إجراءات السيطرة لضمان عدم اتصال الوحدات المسلحة بين الطرفين وإطلاق النار بينهما»[5].

لقد كتب نضير الخزرجي في صحيفة بغداد للتدريب (٨ كانون الثاني، ١٩٩٣) مقالاً بعنوان: «كيف تصرف عسكر صدام... في خيمة الإستسلام» جاء فيه:

إذا كان حكم صدام قد ورّط الجيش العراقي في حرب غير كفوءة مع قوات ثلاثين بلداً عرفت نتائجها سلفاً، فإنّ أسوأ ما في الحرب ما جرى في خيمة صفوان (٢ أذار، ١٩٩١) يفيد إعلان وقف إطلاق النار وبداية الإنتفاضة الشعبية للعراقيين في البصرة وانتقالها إلى أربع عشرة محافظة عراقية من بين ثماني عشرة محافظة عراقية حيث أبدى الوفد العراقي المشكل من الفريق المدعو هاشم أحمد رئيس أركان وزارة الدفاع والفريق المدعو صلاح عبود قائد الفيلق الثالث، استسلاماً (انبطاحاً) فاضحاً لا يقبله العرف العسكري ولا الحس الوطني والديني.

بعد عامين نشر محضر لقاء (خيمة صفوان) الذي استمر (أربع) ساعات وجرى فيه ٨٤ حواراً. ويظهر هذا المحضر أنه قد تكررت (الموافقات) من الوفد العراقي على ما كان يمليه عليه الجنرال شوارزكوف من بيانات وإقرارات تخص وقف إطلاق النار. لقد كانت ردود الوفد العراقي بالموافقة على تنفيذ القرارات واستعدادهم لذلك وموافقتهم على الشروط. وأعلن الوفد العراقي العسكري عن موافقته وقبوله بالإتفاقيات من عدة أوجه: (لقد اتفقنا على كل النقاط معاً ويمكن أن تتفق على الخريطة والمنطقة التي يُراد إخلاؤها، الخ). وتقول الصحيفة:

وبعد هذه القراءة السريعة (تعم) خيمة صفوان فلا غرو ولا عجب إذا ما أطلق على صدام حسين في الصحافة الغربية وفي الأوساط الشعبية العراقية (مستر يس أي السيد نعم) ولِمَ لا يكون كذلك. إذا كان الوفد الصدامي في خيمة صفوان قد نال (نعم) مرادفاتها ومشتقاتها وأخواتها أكثر من خمسين مرة في ٨٤ مقطع حوار.

تدمير أسلحة العراق في مشروع (أم القرارات) المقدم إلى مجلس الأمن (قرار ٦٨٧):

قامت الولايات المتحدة بتقديم قرار وقف إطلاق النار والذي أصبح فيما بعد ما يعرف بقرار (٦٨٧) والذي يطلب تدمير أسلحة العراق الفتاكة تحت إشراف دولي دون قيد أو شرط من العراق بما فيها الأسلحة الكيماوية والجرثومية جميعاً ومخزوناتها كلها وأنظمة الصواريخ الباليستية جميعها والأنظمة المتفرعة عنها والأبحاث المتعلقة بها. ويطلب كذلك عدم الحصول على الأسلحة النووية أو تطويرها أو المواد والمعدات التي تدخل في إنتاجها وإلى غير ذلك من شروط الذل والإهانة لصدام ونظامه الفاسد.

نصّ مشروع (أم القرارات) الذي قدمته الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن لإعلان وقف النار رسمياً[6].

يطلب تدمير أسلحة الطرق الفتاكة تحت إشراف دولي.

هنا نص المشروع المعروض على مجلس الأمن والخاص بوقف النار رسمياً: إنّ مجلس الأمن:

أ - إن ينكر بقراراته: ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٧، ٦٧٨، (١٩٩٠)، و٦٨٦ (١٩٩١).

ب - يرحب بإعادة الكويت سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وبعودة حكومتها الشرعية.

ج - ويؤكد التزام دولة الأعضاء جميعاً بسيادة الكويت والعراق ووحدة

أراضيها واستقلالهما السياسي، ويشير إلى النية التي يحدث عنها الدول الأعضاء في التعاون مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار رقم ٦٧٨ (١٩٩٠): لإنهاء وجدها العسكري في العراق في أسرع وقت ممكن تماشياً مع الفقرة ٨ من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

د ـ ويكرر الحاجة إلى أن يتأكد من نوايا العراق السلمية على ضوء غزوه الكويت واحتلالها بصورة غير مشروعة.

هـ ـ ويأخذ في الإعتبار الخطاب الذي وجّهه وزير خارجية العراق وبتارخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٩٠ (س/ ٢٢٢٧٥) والخطابات التي أرسلت في أعقاب صدور القرار رقم ٦٨٦ (١٩٩١) (س/ ٢٢٢٧٦، س/ ٢٢٢٧٣، س/ ٢٢٣٣٠، س/ ٢٢٣٢٠، س/ ٢٢٢٧٣، س/ ٢٢٣٣٠، س/ ٢٢٣٢٠) ولا سيما منها الخطاب المؤرخ (..) والمتعلق بتنفيذ العراق المطالب الواردة في القرار ٦٨٦ (١٩٩١).

و ـ ويشير إلى العراق والكويت، كدولتين مستقلتين، ذات سيادة، وقّعتا في بغداد بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٤ «نصوصاً متفقاً عليها في ما يتعلق، بإعادة العلاقات الودية والإعتراف (المتبادل) والشؤون المتعلقة بذلك» معترفتين بذلك رسمياً بالحدود بين العراق والكويت وتخصيص الجزر المسجلة لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من الميثاق والتي اعترف فيها العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة ضمن حدودها المرسومة التي قبلها رئيس وزراء العراق في خطابه بتاريخ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٣٣ والتي قبلها حاكم الكويت في خطابه المؤرخ ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٢.

ز ـ ويدرك الحاجة إلى تعيين هذه الحدود.

ح ـ ويدرك أيضاً البيانات التي أصدرها العراق ويهدد فيها باستخدام السلاح خارقاً بذلك التزاماته بموجب بروتوكول جنيف المتعلق بتحريم استخدام الغازات الخانقة السامة وغيرها من الغازات واللجوء إلى الأساليب الجرثومية في الحروب والموقع في جنيف بتاريخ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٢٥، كما يدرك

استخدام (العراق) سابقاً الأسلحة الكيماوية ويؤكد العواقب الوخيمة التي سينجم عن استخدام العراق لهذه الأسلحة مرة أخرى.

ط ـ وينوّه بأنّ العراق انضم إلى الإعلان الذي أصدرته الدول المشاركة في «مؤتمر الدول المشاركة (في التوقيع) على بروتوكول جنيف والدول العالمية الأخرى جميعاً المنعقدة في باريس ما بين ٧ ـ ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ حيث وضع الهدف الدامي إلى القضاء التام على الأسلحة الكيماوية والجرثومية،

ي ـ وينوّه أيضاً بأنّ العراق وقّع على الميثاق الداعي إلى تحريم تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة وإلى تدميرها (الموقع) بتاريخ ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٢.

ك ـ ويشير إلى أهمية تصديق العراق على هذا الميثاق.

ل ـ ويشير إلى زيادة على ذلك إلى تمسك الدول جميعاً بهذا الميثاق وتشجيعها المؤتمر الخاص بمراجعته والمزمع عقده قريباً لدعم صلاحيات الميثاق وفعالتيه ونطاقه الشمولي.

م ـ ويؤكد على أهمية تحقيق تقدم عاجل في مؤتمر نزع السلاح فيما يخص إنهاء العمل (لإعداد) ميثاق عالمي لتحريم الأسلحة الكيماوية والإلتزام الشامل به.

ن ـ وينوّه باستعمال العراق الصواريخ الباليستية في هجمات لم يسبقها استفزاز.

س ـ ويعبر عن قلقه أزاء محاولة العراق الحصول على مواد ضمن إطار برنامج نووي مخالفاً بذلك التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتاريخ الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٨.

ع ـ وينوّه أيضاً بالهدف الرامي إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ف ـ ويدرك التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على السلام والأمن في المنطقة، والحاجة إلى العمل لإقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط، بما في ذلك إجراء حوار في ما بين دول المنطقة.

ص ـ ويدرك أيضاً الهدف الرامي إلى تحقيق سيطرة متوازنة وشاملة على الأسلحة في المنطقة.

ـ وينوه بأن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) نص على رفع الإجراءات المفروضة (على العراق) بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت.

ـ وينوّه بأنّه على الرغم من التقدم الذي تحقق في تنفيذ الإلتزامات الواردة في القرار ٦٨٦ (١٩٩٠) لا يزال الكثير من الكويتيين ومواطني دول ثالثة في عداد المفقودين ولا تزال الممتلكات لم تعد إلى أصحابنا).

ـ ويشير إلى الميثاق الدولي الذي يعارض أخذ رهائن والمفتوح للتوقيع عليه في نيويورك بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ والذي يصنف أعمال اختطاف الرهائن مظاهر من الإرهاب الدولي.

ـ ويأسف للتهديدات الصادرة عن العراق خلال الصراع الذي دار مؤخراً باللجوء إلى الإرهاب ضد أهداف خارج العراق، وأخذ العراق رهائن.

ـ وينوّه بتقرير الأمن العام (للأمم المتحدة) بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩١، ويدرك قيمة تلبية الحاجات الإنسانية في الكويت والعراق في الأجواء التي تلت الأزمة مباشرة.

ـ ويهتم بمسؤولية استعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة كما نصّ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ويدرك بالتالي الحاجة إلى اتخاذ ما يلي من إجراءات.

١ ـ يؤكد (مضمون) القرارات الثلاثة عشر الآنفة الذكر. عدا ما يطرأ فيها من تغيير لاحقاً من أجل تحقيق أهداف هذا القرار. بما في ذلك وقف رسمي لإطلاق النار.

٢ ـ يطالب (مجلس الأمن) أن يحترم العراق والكويت الوضع المصون للحدود الدولية، وتخصيص الجزر، المنصوص عنه في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق فيما يخص إعادة العلاقات الودية والمسائل المتعلقة بذلك. . الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٤ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٢ .

٣ ـ يدعو الأمين العام إلى وضع الترتيبات بين العراق والكويت بتعيين الحدود بين العراق والكويت. ورسم التوابع المناسبة بما في ذلك الخارطة المتضمنة في وثيقة مجلس الأمن س/ . . . وإعداد التقرير بذلك إلى مجلس الأمن في غضون شهر.

٤ ـ يقرر ضمان الوضع المصون للحدود الدولية الآنفة الذكر وتخصيص الجزر متخذاً وفق مايراه مناسباً الإجراءات الضرورية جميعاً من أجل هذه الغاية وفقاً (لبنود) ميثاق (الأمم المتحدة).

٥ ـ يطلب من الأمين العام، بعد التشاور مع العراق والكويت: أن يقدّم تقريراً خلال ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن من أجل موافقته على خطة تدعو إلى نشر وحدة من مراقبي الأمم المتحدة على الفور لمراقبة خور عبد الله والمنطقة المنزوعة السلاح الممتدة عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو مترات داخل الكويت من الحدود المنصوص عليها في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق فيما يختص إعادة العلاقات الودية والمسائل المتعلقة بذلك» بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٦٣ ، لردع أي انتهاك للحدود عن طريق وجودها (قوة المراقبين الدوليين) في المنطقة المنزوعة السلاح، والأطراف عليها، وذلك لمراقبة أي عمل معاد أو يحتمل أن يكون معادياً يشن من أراضي إحدى الدولتين ضد الأخرى، ويدعو الأمين العام إلى تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن عمليات وحدة (المراقبين تلك). (وتقديم تقرير) فوراً في حال حدوث انتهاكات خطيرة في تلك المنطقة أو ظهور أي تهديدات محتملة للسلام.

٦ ـ ويشير إلى نشر وحدة المراقبين التابعين للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن سيخلق الظروف المؤاتية لقوات الدول الأعضاء (في الأمم المتحدة)

المتعاونة مع الكويت بموجب القرار ٦٧٨ (١٩٩١) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشياً مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١).

٧ - يطلب أن يوافق العراق من دون شروط وتحت إشراف دولي على تدمير وإزالة ونزع مكامن الخطر في:

أ - الأسلحة الكيماوية والجرثومية جميعاً ومخزوناتها.

ب - أنظمة الصواريخ الباليستية جميعها. والأنظمة المتفرعة عنها وعناصرها والأبحاث المتعلقة بها وتطويرها ومشآت إنتاجها ودعمها كافة.

٨ - يقرر، من أجل تنفيذ الفقرة ٧ الآنفة ما يلي:

يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوماً من تبنّي هذا القرار، تصريحاً بمواقع منشآت (الأسلحة) المذكورة في الفقرة ٧ وكمياتها وأنواعها كافة، ويوافق على تفتيشها العاجل وفي مواقعها كما هو مبيّن في ما يلي:

أ - يعد الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المعنية، ومع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية حيث تقتضي الضرورة وفي غضون ٤٥ يوماً من إصدار هذا القرار خطة ويقدمها إلى مجلس الأمن للموافقة، وتدعو إلى إنهاء المهام التالية في غضون ٤٥ يوماً على موافقة المجلس (على خطة):

ب - تشكيل لجنة خاصة تقوم بالتفتيش الفوري وفي المواقع على منشآت العراق الجرثومية والكيماوية والصواريخ الباليستية وهي (المنشآت) التي وردت في تصريحات العراق وما تجده اللجنة الخاصة في أي مواقع إضافية أيضاً.

ج - قيام العراق تحت إشراف اللجنة الخاصة بتدمير أنظمة صواريخه الباليستية جميعاً، بما في ذلك أنظمتها الفرعية وعناصرها ومنصات

إطلاقها وتسليم الأمر إلى اللجنة الخاصة تدمير الأسلحة الأخرى كلها المنصوص عنها في الفقرة ٨ السابقة أو إزالتها أو نزع مكامن الخطر فيها أو أي إجراء آخر تطلبه اللجنة الخاصة.

٩ ـ يطلب (مجلس الأمن) أن يتعهد العراق من دون شروط بعدم استخدام أي من الأسلحة الواردة في الفقرة ٧ السابقة أو تطويرها أو بنائها أو الحصول عليها، ويطلب من الأمين العام. بالتشاور مع اللجنة الخاصة، إعداد خطة تقضي بالإستمرار مستقبلاً في مراقبة امتثال العراق لما جاء في الفقرة المذكورة وسماحه بالتحقيق مما لديه (من أسلحة ومنشآت) وأن تقدم تلك الخطة إلى المجلس للموافقة عليها في غضون ١٢٠ يوماً من إصدار هذا القرار.

١٠ ـ ويطلب من العراق أن يوافق من دون شروط على عدم الحصول على الأسلحة النووية أو تطويرها أو على المواد التي يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة النووية أو أي أنظمة فرعية أو عناصر أو أي أبحاث وأعمال تطوير ودعم أو منشآت للإنتاج تتعلق فيما سبق، وأن يقدم (العراق) إلى الأمين العام (للأمم المتحدة) ومدير عام وكالة الطاقة الذرية الدولية في غضون خمسة عشر يوماً من إصدار هذا القرار تصريحاً بمواقع المنشآت المحددة سابقاً وكميات (الأسلحة فيها) وأنواعها كافة، وأن يخضع المواد التي يمكن استخدامها لصناعة أسلحة نووية جميعها إلى الإشراف المحصور بوكالة الطاقة الذرية الدولية للأشراف عليها وإزالتها وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة المقترحة في خطة الأمين العام المنصوص عليها في الفقرة ٨ والتعاون معها، وأن يقبل وفقاً للإتفاقات المنصوص عنها في الفقرة ١١ التالية، بتدمير الأسلحة المذكورة سابقاً كلها وإزالتها، ونزع مكامن الخطر فيها، وأن يقبل الخطة المطروحة في الفقرة ١١ التالية والخاصة بالإستمرار مستقبلاً في مراقبة امتثاله لهذه التعهدات والتحقق من ذلك.

١١ ـ ويطلب من المدير العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية، بمساعدة اللجنة الخاصة والتعاون معها وفق خطة الأمين العام المذكورة معها وفق خطة

الأمين العام المذكورة في الفقرة ٨ السابقة، أن يجري تفتيشاً فورياً وفي مواقع ومنشآت العراق النووية المصرّح عنها في التصريحات العراقية وأي مواقع إضافية تحددها اللجنة الخاصة، وأن يعد خطة لتقديمها إلى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو إلى تدمير الأسلحة كلها المذكورة في الفقرة ١٠ السابقة وإزالتها ونزع مكامن الخطر فيها. وأن ينفذ الخطة المذكورة في غضون ٤٥ يوماً من موافقة مجلس الأمن عليها، وأن يعد خطة للإستمرار مستقبلاً في مراقبة امتثال العراق لما جاء في الفقرة ١٠ السابقة والتحقق من ذلك، يما في هذا كل ما لدى العراق من المواد النووية الخاضعة لتفتيش «الوكالة» وأعمال التفتيش الخاصة للتثبت من أن إجراءات وكالة الطاقة الذرية تشمل كافة النشاطات النووية في العراق المرتبطة بتلك الخطة التي ينبغي أن تقدم إلى المجلس للموافقة عليها في غضون ١٢٠ يوماً من إصدار هذا القرار.

١٢ ـ يدعو العراق إلى توكيد التزامه من دون شروط بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٩٦٨، وبروتوكول جنيف الخاص بتحريم استخدام الغازات الخانقة والسامة وغيرها والأساليب الجرثومية في الحروب الموقع في جنيف بتاريخ ١٧ حزيران (يوليو) ١٩٢٥ والتصديق على الميثاق الخاص بتحريم تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية السامة وبتدميرها الصادر في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٧٢، ويشير (مجلس الأمن) إلى أنّ الإجراءات التي يتخذها العراق بموجب الفقرات ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، من هذا القرار تعتبر خطوات نحو تحقيق الهدف الرامي إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط وهدف فرض حظر عالمي على (إنتاج) الأسلحة الكيماوية.

١٣ ـ ويطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الخطوات المتخذة لتسهيل إعادة كل الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك قائمة بأي ممتلكات يقول الكويت إنما لم تعد إليه وإنها لم تعد في حوزة سليمة.

١٤ ـ يؤكد أن العراق من دون الإشارة إلى الديون والتزامات عليه قبل ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، وهي التي ستعالج بالطرق الإعتيادية، مسؤول بموجب القانون الدولي عن أية خسائر أو أضرار مباشرة بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبيئة وهدر الموارد الطبيعية، وعن أي أذى لحق بحكومات أجنبية أو رعاياها أو مؤسساتها نتيجة غزو العراق واحتلاله غير القانونيين للكويت.

١٥ ـ يقدر بطلان البيانات العراقية الصادرة منذ ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ فيما يتعلق بديون العراق الخارجية.

١٦ ـ يقرر إنشاء صندوق لدفع التعويضات عن الدعاوى المشمولة بالفقرة ١٤ السابقة وتشكيل لجنة لإدارة شؤون هذا الصندوق.

١٧ ـ يصدر توجيهاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد توصيات وتقديمها إلى المجلس لاتخاذ قرار في شأنها في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من إصدار هذا القرار، تتعلّق بتلبية هذا الصندوق مقتضيات تسديد المطالب المذكورة في الفقرة ١٦ السابقة وببرنامج تطبيق القرارات المنصوص عنها في الفقرتين ١٤ و ١٦ السابقتين بما في ذلك: إدارة الصندوق، ووضع السبل اللازمة لتحديد مستوى إسهام العراق في الصندوق بناءً على النسبة المئوية. بقيمة صادراته من النفط والمنتجات النفطية بحيث لا يتجاوز رقماً يقترحه الأمين العام (للأمم المتحدة) على مجلس الأمن، أخذاً في الإعتبار متطلبات شعب العراق ولا سيما حاجاته الإنسانية وقدرته على التسديد التي يجري تقديرها بمشاركة المؤسسات المالية الدولية مع حساب إجراءات العراق في تسديده ديونه الخارجية واحتياجات الإقتصاد العراقي، على أن توضع الترتيبات لضمان أن تسدد المبالغ إلى الصندوق، وترتيبات العملية التي تخصص من خلالها الأموال وتسدد قيمة المطالب، وترتيبات الإجراءات المناسبة لتقويم الخسائر، ووضع لوائح بالمطالب والتحقق من شرعيتها وتسوية المطالب المتنازع عليها حسب مسؤولية العراق كما ذكره في الفقرة ١٤ السابقة وترتيبات تشكيل الكمية المذكورة آنفاً.

١٨ - يقـرر، بمفعـول فـوري، أن الحظـر المفـروض علـى بيـع السلـع والمنتجـات إلـى العـراق، والحظر علـى التمـويـلات المـاليـة المتعلقـة بـذلـك والمنصوص عليهما في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لا ينطبقان على (إرسال) المواد الغـذائيـة التـي أعلمـت بهـا اللجنـة المشكّلـة بمـوجـب القـرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وبموافقتها وضمن إجراءات منبسطة ومتسارعة (كما لا ينطبقان على إرسال) المواد والإمدادات التموينية للحاجات المدنية الضرورية المحددة في تقرير الأميـن العـام المـؤرخ في أذار (مـارس) ١٩٩١ (س/٢٢٣٦٦) وفـي أي تقـاريـر أخرى قد تعقدها اللجنة بخصوص الإحتياجات الإنسانية.

١٩ - يقـرر أن يـقوم المجـلس بـمراجعة بنود الفقرة ١٨ السابقة كل ستين يوماً على ضوء سياسات حكومة القـرارات ذات العـلاقة الصـادرة عـن مجلس الأمن جميعاً، وذلك يهدف معرفة ما إذا كان (من المناسب) تعديل العقوبات المشار إليها هنا بشكل أكبر أو رفعها.

٢٠ - يقـرر بطـلان صـلاحيـة العقـوبـات المفـروضـة علـى استيـراد السلـع والمنتجات ذات المنشأ العراقي والعقوبات ضد التحويلات المالية المتعلقة بذلك والواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وبطلان أثرها وذلك في محاولة موافقة مجلس الأمن على البرنامج المقترح في الفقرة ١٧ السابقة وإقحام العراق الإجراءات جميعها المنصوص عنها في الفقرات (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١) السابقة.

٢١ - يقرّر منح اللجنة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ وبعد موافقة مجلس الأمن المذكورة في الفقرة ٢٠ السابقة صلاحية للموافقة على استثناءات تتعلق بالحظر المفروض على استيراد السلع والمنتجات ذات المنشأ العراقي وذلك حين تقتضي الضرورة لضمان توفر موارد مالية كافية لدى العراق للقيام بنشاطاته بموجب الفقرة ١٨ السابقة.

٢٢ - يقرر أن تستمر الدول كافة في منع بيع العراق أو ترويج أو تسهيل بيع أو تزويد العراق أو قيام مواطني تلك الدول أو استخدام أراضيها أو إعلامها فوق السفن أو الطائرات، وبموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة

به وإلى حين صدور قرار آخر عن المجلس، مما يلي:

أ ـ الأسلحة والعتاد المتعلق بها في كافة الأنواع، ولا سيما في ما يتضمن بيع العتاد العسكري التقليدي أو تحويله عبر وسائل أخرى بأي شكل بما في ذلك (العتاد) إلى القوات شبه العسكرية وقطع الغيار والعناصر (الداخلية في إنتاج) هذا العتاد ووسائل الإنتاج.

ب ـ المواد المعينة والمحددة في الفقرة ٧ والفقرة ١٠ السابقتين التي لم تشمل خلافاً لذلك في ما سبق.

ج ـ التكنولوجيا بموجب تراخيص أو أي ترتيبات تحويل أخرى في التي تستخدم في إنتاج الأشياء المذكورة في الفترتين (أ) و (ب) السابقتين واستخدامها وتجزئتها.

د ـ إرسال الأفراد والعتاد بهدف التدريب أو المساندة الفنية المعلقتين بتصميم ما ذكر في الفقرتين (أ) و (ب) السابقتين أو تطويره أو إنتاجه واستخدام أو صيانته أو دعمه.

٢٣ ـ ويدعو الدول والمنظمات الدولية كافة إلى العمل بشكل صارم بموجب الفقرة ٢٢ الآنفة بصرف النظر عن أي عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أي ترتيبات قائمة أخرى.

٢٤ ـ ويدعو الدول كافة إلى المحافظة على القيود والإجراءات التي تفرضها في أراضيها على هذا الصعيد واتخاذ الإجراءات الأخرى المتماشية مع التوجيهات المنصوص عليها في الفقرة ٢٥ التالية حسب ما تقتضيه الضرورة لضمان الإمتثال لشروط الفقرة ٢٢ السابقة. كما يدعو المنظمات الدولية إلى اتخاذ الخطوات المناسبة جميعاً لضمان الإلتزام التام بذلك.

٢٥ ـ ويطلب من الأمين العام بالتشاور مع الحكومات المعنية، إعداد توجيهات لموافقة المجلس عليها في غضون ستين يوماً بهدف تسهيل تنفيذ ما جاء في الفقرتين ٢٢ و٢٤ السابقتين دولياً وبشكل كامل. وتوفيرها (التوجيهات)

للدول كافة أو وضع آلية لمسايرة هذه التوجيهات آخر المستجدات في صورة دورية.

٢٦ ـ يوافق على مراجعة قراراته الواردة في الفقرات ٢٠ ـ ٢٣، وعلى أي حال بعد ١٢٠ يوماً من إصدار هذا القرار والتقدم العام نحو السيطرة على الأسلحة في المنطقة.

٢٧ ـ يقرر أن جميع الدول، بما في ذلك العراق، يجب أن تتخذ الإجراءات الضرورية، لضمان عدم تقديم أي ادّعاء بتكليف من حكومة العراق أو أي شخص أو هيئة من هذا النوع أو لفائدتها فيما يتصل بأي عقد أو معاملة (تجارية) أخرى تأثرت بسبب الإجراءات المتخذة من جانب مجلس الأمن في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات الأخرى) ذات العلاقة.

٢٨ ـ يقرر تحقيقاً لالتزامه تسهيل إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وأنه يجب على العراق أن يتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم قوائم بأسماء مثل هؤلاء الأشخاص حيثما كانوا موجودين أو معتقلين، وتسهيل بحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أولئك الرعايا الكويتيين، وربما البلدان الثالثة الذين ما زالوا مفقودين.

٢٩ ـ يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الإستمرار في اطلاع الأمين العام على الطريق المناسبة لكل النشاطات المبذولة فيما يتصل بتسهيل إعادة جميع رعايا الكويت ومواطن البلدان الثالثة أو رفاقهم الذين (كانوا) موجودين في الكويت يوم ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ أو بعده.

٣٠ ـ يطالب العراق بإبلاغ مجلس الأمن بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل إرهابي دولي أو يسمح لِأي منظمة تتجه نحو ارتكاب مثل هذه الأفعال بالعمل ضمن حدودها، وأن يندد بصورة لا لبس فيها كل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وينبذها.

٣١ ـ يعلن أنه بمجرد أن يقدم العراق إشعاراً رسمياً إلى الأمين العام

ومجلس الأمن بقبوله للشروط المبنية أعلاه، يرى مفعول وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقاً للقرار ٦٨٧ (١٩٩٠).

٣٢ - يقرر المواظبة على متابعة الأمر واتخاذ ما يمكن أن يلزم من خطوات تنفيذ هذا القرار لضمان السلام والأمن في المنطقة.

الفرق الدولية لتفتيش الأسلحة:

لقد جاء قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ المذكورة تفاصيله سابقاً والقرار المرقم ٧١٥ الخاصين بتدمير الأسلحة ذات الدمار الشامل ومراقبتها، وإذا ما أخلّ النظام الصدامي بالإلتزام في أيٍّ من هذه القرارات فإنّ العقوبات ستبقى مطبقة على النظام بل بالأحرى على الشعب العراقي، لِأن هذا النظام لا يهمه إن جاع الشعب أو مات، نتيجة لمثل هذه المقاطعة الإقتصادية وغيرها والتي أدّت إلى تدهور الأوضاع العامة والخاصة في العراق. والغريب في الأمر أنه لم يحدث لشعب خلال التاريخ البشري أن قاسى بمثل ما يقاسيه الشعب العراقي من ظلم واستهتار لعصابة القتلة المتسلطة عليه.

لقد بدأت عمليات الأمم المتحدة بتدمير المصانع وأسلحة الدمار الشامل التي صرف عليها صدام البلايين (كما جاء تفصيل ذلك في فصول سابقة) من الدولارات التي نهبها من قوت الشعب العراقي وأمواله التي سرقها من نفطه. وفي كل مرة يماطل في الكشف عما لديه من هذه الأسلحة والمصانع التي خبّأ الكثير منها تحت الأرض واستعمل كل أنواع الحيل والخداع للتهرّب من الإلتزام بقرارات الأمم المتحدة، فقد أصبح عدد بعثات التفتيش لغاية منتصف شهر آب عام ١٩٩٣ ثلاث وستون بعثة زارت العراق للتأكد بالتزام صدام بمقررات مجلس الأمن ويدمر ما تبقى لديه من أسلحة الدمار الشامل ومصانع الموت مثل مصانع الأسلحة الكيمياوية والأسلحة الجرثومية والأسلحة النووية.

لقد ذكرنا بأن صدام كان يتهرب من الإلتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي

حول التفتيش وتدمير ترسانته العسكرية أو ما تبقى منها لِأنه قد سبق وأن دمّر الكثير منها بواسطة فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة.

ففي حوالي ١٥ كانون الثاني ١٩٩٢ وصلت فرقة من المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بغداد لمواجهة المسؤولين الذين ألحّوا بأنّهم دمّروا جميع الأدوات والأجزاء المستوردة وفقاً لطلب مجلس الأمن بعد وقف إطلاق النار. إلاّ أن عملية التدمير تتطلب إخبار الأمم المتحدة ما بحوزتهم، وبناءً على ذلك فقد أخذ المسؤولون العراقيون هذه الفرقة إلى مناطق خارج بغداد والبصرة لمشاهدتهم بما قاموا بتدميره. لقد وجد فريق التفتيش أكداساً من المعادن الذائبة وقسماً منها مطحونة والتي قال عنها العراقيون بأن هذا كل ما تبقى من الأجزاء والعناصر التي تتركب منها هذه الأجهزة والمعدات.

ولقد ظهر لهم أن هناك ١٠٠ طن من سبائك الحديد و ٤٠٠ طن من الألمنيوم الذائب و (٢٤٠,٠٠٠) قطعة مغناطيسة مطحونة أو ما تبقى منها. لقد ظهر للمفتشين أن ذلك محض افتراء وغير صحيح وقد أخذوا منها نماذج إلى مختبرات الوكالة للفحص الذي يحدد فيما إذا كان ذلك حقيقة بقايا لبرنامج نووي.

وتشك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن صدام لا يزال يخبىء ١٠٠ منشأة من منشآت الأجهزة الطاردة التي كانت تستعمل لفحص البرنامج قبل الإنتقال إلى الإنتاج الواسع. ولو أن تلك لم يك قد قد اكتشفت فإنها يمكن استعمالها لإنتاج مواد انشطارية قليلة وتكون مفيدة في إنتاج الأسلحة.

ولم تتمكن فِرَق التفتيش مهما كثرت مهماتها والتي تبعث بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اكتشاف فيما إذا كان صدام قد نجح في تشغيل ووضع شلال الطاردات والتي تظهر بأنّ لديه كمية من اليورانيوم التي يستطيع استعمالها في صنع القنابل الذرية، والتي من الممكن أن يكون قد خزّنها بعيداً عن الأنظار. وربما الأمر يحتاج إلى تمشيط دقيق للأراضي العراقية في الصحاري والجبال للتأكد من اكتشاف برامجه السرية[7].

رئيس هيئة التفتيش الدولية رولف ايكوس وفعالياته:

إنّ رئيس بعثة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للنظام في العراق كان عليه أن يتعوّد على «الكذب والإزدواجية والمراوغة والحيل والخداع لخدم وأزلام صدام الذين يعتبرهم الغرب بأنهم أقرب إلى الصورة الحديثة للشر» «يجب عليه أن يكون حازماً في المباحثات لأن الغرب يريد أن يدفع النظام في العراق ثمن التحدي له وخسارته في ذلك»[8]. عندما طلب من مستر ايكوس ضمان نزع سلاح النظام للدمار الشامل، وقد خوّل بأن يكون الشخص الوحيد بجانب الأمين العام الحق بدعوة مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة في أي وقت يشاء.

خلال الست عشرة جلسة من المحادثات كان يتحدث بهدوء سويدي (نسبة إلى بلده) ويستطيع من انتزاع الحقائق عند محادثته مع طارق عزيز وهو لا يعرف إذا كان مخوّلاً من صدام لتوقيع أي اتفاق. وقد قال ايكوس: «إن طارق عزيز يختلف عن الآخرين لأنه (مسيحي) وذلك وسيلة للإتصال حيث يمكن فهم الواحد للطرف الآخر بواسطته»[9] وجاء في هذا المقال بأنه كان من أوائل المفاوضين حسين كامل مجيد زوج إبنة صدام و (رئيس) الصناعات العسكرية، فقد كان يرمي نفسه وينبطح مستلقياً الكنبة بلباسه العسكري ويظهر تأثيره من خلال اتجاهه الرافض بينما عزيز يكون جالساً ينفّخ الدخان بعصبية من سيجاره. ثم كان هناك قبل سنتين (وزير التربية) وهو «أكبر الكذابين بعد صدام». كان قد كذّب أمامنا وفي الوجه عندما سألناه فيما إذا كان العراق يملك برنامجاً نووياً.

إنّ صدام يفتخر بالقاتل والكذاب والفاسد من أزلامه، حيث قال أمام (رامزى كلارك) وزير العدل الأميركي السابق خلال زيارة له في بغداد: «إن القيادة الناجحة هي اتي تجعل أخلاقياتها تمارس من قِبَل المواطنين»[10]. إنّ هذا اعتراف صريح من صدام نفسه، أنه مخلوق لا أخلاق له، فهو كذاب ومراوغ وخدّاع وقاتل، وهذا يعني أنه فاسد على أشد ما يكون عليه الفساد البشري.

لقد ذهب إيكوس إلى بغداد بعد حصول أزمة حول رفض النظام في بغداد

نصب آلات تصوير لمراقبة موقعين لاختبار الصواريخ مراقبة طويلة الأمد. وقد حاول استعمال الطريق الدبلوماسي للوصول إلى اتفاق وإلّا فلم يكن هناك خيار آخر غير الحل العسكري.

يقول إيكوس: «إنّ النظام في بغداد راضخ أكثر بسبب التهديد بضربات عسكرية عقابية، والإقتصاد في وضع صعب وسيّء وأنه في خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية صرفت كل الأموال على السلاح، وأن الطبقة الوسطى الآن في العراق تكافح من (أجل العيش والبقاء)»[11]. إنّ إيكوس يعرف بأن الطاعة والإمتثال للنظام يؤدي إلى قلق البعض من أن ترفع مقاطعة بيع خلال أشهر وقد قال معلقاً: «أخبرت الأميركان بأن لا تقلقوا كثيراً فإنهم سيوافقون ويمتثلون ويطيعون على تنفيذ كل شيء وبسرعة».

لقد أجبر النظام في بغداد على الرضوخ لقبول قرارات مجلس الأمن لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل وجميع الوسائل لصناعتها وصناعة الأجزاء التي تنتجها، وتدمير جميع وسائل الصناعة والأسلحة الذرية. وقد أوضح ايكوس بأنه اعتمد بشكل مكثف على معلومات استخباراتية حول صناعة أسلحة الدمار الشامل لدى النظام من أقطار جهزته بالأسلحة حيث ظهر أن لكل بلد من هذه البلدان فضيحة (صدام ـ غيت) ولقد استطاع من اكتشاف الحقائق في هذا الموضوع حيث وجدوا صعوبة في إخفائها.

وبالرغم من أن صدام قد تقطعت أوصال قوته العسكرية في حرب الخليج الثانية، وكذلك تحمّل الشعب العراقي للضربات الجوية، فإنه بكل صلافة يظهر مبتسماً على شاشات التلفزة المخصصة له في أكثر فترات البرنامج اليومي.

لعبة التحايل الصدامي: لقد قال ايكوس أن قرار مجلس الأمن ٧١٥ الذي يرفض الإمتثال له النظام في بغداد يخوّل بمراقبة طويلة الأمد لِأي مؤسسة يقع الإختيار عليها ولِأية فترة زمنية، وأن الفريق للمفتشين الدوليين يرغب في وضع نظام مراقبة لضمان أن النظام لا ينتج أسلحة ممنوعة حسب قرارات مجلس الأمن، بعد رفض النظام للإمتثال عاد وأذعن لتطبيق القرارات، وقال رولف

ايكوس بعد خمسة أيام من المباحثات في بغداد: «أن العراق مستعد للإمتثال لتطبيق خطط المراقبة على مواقع التجارب للصواريخ»[12].

ويظهر أنّ النظام قد استسلم أملاً في تحسين فرصة السماح له لبيع النفط وإقناع الأمم المتحدة لرفع العقوبات التي فرضت بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠. وقال ايكوس أن وضع آلات التصوير بدلاً من إغلاق المواقع وختمها هو الأكثر احتمالاً، وأن فرقة أخرى من المفتشين ستصل إلى بغداد لمتابعة الإتفاق، وأن الإتفاق بشكل نهائي للمراقبة البعيدة المدى ستكون من خلال المباحثات التي ستجرى أوائل أيلول ١٩٩٢. أما في الأمم المتحدة فالمعروف أن المشكلة لا تزال باقية إذ أن مجلس الأمن يلح بالإمتثال للقرارات جميعها، وأن النظام يلح في إعادة البحث في القضية والتفاوض حولها.

وبالرغم من كل هذا الإذعان والرضوخ والخضوع وأنواع الذل والمهانة التي أصابت النظام من جرّاء سلوكياته وتصرفاته في مواجهة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فإن التبجح والإدّعاء كذباً (بالنصر على الأمم المتحدة) لا يتوقف، فقد قالت جريدة النظام (الجمهورية): «في اليوم الذي أعلنت فيه الإتفاقية على المراقبة الطويلة الأمد، فقد ظهر العراق ورأسه مرفوعاً عالياً ومحفوظ الكرامة، وأن العراق لا يوافق على إجراءات تهدد سيادته»!

لقد ترك مستر ايكوس بغداد في ١٩ تموز ١٩٩٣ موضحاً بأنه توصل إلى اتفاقية للمراقبة طويلة الأمد لصناعة الأسلحة، وقد أنهى ذلك احتمال مواجهة ربما كانت تؤدي إلى ضرب العراق بهجمات أخرى أو صاروخية حول رفضه السماح للمفتشين للأمم المتحدة لوضع الآت تصوير للمراقبة الدائمة في موقعين للتجارب على صناعة الصواريخ بعيدة المدى[13].

دور فِرَق التفتيش في تدمير الأسلحة الكيماوية والنووية:

لقد جاء في مقال أعدّه السيد عبد الزهرة الركابي، ونشرته صحيفة بغداد اللندنية بتاريخ ٢٠ تموز، ١٩٩٣ تفاصيل حول الموضع من المفيد ذكرها هنا:

لقد قامت فرق التفتيش بشكل متواصل زيارة العراق لغرض الكشف والبحث عن أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية، والبايولوجية والصواريخ الباليستية، وقد تألفت هذه الفرق من خبراء في هذه الحقول العلمية، ويرأسها، كما ذكرنا سابقاً، السيد رولف ايكوس، ويرأس كل فريق من فرق التفتيش هذه خبير في مجال المهمة التي يتحمل مسؤوليتها. إن مهمة التفتيش والفرق هذه لم تكن سهلة إذ أنها تواجه بمماطلات وتسويفات ومراوغات من قِبَل النظام في بغداد، وأن افتعال النظام الكثير من (الأزمات) ما هو إلا دليل عرقلة أعمال هذه الفرق، وفي هذه الأزمات ما زالت شاخصة للعيان وباقية في الذاكرة والتي تمثلت في وقائع فندق الرشيد (قصر المؤتمرات) وبناية وزراء الزراعة وغيرها ولكن سرعان ما يعود النظام إلى موقف المتساهل بعد موقف التصلب الظاهري.

وأن الإختلافات مع الأمم المتحدة أدّت إلى تغيير فريق من المفتشين بحجة أن ذلك الفريق كانت ترأسه كارن جنسن (الأميركية الجنسية) بحجة أنها كانت تعمل في صفوف القوات الأميركية أثناء حرب الخليج الثانية.

كما ذكرت وثيقة للأمم المتحدة أن العميد عامر رشيد من لجنة الصناعة العسكرية أعلن للّجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والمكلفة بنزع السلاح في العراق «إنها لن تحصل على شيء» من سلطات بغداد، مؤكداً أن هذه السلطات ستعاقب كل مواطن يزود المفتشين بمعلومات. وهدد هذا العميد خلال اجتماع عقده مع رئيس المفتشين الخبير الكيمياوي السويدي يوهان سانتيسون العاملين في فرق التفتيش قائلاً: «بأنّ الشعب العراقي يرغب في شرب دماء المفتشين»!! وجدير بالذكر أن نفقات فرق التفتيش يتم تمويلها من الأموال العراقية المجمدة والتي أصبحت تحت تصرف الأمم المتحدة. ورداً على تهديدات النظام في بغداد ترد الأمم المتحدة بتهديدات مقابلة فقد قال رولف ايكوس في العام الماضي ١٩٩٢ أنه ينبغي على الرئيس العراقي صدام حسين الموافقة على تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق (إذا كان يريد تجنب طرده من السلطة).

وفي الآونـة الأخيـر بـدأ خبـراء دوليـون في الذرة بعملية نقل مواد مشعة عراقية إلى الخارج (روسيا) وذلك عملاً بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتدمير ترسانة أسلحة الدمار الشامل في العراق. وقد قدرت هذه الشحنة بأربعين كيلو غراماً من المواد المشعة. وقد ذكرت روسيا بأنها هي التي زوّدت العراق في الثمانينات بهذه الكميات من الوقود النووي قبل انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية وأنها توافق على خزنها مقابل مبلغ ستين مليون دولاراً.

يقول أحد مسؤولي فرق التفتيش البريطاني الجنسية الكولونيل ويتي، أن خبراء التفتـيش أشـرفوا عـلى تـدمير آلاف الصـواريخ المعبأة بغاز الأعصاب، ويقول، أنه إن لم تحدث انتكاسات أو تطرأ ظـروف غـير متوقعة فإن العمل في التخلص من الغاز غير المعبأ في قذائف ومن الذخائر الأخرى في منتصف عام ١٩٩٣.

وتبقى عمليات فرق التفتيش بين التقدم والتعثر والمراوحة والبحث عن المجهول، وقد صرّح، بأن فيشر المتحدث باسم الأمم المتحدة أن الفريق الأخير سيجري دراسة تثمين لمهام الفرق السابقة وأنشطة الأمم المتحدة في العراق التي تشمل فرض رقابة طويلة الأمد في العراق للمنشآت العسكرية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧١٥.

لقد قال خبير نووي أميركي في واشنطن أنّ كل المؤشرات تؤكد أنه لم يتم كشف أو تدمير كل المنشآت والأسلحة النووية العراقية بصورة كاملة خلال عمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة. وأشار الخبير إلى قائمة بالمواد النووية التي يشك في وجودها في العراق ولم يتم العثور عليها بعد بما في ذلـك (٥٨٠) طنـاً مـن اليـورانيـوم الطبيعـي و (٣٥٥) طنـاً مـن المـواد شـديـدة الإنفجار.

وفي سياق زيارة الفريق السابع والخمسين يقول نكيتا سميدوفتش، أحد المفتشين في الأمم المتحدة: لقد أمضينا عامين بالفعل في تفتيش العراق ولدينا الآن صورة عامة وسنخوض بعدها في التفاصيل، والهدف هو تقييم القدرات

الصناعية للعراق بطريقة أفضل في هذه المجالات، ولقد تمّ حتى الآن زيارات عددها (٦٣) من المفتشين الدوليين. والفريق الآخر سيركز على المصانع التي تنتج أجهزة الجيروسكوب التي توجه رحلة الصاروخ أثناء طيراته، وكذلك محركات الوقود السائل..

وأمضى فريقان سابقان هذا العام مائة يوم في العراق في فحص نظم الصواريخ التي تعمل بالوقود الجاف ومركز يجري أبحاثاً وتطويراً لصاروخ أقصى مداه (١٥٠) كيلو متراً وهو المدى الذي حددته الأمم المتحدة. وقد رفض النظام السماح للفريق، كما ذكرنا، بنصب كاميرات تراقب هذا المركز أو المراكز الأخرى التي تختص في هذا المجال، إلاّ أنه كما ذكرنا فقد أذعن وامتثل للقرار حسبما اتفق مع ايكوس رئيس المفتشين الدوليين.

توضيحات حول عمل فرق التفتيش:

لقد عرض تلفزيون البي. بي. سي البريطاني على القناة الثانية في الساعة (١٨,٤٠ بتاريخ ٩ آب، ١٩٩٣) برنامجاً بعنوان: لعبة القط والفار، حول أعمال فرق التفتيش الدولية ومجالات نظام صدام بإخفاء ما لديه من ترسانة الأسلحة للدمار الشامل وخداع وتضليل هذه المجموعات من المفتشين الدوليين، ولقد كان الشرح والتفاصيل يقدمها مسؤولون كبار مثل ديفيد كي وروبرت كالوجي، ولقد ظهر في هذا البرنامج ما يلي:

١ ـ لقد قال ديفيد كي أنه مندهش على عمق الخداع الذي جاء في طريق العمل، فقد ادعوا أن التويثة هو مشروع للأغراض السلمية والصناعة غير العسكرية بعد أن خبّأوا كل شيء، وقد أزالوا جميع الأجهزة (لقد ظهر أنهم العراقيون) استعملوا تصاميم قديمة عمرها خمسون سنة لاستعمالها في صنع القنبلة الذرية وأنهم خبأوا المعدات وقسم منها وضعت على سيارات ناقلة تغير مركز وقوفها طوال الوقت.

٢ ـ أخبرونا في (الفلّوجة) أننا لا نستطيع الدخول وعدم السماح لنا، لذلك

وبعد وجد المفتشون في الخلف سيارات كثيرة تحمل معدات وأجهزة تستعمل في صنع الأسلحة النووية وقسم منها وجدت مدفونة في رمال الصحراء.

٣ ـ في حزيران ١٩٩١ عثر المفتشون على نظام حديث لإنتاج قنبلة ذرية ووجدوا ٢٠,٠٠٠ طاردة لتخصيب اليورانيوم.

٤ ـ في أيلول ٢٣، ١٩٩١ وجد ديفيد كي وروبرت كالوجي عند دخولهم في بناية وجدوا فيها وثائق مهمة موضوعة في الطابق تحت الأرض وأرجعوا الوثائق ما عدا تلك التي تتعلق بالطاردات.

٥ ـ في أيلول ٢٤، ١٩٩١ يقول المفتشون أنهم ذهبوا إلى بناية يعمل بها حوال ٢٠,٠٠٠ «ولم نتعامل مع مثقفين وإنما كنا نتعامل مع سفاحين قتلة من مديرية الأمن. وقد كانت فرقة التفتيش على اتصال مع الأمم المتحدة (في لندن) وبعد التهديد تركوا الفرقة مع الوثائق وعشرات الألوف من الأدلة ووثائق سرية للغاية».

٦ ـ في مايس ١٩٩١ ذهب المفتشون الدوليون وقالوا: «لقد ذهبنا إلى محل أكثر خطراً في العالم وفيه برنامج للصناعات الكيمياوية وهو مجمع المثنى حيث «وجدنا (١٠٠,٠٠٠) اسطوانة غازية مبعثرة كما وجدنا قنابل لغاز الأعصاب وهي مخزونة في إسطوانات، كما اكتشفنا مخازن للغازات الفتاكة دون وجود وسائل السلامة والطرق العلمية لخزنها مما يجعلها خطراً على الصحة العامة. لقد شاهدنا انفجار صاروخ وفيه غاز الأعصاب الأمر الذي أدّى إلى وقوع إصابات بين العراقيين دون الإهتمام برعاية المواطنين والعراقيين.

٧ ـ كما كانت فرق التفتيش تشرف على تدمير المدفع العملاق خاصة المدفع الذي مقياسه ٣٥٠ ملم.

٨ ـ يرى المفتشون الدوليون أن لدى النظام صواريخ دفنت في الصحراء لا

يقل عددها عن ٢٠٠ صاروخاً بالرغم من إنكارهم لذلك.

٩ ـ زار المفتشون بصورة مفاجئة موقعاً فيه صواريخ مخبأة من نوع سكود كما وجدوا دليلاً على أن صواريخ قد خبّأت في وسط بغداد. كما حاول المراقبون إيجاد وثائق حول خزن الصواريخ ووضعوا لذلك مراقبين بحيث لا يمكن تهريب أي شيء منها. فالحقيقة أنه كلما اقترب المفتشون من العثور على الوثائق المطلوبة يعملون على تأخيرهم ومماطلتهم.

١٠ ـ في شهر تموز ١٩٩٢ حاول المفتشون الدخول إلى وزارة الزراعة التي يشك بأنها كانت تخزن فيها الوثائق وغيرها إلا أنّ النظام لم يسمح بذلك بل نظم أمن النظام مجيء مجموعة من أزلامه عملت على ضرب المفتشين بالبيض الفاسد والطماطم وانتظروا ثلاثة أسابيع هُرّبت خلالها أكثر الوثائق.

هذا هو الوجه القبيح لنظام صدام فيما هو رأي المشاهد لهذا العرض التلفزيوني ولهذه الأعمال التي تتنافى مع الأخلاق البشرية وقيمها؟

النظام في بغداد ينصاع للقرار ٧١٥:

لقد وافق صدام حسين على إخضاع منشآت وبرامج العراق العسكرية للوقاية البعيدة المدى حسبما جاء في قرار مجلس الأمن المرقم ٧١٥. وقال أحد موظفي النظام المدعو سعدي مهدي صالح أن النظام لا يرفض أن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة طويلة الأمد على قوة العراق العسكرية. ثم أضاف في تصريح صحفي: أنه لا توجد مشكلة في ما يتعلق بالقرار ٧١٥ الذي ينصّ على هذه الرقابة لكن العراق يريد الحصول على تأييد برفع الحظر. وأكّد أنه يعتبر النظام بأنه أوفى بتعهداته في ما يتعلق بنزع السلاح وأن جميع المصانع المنتجة لِأسلحة الدمار الشامل قد دمرت[14].

منطلقات النظام الصدامي حول الإمتناع عن تصدير النفط:

هناك مجموعة في الأمم المتحدة تفضّل تصدير النفط العراقي بأقرب فرصة ممكنة وضمن شروط الأمم المتحدة وذلك وفقاً للقرارين ٧٠٦ و٧١٢ الصادرين في (آب ـ أيلول) من عام ١٩٩١. ولكن هذه المجموعة ليس لديها قراراً سياسياً مؤثراً مثل واشنطن. إنّ الأمم المتحدة صرفت ما يقارب (٧٥٠) مليون دولار للمساعدات الإنسانية ولإدارة عمليات المراقبة والتفتيش داخل العراق. إن مشكلة بعض التبرعات أدّت إلى قرار الأمم المتحدة بسحب ٢٣٦ من حراسها في شمال العراق وأن الإتفاقية بين الأمم المتحدة والعراق تحدد مهام هؤلاء المراقبين بتوزيع المساعدات الإنسانية والتي انتهت في حزيران ١٩٩٣ وأن النقاش مستمر بينهما حول معونات العام القادم والتي تقدر بـ (٥٠٠) مليون دولار.

كما أن لجنة تعويضات الحرب (مقرها في جنيف) تحتاج إلى أموال لإدارة عملياتها الفنية في نهاية سنة ١٩٩٣ في حال البدء بدفع تعويضات الحرب على المتضررين من حرب صدام في الكويت وهي تقدر بأكثر من (١٠٠) بليون دولار. وأن الحل لهذه المشكلة كما يرى المسؤولون في الأمم المتحدة هو إعادة ضخّ النفط وفق شروط الأمم المتحدة. وقد فكروا بطريقة أخرى في الحصول على الأموال من مصادر بديلة، واحتمال استعادة الأموال وإرجاعها عندما يعاد تصدير النفط أو احتمالات الإفراج عن الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج وكذلك بيع النفط العراقي الموجود في الخزانات الموجودة في كل من تركيا والسعودية لو أن ذلك لا يتضمن بعض التعقيدات والعراقيل القانونية والمالية والسياسية.

إلّا أنّ الخبراء العراقيون يفضّلون إعادة تصدير النفط ضمن شروط الأمم المتحدة بقراريها المرقمين (٧٠٦) وكذلك (٧١٢) حيث أنهم يؤكدون بأنه لا يوجد طريق أو حل آخر لكسر طوق العزلة إلا في حالة تصدير النفط وفقاً لهذين القرارين والذي يسمح بتصدير كمية محدودة من النفط تقدر قيمتها ١,٦ ألف

مليون دولار ولفترة ستة شهور وتكون مخصصة للإحتياطات الإنسانية. وأن بيع هذه الكمية تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس أن توضع العائدات في صندوق الأمم المتحدة وتحسم منه (٣٠) بالمائة للتعويضات الحربية والباقي تصرفه الأمم المتحدة على المساعدات الإنسانية وتوزعها هناك داخل العراق بإشرافها. إن رأي نظام صدام بأن شروط التصدير قاسية وتعتبر تدخلاً في (الشؤون الداخلية العراقية)! لهذا فهي قد رفضت قراري (٧٠٦) و (٧١٢) في البداية[15].

إلّا أن سرعان ما فاجأت سلطات النظام الأوساط النفطية، والدبلوماسية بعملية تغيير سياستها النفطية مؤخراً حيث ارتأت الرفع الكامل للحظر بقرار ٦٨٧ بدلاً من قبول تحديد مبيعاتها النفطية حسب قرار (٧٠٦) وقرار (٧١٢) وسيحاول النظام أن يقنع مجلس الأمن بأنه (قد نفذ بنود قرار ٦٨٧) بإزالة أسلحة الدمار الشامل وعبّر عن رغبته بتزويد أسماء الممولين الدوليين للأسلحة بالإضافة إلى قبوله المبدئي لقرار (٧١٥) للإشراف المستقبلي ومراقبة المنشآت العسكرية والصناعية للبلاد. وبالمقابل سيطلب مجلس الأمن تنفيذ فقرة من قرار (٦٨٧) وهي: «بأنه لو نفذت هذه الإجراءات فإن الخطر على استيراد البضائع والمنتجات الصادرة من العراق والحظر على التعامل النقدي المتعلق بذلك والمتضمنة في قرار (٦٦١) عام ١٩٩٠ سيبطل مفعوله ويزول تأثيره». وإن استمرار النظام بالسعي وراء الرفع الكامل للحظر المرفوع سوف لا ينجح ذلك لأن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية لا توافق على رفع الحظر ما لم يقم صدام بتنفيذ مقررات أخرى للأمم المتحدة مثل الإعتراف بتحديد الحدود واحترام حقوق الإنسان والشعب العراقي والإفراج عن الأسرى.

إدّعاء النظام بتنفيذ شروط الأمم المتحدة:

يدّعي النظام في بغداد بشكل مستمر بأنه قد نفّذ قرارات الأمم المتحدة وشروطها المتعلقة بنزع السلاح وأن أية تحركات أخرى حول قراري (٦٨٧) و (٧١٥) يجب أن يسبقها رفع الحظر عنه. ولقد رفض النظام خلال السنتين

الماضيتين تطبيق قراري (٧٠٦) و (٧١٢) للمبيعات النفطية المحدودة والمشروطة بحجة أنها تتعرض لسيادة البلاد. إلا أنه في أواخر شهر حزيران (يونيو) الماضي (١٩٩٣) حصل تغيير عندما زار طارق حنا عزيز معاون رئيس الوزراء للنظام في بغداد بطرس غالي في جنيف وهو السكرتير العام للأمم المتحدة حيث رغب طارق عزيز في استئناف المباحثات النفطية وذلك بعد تركها مدة سنة واحدة وقام بإرسال بعثة تتمتع بصلاحيات للوصول إلى اتفاق ولكن العلاقة تأزمت مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة حول مستقبل الرقابة لبرنامج نزع السلاح العراقي تطبيقاً للقرار رقم (٧١٥) وكانت نتيجة ذلك ذهاب مستر رولف ايكوس كما فصلنا ذلك فيما سبق. وبعدها تمّ الإتفاق المبدئي على تطبيق هذا القرار على أن يرسل النظام وفداً برئاسة طارق عزيز إلى نيويورك لمتابعة المحادثات ولمناقشة وجهة نظر السلطة من قضية نزع السلاح وما جاء بقراري (٦٨٧) و (٧١٥) ولتقديم طلب لرفع الحظر. على أن إلحاح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة التي جاءت على لسان أدوارد جورجيان معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بتصريح أمام لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الأميركي لشؤون العلاقات الخارجية لسوريا والشرق الأوسط في ٢٧ تموز ١٩٩٣ الذي قال إنّ: «أية اتفاقية يجب أن تتضمن عملية مراقبة المبيعات النفطية وتوزيع البضائع المخصصة للأغراض الإنسانية على (كل الشعب العراقي) وليس على مؤيدي النظام فقط في ضوء الحقائق أعلاه لا بد من التعليق بما يلي:

موقف النظام في بغداد من الشعب العراقي:

لا بد من القول بأنّ صدام يكره الشعب العراقي بل يحاول إبادته وإفنائه وإلا كيف يفسر موقفه من عدم شراء الحاجيات الإنسانية الضرورية له وأصبح يقاسي من المجاعة والأمراض الفتاكة نتيجة عدم توفر الغذاء والدواء، وعدم موافقة الديكتاتور على بيع كميات النفط التي تساعد الشعب على التخفيف من هذه الأزمة التي باتت خانقة ومميتة. في الوقت الذي ينعم فيه هذا الطاغية

بالمبالغ الهائلة التي نهبها من أموال الشعب العراقي ومن عائدات نفطه والتي حجز له منها (٥) بالمائة من هذه العائدات وغيرها من المسروقات الأخرى من العمولات واستيلائه على حلي ومجوهرات الشعب وبيعها في الخارج وخزّن قسماً في سراديب تحت الأرض يستعملها داخل العراق لدفع الرشوات بغير حساب والصرف على موائد الفسق والفجور. التي ينظمها هو وأولاده الذين لا يقلّون عنه من ناحية الأعمال الإجرامية. وتهريب أموال الشعب العراقي خارج العراق وقد ذكرت الصحف الغربية وغيرها بأنّ لدى صدام ما لا يقل عن (٢٧) مليار دولار في البنوك السويسرية وفي اليابان وغيرها تحت أسماء وهمية وشركات صورية يديرها الجزار أخيه من أمه برزان.

لقد وعدت الإدارة الأميركية المعارضة العراقية بأنها سوف تطلب من الأمم المتحدة بتشكيل لجنة لمحاكمة صدام وزمرته عن الجرائم الرئيسية والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية (في جنوب العراق وشماله) ومن غير ذلك من المناطق الأخرى[16].

ولا شك في أن الشعب العراقي يتطلع إلى ذلك اليوم الذي يرى فيه الوحش المجرم وزمرته من الوحوش في قفص الإتهام لمحاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب العراقي والبشرية جمعاء كما أنه يرجو ألا تكون هذه الدعوة للإستهلاك السياسي سرعان ما تكتسحها رياح المصالح المادية وتبقى البشرية تحت وطأة الظلم والقهر والتعذيب.

ولا بدّ لنا هنا أن نعرض ما جاء في مقال نشره الكاتب (الفلسطيني) محمد سعيد بعنوان: «تغييب العقل وتسييد العنف»[17] جاء فيه ما يلي:

«يذكر بعض قدماء الحزب العراقي الحاكم أن (منيف الرزاز) وهو أحد الأعمدة الفكرية للحزب. اضطر ذات يوم إلى مفاتحة السيد (الرئيس) صدام بشأن العراقيين المساكين الذين يحتاجون إلى القليل من الهواء للتنفس وقليل من الفتات ليعيشوا. فما كان من السيد (الرئيس) إلا أن أشار إلى حذائه سائلاً الرزاز عما إذا كان يعرف رقمه . . . فلما هزّ الرزاز رأسه نافياً، قال السيد (الرئيس):

(إنه بالضبط بحجم الشعب العراقي)!».

لا بد أن يعلم الشعب العراقي الكريم ما يقوله (السيد الرئيس) عنه.

هذا هو حجم الشعب العراقي عند هذا الطاغية المستهتر بكل القيم البشرية والأسس الأخلاقية، والذي يتصور خياله المريض أن الشعب على شاكلته ملوث بمثلِ ما لديه من خصال سيئة وصفات قبيحة ونفسية خبيثة بذيئة، وهو يعرف جيداً وبقرارة نفسه خلفياته وماضيه ودروبه التي كان يتسكع فيها وعاش في قذاراتها أكثر سنين الصبى التعسة وبعض أيام حياته النحسة.

ما الذي يمكن توقعه من فرد أفرزته زرائب قرية قذرة حيث يقيم البشر من أمثاله جنباً إلى جنب مع الحيوانات وأوساخ فضلاتها وقد شاءت الأقدار أن ترمي به إلى هذه الزرائب من أب لا يعرفه ولم تثبت معرفته وشرعية وجوده.

لسنا هنا بصدد شرح خلفيات هذا المخلوق فالقلم يعجز عن وصف الشرور والسيئات التي رافقت مجيئة لهذه الحياة إن الإنتهاكات لحقوق الإنسان والعبث بحقوق أبناء الشعب لا تبعث على القرابة فلا يهم الطاغية مصير العراقيين وجلّ اهتمامه هو في البقاء على كرسي التسلط ليخدم نفسه وعائلته وأقربائه وبطانته ومرتزقته وليس المهم بعد ذلك أن يذهب أبناء البلد إلى الجحيم وبئس المصير. أن هدفه الأول والأخير هو البقاء متسلطاً على رقاب الناس أليس هو القائل: (أتينا لتبقى، ونعطيها أرضاً بلا شعب) كما رددها الوحش مراراً وأن هذا الهدف الخبيث أساس كل تفكير أو خطة لديه وهو يستعمل كل وسيلة لتحقيقه مهما كانت خارج المقاييس الخلقية والإنسانية.

ولعل وسائله وفضائحه وأعماله واحتيالاته في برامج التسليح وخططه وتعاونه مع الصهاينة والأميركان والتوسل بهم والتذلل أمامهم في الحصول على مساعداتهم العسكرية ومساعدتهم في التمويل والتسليح هي شاهد من الشواهد التي تؤيد ما وصل إليه من المستويات الواطئة في السلوك والتصرفات.

إنّ تسلط نظام الطاغية لا يستند إلاّ على الإعلام الكاذب والمضلل وعلى

إشاعة الإرهاب والقتل والسلب والنهب دون وجود أثر للقانون أو تطبيقاته الحضارية.

إنّ مخلوقاً بهذه الصفات الخلقية وبهذه الأساليب القمعية الوحشية التي يتصف بها لا يمكن أن يكون حاكماً يتصف بالعدل فهو مستبد وضد الإنسانية وحرية وكرامة الإنسان وربما لهذه الصفات وقع الإختيار عليه من تلك الجهات التي تضمر العداء للشعب العراقي ولا يهمها شيء غير مصالحها المادية وكان ذلك واضحٌ من علاقاته الخفية واتصالاته السرية مع الإسرائيليين والأميركان واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. وإلا فما الذي يملكه من مؤهلات وخلفيات من النواحي المختلفة الخلقية والفكرية والعلمية والإجتماعية لكي تسمح له بأن يكون حاكماً لبلاد الخيرات والحضارات؟

وأخيراً فلا بد أن يختم هذا الكتاب ما يقوله الحكماء في الطغاة الذين يعملون على إبقاء الشعوب تحت طائلة الظلم وهول الذل والإستعباد وما جاء به طاغيتهم فاق كل ما جاء به التاريخ البشري من حيث القسوة وانعدام الأخلاق والوحشية.

لهؤلاء جميعاً نقدم ترنيمة الحكمة البشرية:

من لا شرف له لا يعرف ولا يقدر معنى الشرف.

من لا كرامة له لا يعرف ولا يقدر معنى الكرامة.

من لا أخلاق له لا يعرف ولا يقدر معنى الأخلاق.

من كان ذليلاً وعبداً لا يعرف ولا يقدر معنى الحرية.

من لا دين له لا يعرف ولا يقدر معنى الدين.

من لا قومية له لا يعرف ولا يقدر معنى القومية.

من لا وطن له لا يعرف ولا يقدر أهمية الوطن.

من لا إنسانية له لا يعرف ولا يقدر معنى الإنسانية.

من لا مبادىء له لا يعرف ولا يقدر معنى المبادىء.

تكديس الأسلحة باستعمال أموال الشعب العراقي المسروقة:

لقد شهدت السبعينات وبعدها أعوام الثمانينات تهالكاً صدامياً على شراء الأسلحة وتكديسها بشكل لم يسبق لِأية حكومة في العالم أن قامت قبل ما أقدم النظام في العراق في بناء ترسانة عسكرية لم تكن ضرورية بالنسبة إلى مرحلة التنمية العراقية التي يحتاجها الشعب العراقي بالإضافة إلى أن الأوضاع الدولية والإقليمية لا تدعو إلى مثل هذا الجنون التسليحي وصرف أموال الشعب العراقي من عائدات النفط التي أدّت به إلى أن يعاني الفقر والفاقة. لقد دأب النظام في بغداد على تجميع الأسلحة ودعم ترسانته العسكرية من كل حدب وصوب واشترى التكنولوجيا العسكرية بأثمان باهظة تتجاوز كل المتطلبات الإقليمية والدولية. وقد اتسمت طرق التسلح العراقي بالتعقيد والغموض وخصوصاً في عقد الثمانينات، كما جاء شرح ذلك سابقاً، كمحاولة الإلتفاف على قرارات الحظر ببعض الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للسلاح والإتفاق مع مؤسساتها وشركاتها ووكلائها بطرق ملتوية غير قانونية وغير شرعية. وأن الكتاب «لوبي الموت» يقدم تفاصيل عن هذا التسلح ويعمل على تتبع عقود الدول والشركات والأفراد في العالم الغربي ويظهر ببعض الحقائق الكثيرة التي لا تزال بعضها غامضة ومجهولة حتى اليوم ولقد حاولنا في هذا الكتاب إظهار ما تمكنا من كشفه بهذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الدول قد امتنعت عن إعطاء معلومات دقيقة حول حجم وتكاليف عقود الصفقات والطرق المتبعة مع شبكات الإتصال لإيصالها لنظام بغداد.

إستعمال الأفراد كوكلاء:

لم يقتصر النظام العراقي على التعامل في شراء الأسلحة مع الشركات والحكومات بل تعداها إلى الأفراد، فالشخص مثل (سركيس سوغوناليان) من مدينة ميامي كان يعمل لحساب النظام في بغداد وقد حصل على مساعدات من

نيكسون نفسه (رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق) وبعض المتنفذين الذين كانوا يعملون معه.

لقد توسط (سوغاناليان) في إجراء صفقة بواسطة أناس آخرين في عام ١٩٨٣ مثل جون ميشيل وزير العدل الأسبق في أميركا والكولونيل المتقاعد جون برانن المستشار السابق لنيكسون لبيع النظام العراقي ملابس عسكرية بقيمة (١٨١) مليون دولار.

لقد ساعد في ذلك نائب الرئيس الأميركي السابق (سبيرو اغنيو) حيث كان وسيطاً بين ميتشل وبرانن من جهة وشركة تدعى (بان ـ ايست) التي وجدت بلداً وهي رومانيا لصنع البدلات العسكرية أن شركة ميتشيل برانن هي شركة البحوث الدولية لِأنحاء العالم في واشنطن كانت لتستلم عمولة مقدارها ٨/٧ مليون دولار. ولضمان نجاح الصفقة فقد اتصل برانن بمكتب نيكسون طالباً كتاب توصية واضطر نيكسون للقيام بذلك. لقد كتب نيكسون في ٣ مايس ١٩٨٤ رسالة إلى شاوشيسكو الرئيس الروماني حينئذٍ قال فيها: «إنني أضمن لك بأن كولونيل برانن وزير العدلية السابق جون ميتشيل سيكونون مسؤولين وإيجابيين في العمل لهذا المشروع مع ممثليكم»، وقد أنهى الرسالة «بإرسال الإعتبارت الحارة الشخصية لكم والسيد تشاوشيسكو» وبرسالة أخرى في أكتوبر ٣١، ١٩٨٦ كتب نيكسون: «إن صديقي الجيد جون ميتشيل أخبرني حديثاً بأن العقد بين وزارة الصناعة الخفيفة وشركة (أبان ـ ايست) الدولية قد اكتمل وأردت أن أعلمكم كيف أن ميتشيل قد تكلم بشكل طيب حول نشاط ومثابرة العمال الرومانيين». (أيها القارىء: أنظر كيف تدفع المصالح الناس لِأن يكونوا منافقين وعلى طرفي نقيض مما يدّعونه!».

لقد قال سوغاناليان أن نيكسون اتصل شخصياً بتشاوشيسكو، إضافة إلى ذلك من تصريحات المحامين والذين لهم علاقة بهذه الصفقة لم يبرّؤوا حتى تشاوشيسكو من موضوع العمولات والرشوات وكلها طبعاً على حساب أموال الشعب العراقي. وأن الإختلاف حول العمولات بين شركة ميتشيل وسوغاناليان

أخذ طريقة إلى المحاكم فيما بعد[18].

وصفقة الملابس العسكرية ليست الصفقة الوحيدة بين شركاءهم يحتمل وجودها. ففي عام ١٩٨٥ اشترك سوغاناليان مع الشركة الدولية هذه بشحن (٢٦) طائرة مروحية إلى النظام في بغداد من نوع ماكدونالد، (دوغلاس هيوز) بقيمة (٢٧,٤) مليون دولار. وقد ظهر في هذه الصفقة أيضاً خلاف بين ميتشيل وسوغاناليان حول العمولة!

بعض المشتريات في السبعينات والثمانينات:

لقد شهدت أوائل السبعينات الإتجاه نحو تنويع مصادر السلاح فبدأت الصفقة مع فرنسا عام ١٩٧٠ لشراء مجموعة من طائرات الهليكوبتر والعربات المدرعة وفي عام ١٩٧٦ اشترى النظام من البرازيل كميات كبيرة من السلاح بلغت قيمتها (٨٢٦) مليون دولار وكانت تشتمل على (٨٥٠) عربة مدرعة من نوع (EE9) و (EE3) و (٢٠٠) شاحنة. وفي نفس العام عقد النظام صفقة لاستيراد السلاح من الإتحاد السوڤييتي بقيمة مليار دولار (١٠٠٠) مليون دولار) تحتوي على طائرات ميغ ودبابات ومدافع. وفي حزيران من عام ١٩٧٧ تعاقد النظام مع فرنسا على شراء كميات من الأسلحة وصلت قيمتها (١٨) مليار دولار وكانت تشتمل على ٣٦ طائرة ميراج F8 و ١٤ طائرة مروحية وثلاثة طائرات مروحية من نوع PUMA للنقل الخاص خصصت لكل من صدام حسين وأحمد حسن البكر وعدنان خير الله وهي الطائرة التي كانت للأخير وقد انفجرت به ويقال إنّ هذا قد حصل بشكل متعمد. وقد اشتملت كذلك على عربات مدرعة وصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ جو ـ جو مع بناء ورش لتصليح الطائرات والأجهزة والمعدات العسكرية داخل العراق. وفي عام ١٩٧٨ تعاقد النظام مع الإتحاد السوڤييتي لشراء مجموعة ضخمة من السلاح بقيمة ثلاثة مليارات دولار اشتملت على ٣٨ طائرة (ميغ ٢٧) و ١٦ طائرة نقل ثقيلة من طراز (اليوشن ٧٦) وعلى ٥٠ طائرة مروحية من نوع (MI8).

لقد كانت جمهورية مصر إحدى مصدري الأسلحة للنظام طوال حرب

الخليج الأولى وقد وصل معدل مبيعات الأسلحة إلى (٦٠٠) مليون دولار سنوياً وبلغ مجموعها خلال عقد من الزمن أكثر من ستة مليارات دولار.

سنوات الثمانينات:

لقد عجّل النظام على تغيير نوعية تعاقداته وتعامل مع شركات أكثر تخصصاً من حقل التصنيع العسكري. ففي عام ١٩٨٠ تعاقد مع إحدى الشركات الفرنسية المتخصصة في تصنيع الطائرات الفرنسية على إنشاء مصنع للإلكترونيات التي لها علاقة بالصناعات العسكرية بقيمة مليار دولار وقد أقيم في منطقة الدور. وفي العام التالي أقامت شركة برازيلية مشروعاً لمد شبكة للخطوط الحديدية خاصة بالمهمات العسكرية وهي سرية خاصة للنقل ما بين القائم وعكاشات وقد بلغت تكاليفها (٢,١) مليار دولار (١٢٠٠ مليون دولار) وفي نفس العام (١٩٨١) عقدت المؤسسة العسكرية صفقة لشراء كميات من السلاح من فرنسا بلغت قيمتها ٢,٩ مليار دولار (٢٩٠٠ مليون دولار) وكانت تشتمل على (١١٣) منصة لإطلاق الصواريخ (رولاند) و (٢٠٠) منصة لإطلاق الصواريخ ضد الدبابات و ١٠٠ عربة مدرعة وصواريخ جو - أرض وصواريخ جو - جو.

وبدخول الحرب الإيرانية - العراقية عامها الثاني تنوعت مشتريات الأسلحة إذ عقدت المؤسسة العسكرية صفقة ضخمة مع إيطاليا بقيمة (٢,٦) مليار اشتملت على ٤ مدمرات بحرية حمولة كل منها (٢٥٠٠) طن من طراز ليبوكلاص و ٦ سفن حمولة كل منها (٦٥٠) طناً وسفينة لنقل الوقود بحمولة (٧٨٠٠) طنن وسفينة بحرية ذات حمولة (٦٠٠٠) طن تستخدم لقاعدة عسكرية كما أنه تم التعاقد في نفس العام مع فرنسا بشراء كميات متنوعة من السلاح بقيمة (٢,٦) مليار دولار اشتملت على ٨٥ مدفع من نوع (JCT) وعربات مدرعة وأعداد كبيرة من الصواريخ المتنوعة.

المخـــابــىء:

قامت إحدى الشركات البلجيكية المتخصصة بإنشاء ثمانية من المخابىء العسكـريـة تحـت الأرض وبعمـق ٥٠ متـراً لـلأفـراد والمنشـآت العسكـريـة بكلفة (٣٨٠) مليون دولار وقامت نفس الشركة بإنشاء (١٧) مطاراً ومنشأة عسكرية ذات طبيعة استراتيجية.

لقـد أنفـق النظام (٢,٥) مليار دولار لإقامة الملاجىء والمخابىء حتى عام ١٩٨٦، وهي ذات طبيعة استراتيجية وتغذيها شركات فرنسية ويوغسلافية وبريطانية وسويسرية وبلجيكية حيث أنجزت (٣٠٠) ملجأ حصين و (٣٠٠) ملجأ بلاستيكي. وهذه الشركات هي نفسها التي أنشأت المخابىء لحلف الناتو على أساس أنها شديدة التحصين ضد الأسلحة البايولوجية والكيماوية والنووية.

الطـــائـــرات:

وفي عام ١٩٨٢ باعت الولايات المتحدة لصدام (٦٠) طائرة مروحية وبعدها اشترى النظام (١٠٣) طائرات مروحية من ذات النوع بواسطة الكويت بكلفة (٣٠٠) مليون دولار. وفي العام الثالث من الحرب مع إيران عقدت المؤسسة العسكرية اتفاقاً مع الشركات الفرنسية لشراء ٢٩ طائرة ميراج وصواريخ ضد الرادارات وأخرى يمكن توجيهها بواسطة أشعة الليزر وصواريخ رولاند ورادارات متحركة تحمل على عربات بقيمة (١,٥) مليار دولار، كما استأجرت هذه المؤسسة خمس طائرات من نوع سوبر تندر بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار، كما عقدت صفقة مع وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية (السي. آي. ايه) لشراء (٣٣) مدفعاً متطوراً مقابل اشتراط الوكالة تزويدها بعدد من الدبابات السوڤيتية الحديثة الصنع من طراز (T 80).

كذلك تعاقدت المؤسسة العسكرية هذه مع جنوب أفريقيا في الوقت الذي حـرم التعـامـل التجـاري والعسكـري منهـا دوليـاً، علـى شـراء كميـة مـن السـلاح بقيمة (٥٢٠) مليون دولار واشتملت على (١٠٠) مدفع ثقيل مع قيام شركات

إنتاج السلاح هناك بإقامة مصنع لإنتاج المدافع في العراق، كما أرسلت جنوب أفريقينا ألآف القذائف إلى المؤسسات العسكرية في العراق. (أنظر جيرالد بول والمدفع العملاق الذي شرحنا موضوعه سابقاً).

لم تكتفِ المؤسسة العسكرية أو تقتصر على شراء الأسلحة وإنما كانت تعمل على شراء حتى الملابس العسكرية من رومانيا وتايوان وكويا الجنوبية، كما قد أوردنا ذلك، والتي بلغت كلفتها (١٨١) مليون دولاراً.

أميركا والإتحاد السوڤييتي وفرنسا:

كما شرحنا سابقاً فإنّ الإتحاد السوڤييتي وفرنسا وثم الولايات المتحدة بتصدر قائمة المصدرين للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للنظام في بغداد إضافة إلى إنكلترا. وقد قام النظام في بغداد باستبدال المساعدات الغذائية للشعب العراقي لشراء أسلحة وقد وصلت المساعدات الأميركية عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ (٤) مليارات دولار، إضافة إلى المبالغ التي تحايل النظام للحصول عليها من البنك الإيطالي في أطلنطا (بنك ديل لافورو) التي بلغت حوالي (٥) مليارات من الدولارات والتي وصلت الفضيحة إلى المحاكم هناك وحكم على مدير البنك وخمسة آخرين بأحكام مختلفة في موضوع التحايل كما ورد في فصول سابقة. لقد كان العراق في مقدمة البلدان التي تحظى بالدعم الأميركي بعد مصر وإسرائيل، وقد تولت شركة أميركية تنفيذ عقد بقيمة مليار دولار لبناء خط أنابيب النفط ما بين العراق وخليج العقبة بموافقة إسرائيل بعدم التعرض له مقابل مبالغ سنوية معينة. كما تعاقدت المؤسسة العسكرية مع شركة إيطالية لإقامة خط أنابيب النفط بين المنشآت النفطية العراقية إلى البحر الأحمر عبر العربية السعودية بكلفة (٥٠٨) مليون دولار، ولقد بدأت العديد من الدول في تقديم ومنح القروض للنظام، فقد قدّم الإتحاد السوفياتي قرضاً بمبلغ ملياري دولار لتحديث المركز النووي في التويثة، وباعت الشركات الأمريكية أجهزة كمبيوتر متطورة لمؤسسات التصنيع العسكري للنظام بقيمة (٩٤) مليون دولار، وبصورة عامة فقد قدّرت المشتريات العسكرية للنظام لعام ١٩٨٤ وحده بمبلغ (١٤) مليار دولار، وكانت أكبر الصفقات تلك التي عقدت مع الإتحاد السوفياتي في ذلك

العام بمبلغ (٥/٤) مليار دولار، والتي اشتملت على مجموعة ضخمة من الدبابات وطائرات ميغ متنوعة وطائرات اليوشن للنقل الثقيل، وصواريخ متنوعة بما فيها الصواريخ الإستراتيجية.

وبنفس العام أنشأت عدد من الشركات الغربية مختبراً ضخماً للصناعات العسكرية قرب مدينة الموصل، والذي جاء ذكره بشيء من التفصيل، والذي يسمى (سعد ١٦) وكلفت مبلغاً تجاوز (٩٥٠) مليون دولار، كما اشترى النظام مجموعة من الطائرات المروحية والصواريخ المضادة للسفن ومدافع الموتور من الشركات الفرنسية بقيمة (٤٣٠) مليون دولار، وكما قد شرحنا من قبل حول نشاط المجموعات والشبكات والأفراد من عراقيين وعرب وأجانب وانتهت وراء نهب أموال الشعب العراقي عن طريق صفقات الأسلحة والأجهزة والتقنيات العسكرية لإشباع نهم صدام في القتل والدمار وسفك الدماء وتدمير البلاد والعباد.

الإستنتـــاج:

لا بدّ أن يدور في خلد القارىء أسئلة كثيرة وبعد الإطلاع على هذه التحايلات والفضائح واللهث وراء بناء الترسانة العسكرية دون أي اعتبار لمصالح الشعب ومستقبله. من هذه الأسئلة:

هل أنّ الطريق الصحيح للتسلح والتسليح هو تبذير أموال الشعب العراقي بعد سرقتها من عائدات النفط وصرف هذه المليارات من الدولارات على الرشاوى والعمولات والإحتيالات؟

هل أنّ الوسيلة السليمة الصحيحة لبناء بلد قوي بالعلم وبالسلاح هي بسرقة أسرار التكنولوجيا ونهب الثروات وتدمير الإنسان؟

أليس من الصحيح والطبيعي أن يقوم الشعب العراقي بالعمل على بناء كيانه القوي في كل مجالات العلم والمعرفة عن طريق مساهمته الحرة في صنع القرار وتحديد مستقبله وحياته ومصيره بنفسه دون السماح للديكتاتورية والطغيان العبث بأمواله وعائدات نفطه ونهب المليارات ووضعها في خزائن السراديب والمخابىء لاستعمالها لتحقيق الأهداف الشريرة في التخريب والدمار؟

هوامش الفصل الثامن

(1) «كيف استطاع صدام البقاء» الكاتبة غايل شيهي مجلة VANITY FAIR، اب ١٩٩١.

(2)، (3) نفس المصدر السابق.

(4) صحيفة بغداد الإسبوعية، لندن ٨ كانون الثاني ١٩٩٣.

(5) صحيفة الاندبندنت، لندن ٤ مارت ١٩٩١.

(6) صحيفة الحياة الدولية ٢٩ مارت، ١٩٩١.

(7) مجلة التايم الأميركية، ٣ شباط، ١٩٩٢.

(8)، (9)، (10) صحيفة الاندبندنت، لندن ٤ آب، ١٩٩٣ مقال للكاتبة أنيكا سيفيل بعنوان: «مع الرجل الذي اضطر التعامل مع أزلام صدام».

(11) صحيفة التايمس، الأحد ١٨ تموز ١٩٩٣.

(12) الديلي تلغراف، ٢٠ تموز ١٩٩٣.

(13) صحيفة التايمس، ٢١ تموز ١٩٩٣.

(14) صحيفة الوفاق الإسبوعية، لندن ٢٣ تموز ١٩٩٣.

(15) صحيفة بغداد الإسبوعية، لندن ١٨ حزيران ١٩٩٣.

(16) نفس المصدر السابق.

(17) صحيفة صوت الكويت ١٠ مايس، ١٩٩١.

(18) U - S. News and World Report, June 4, 1990.

(19) صحيفة الوفاق الإسبوعية، لندن ١٩٩٣/٩/٣.

بعض المراجع باللغة العربية

١ ـ «البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية»، العقيد الركن أحمد الزيدي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٠.

٢ ـ «مشكلة الحكم في العراق»، عبد الكريم الأزري، لندن ١٩٩١.

٣ ـ «التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق»، حسن العلوي، دار الزوراء، لندن ١٩٨٨.

٤ ـ «العراق: دولة المنظمة السرية» حسن العلوي، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، لندن ١٩٩٠.

٥ ـ «الشيعة والدولة القومية في العراق»، حسن العلوي مطبوعات CEDI، فرنسا، ١٩٨٩.

٦ ـ «حقوق الأنسان في العراق»، الدكتور وليد الحلي ١٩٦٨ ـ ١٩٨٨، لندن، طبع في Media Reach Ltd.

٧ ـ «صدام: طاغية العراق في أعاجيبه» طلال أحمد عبد القادر، دار الوعي العربي، لندن ١٩٩٠.

٨ ـ «صفحات سوداء من بعث العراق» الجزء الأول والثاني، عبد الحميد العباسي.

٩ ـ «صدام وشيعة العراق» د. سعيد السامرائي، مؤسسة الفجر، لندن ١٩٩١.

١٠ ـ «جرائم صدام: عرض وثائقي»، المركز الاسلامي للأبحاث السياسية.

١١ ـ «جمهورية الخوف» سمير الخليل، ترجمة أحمد رائف، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

١٢ ـ «أزمة العراق: رؤية من الداخل»، حسين الشامي، دار الحكمة، لندن.

١٣ ـ «المواجهة مع النظام الدموي في العراق»، الدكتور حسن اسماعيل، ١٩٨٤.

١٤ ـ «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» الدكتور علي الوردي، بغداد ١٩٧٤.

١٥ ـ «التقرير الدولي عن حقوق الانسان في العراق» مراجعة الدكتور صاحب الحكيم، مؤسسة المنار، لندن، ١٩٩١.

بعض المراجع الأجنبية

1 - Efram Karsh and Inari Rautsi, «Saddam Hussein», Macdonald & Co - Ltd, London, 1991.

2 - Bob Woodward, «Veil, The Secret Wars of The CIA», Headline Publishing Book Co., 1987.

3 - Fouad Ajami, «The Arab Predieament», Cambridge University Press, Cambridge, 1981.

4 - Hanna Batatu, «The Old Social and The Revolutionary Movements in Iraq».

5 - John Simpson, «From The House of War», Arrow Books Ltd., London 1991.

6 - Judith Miller And Laurie Mylroie, «Saddam Hussein» Times Books, 1990.

7 - Vietoria Brittain, Edit, «The Gulf Between Us» Virago Press Ltd, 1991.

8 - Samir Al - Khalil, «Republic Of Fear» Hutchinson Ltd., 1989, London.

9 - Fenner Brockway, «Saddam's Iraq», Committee Against Repression and for Democratie Rights in Iraq, Zed Books, 1986.

10 - Edit John Gittings, «Beyond the Gulf War», Cathalie Institute for International Relations, London 1991.

المحتويات

الفصل الثاني
نفوذ الصهاينة في أميركا
ومساعدته في تسليح النظام العراقي

الفصل الثالث
فضائح التمويل الأميركي ـ الصهيوني للتسليح
ودور مؤسسة هنري كيسنجر

الفصل الرابع
فضائح صفقات الأسلحة والتعتيم عليها

الفصل الخامس
أسباب العلاقات الخفية بين أميركا وصدام

الفصل السادس
مساعدات الادارة الأميركية (للمدلل) صدام

الفصل السابع
الأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية

الفصل الثامن

النظام الصدامي والقوات المسلحة العراقية

